وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثلجيي بالاغواط
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

العنوان

السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر 1830-1914

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص تاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبين:
- ابراهيم مجادي
- طارق عبدلي

إشراف الأستاذ
محمد علاق

السنة الجامعية 2015-2016

تشكرات

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيله

﴿ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد ﴾

الآية 07 سورة إبراهيم

ونتقدم مصداقا لقوله النبي عليه الصلاة والسلام :

﴿ من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة ﴾

أولا وقبل كل شيء نشكر الله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ، فنشكره ونحمده شكرا وصبرا عند كل مصيبة وكمال الإيمان الذي يقودنا للفوز في الآخرة .

نتقدم بخاص الشكر والعرفان لمن كان سببا في إعداد هذا البحث وكان لنا نورا الذي أضاء دربنا في خطواتنا في هذه الدراسة الأستاذ ** علاق محمد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه ومساعدته .

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا المساعدة والمساندة في مشوارنا الدراسي وكان لنا نعم العون .

إلى كل من فاتنا ذكرهم مع عذرنا واعتذارنا.

عبدلي طارق - مجادي ابراهيم

إهداء:

الحمد الله الذي هدانا بهذا و جعل العلم نور قلوبنا

يامن خلقت فأحسنت و رزقت فأجزيت و علمتني فنفعت

إليك اهدي شيء من جزيل عطائك، فأجعله لقلبي حياة و

الصلاة و السلام على سيدنا محمد

إلى والدي العزيز و أغلى إنسان على قلبي

و إلى والدتي الغالية التي جعلت الجنة تحت أقدامها و الصبر ملء

كفيها إلى الشمعة التي تحترق لتنير لي درب الحياة

و إلى من شاركوني في الحياة و ساندوني اخواتي.

إلى العائلة الكريمة

و إلى رفيق دربي في مشواري:.

و إلى كل من تقاسم معي جهد هذا العمل و عناءه

عبدلي طارق

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى والديه الكريمين أمي وأبي

حفظهما الله

والى كل العائلة ، وأشكر من ساعدني في انجاز هذا

العمل والذي قاسمني إياه صديقي عبدلي طارق

وعائلته والشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف علاق

محمد وكل أساتذة قسم العلوم الإنسانية تخصص

تاريخ حديث ومعاصر .

مجادي ابراهيم

مقدمه

منذ وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى نحو الأفضل والأحسن واضطره هذا السعي إلى الخروج من حياة الكهوف إلى حياة الجماعة التي تقتضي نوعا معين من التنظيم ظهر في أشكال مختلفة كالأسرة والعشيرة والقبيلة، وهكذا ظهرت هذه التنظيمات عبر التاريخ وتبلورت في شكل دولة التي بدورها حصل لها تطور في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ.

ويعود هذا التطور إلى طبع الإنسان الذي لا يعرف اليأس ونتيجة لدافع ذاتي قوي وهو حب تملك الأشياء حيث مثّلت الأرض عبر التاريخ محور الصراعات التي ميزت مسيرة البشرية عبر العصور، ولا تزال إلى اليوم المحرك الأساسي لهذه الصراعات بحثا عن منابع الّثروة وموارد الطاقة، وتعتبر ظاهرة الإستعمار الأوربي من أهم معالم تاريخنا المعاصر، ولأن الاستعمار يختلف في طبيعته وشكله من بلد لآخر، فقد مّثل الاستعمار الفرنسي للجزائر أقسى أنواعها والمتمّثل في الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على مبدإ إقصاء الآخر وإبادته والإستيلاء على أراضيه، ومّث ل استحواذ الفرنسيين على أكبر وأهم قدر من أملاك الجزائريين الهدف الذي سعت الإدارة الإستعمارية إلى تكريسه بدءا بالاحتلال العسكري، مرورا بوضع اليد على أراضي الجزائريين وصولا إلى ترسيم ذلك الاستيلاء بقوانين وتشريعات، نحاول بقدر الإمكان الإحاطة بأهم مضامينها ومراحل تطورها تماشيا مع توسع الإحتلال العسكري.

وتثبيت وجوده عبر مراحل زمنية تمتد من 1830 م إلى 1914 م وفي هذا التاريخ الأخير توقفت عملية انتقال ملكية الأرض للمعمرين بشكل كبير نتيجة الحدث العالمي المتمثل في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

مثّلت السياسة العقارية، محور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، نظرًا لارتباط الأرض بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا المقال هو محاولة لتسليط الضوء على جوانب من السياسة العقارية الفرنسية خلال العشرية الأولى من الاحتلال، وقد تم تناول الموضوع في أربعة نقاط رئيسية وهي: (إنشاء قطاع أملاك الدولة والاستيلاء على أملاك السلطة التركية – محاربة الأملاك الوقفية – انتشار حمى المضاربات العقارية وتورط الإدارة في لعبة التشريع – فرنسا تضع الأرض الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوروبي).

يعتبر موضوع الدراسة المتعّلق بالملكية العقارية إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر يمثل موضوعا جديدا من حيث معالجته هذا المضمون وخلال هذه الفترة ويأتي كمحاولة للإلمام بجميع الأساليب : العسكرية، والتشريعية، القضائية والإدارية، لإيجاد المبررات والحجج لانتزاع أراضي الجزائريين وتمليكها للمعمرين الذين انتدبوا لخدمة السياسة الإستعمارية الفرنسية.ورغبة في إبراز جوانب ظلت خفية إلى حد ما في الكتابة عن الظاهرة الإستعمارية في الجزائر، خاصة ما تعلق بالكتابات الوطنية التي ظلت تتناول جوانب جزئية فقط من الموضوع أو تقتصر زمنيا على فترة قصيرة منه.

ونتيجة لذلك كانت البحوث في هذا الموضوع قليلة باللغة العربية، وإن وجدت فهي في شكل مقالات مقتضبة ضمن دوريات أو أعمال لملتقيات وطنية لا يتم فيها دراسته بشكل شامل ومتبعا لمراحل تطوره زمنيا.

لذلك، تعتبر هذه الدراسة من المحاولات الأولى باللّغة العربية ارتكزت على معالجة التشريعات القضائية والقوانين كمرآة عاكسة لطبيعة هذه السياسة.

تمتد تأثيرات ونتائج هذا الموضوع إلى ما بعد الإستقلال، بما أحدثته من تفكك اجتماعي واقتصادي كان سببه التنازع حول ملكية الأراضي بين الأعراش، ولا تزال هذه النزاعات تثير صراعات حتى يومنا هذا .لذا، من الضروري فهم التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي صاحبت السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر لفهم انعكاساتها على الجزائر المستقلّة.

الاشكالية

ولتحديد هدف الدراسة وضبط موضوعها تم صياغة الإشكال الرئيسي كالتالي: كيف سارت السياسة الإستعمارية الفرنسية الهادفة إلى الإستيلاء على الملكية العقارية للجزائريين ؟ وتجزيئا لهذا الإشكال الرئيسي تم صياغة الإشكالين الجزئيين التالين:

كيف تم الإستيلاء على تلك الأملاك ابتداءاً بالغزو العسكري ؟.

المنهج المستعمل

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي خاصة فيما يتعّلق بالجوانب ال تاريخية التي تتناول الجانب السردي للقوانين والتشريعات، وكذا الإجراءات التي صاحبت إستيلاء السلطة الفرنسية على أملاك وثروات الجزائريين.

كما اعتمدنا المنهج التحليلي الذي ساعد على تفسير وفهم نتائج الإحصائيات الرسمية الفرنسية حول الملكية العقارية، وعلى ما جاءت به كتابات المؤرخين و الحقوقيين الفرنسيين في تقييم الإستيطان.

وتتمّثل أهم مصادر الموضوع في : أعمال الحقوقيين الفرنسيين الذين تناولوه بكثير من الشرح والتحليل، ويضاف لهم بعضا ممن تولوا وظائف ذات صلة به، ونخص بال ذكر ما كتبه مدير أملاك الدولة سنةLaynaud 1900

Notice sur la Propriété Fonciere en Algerie (Mustapha, Alger, 1900)

وتكمن أهميته في كون صاحبه اتبع جميع القوانين والتشريعات الأساسية بعد أن توفرت له المادة المصدرية بحكم وظيفته، وتجمع الكتابات اللاحقة له على أنه المصدر الأول لفهم الموضوع.

ومن كتابات الحقوقيين ما ألفه **Maurice-POUYANNE** رئيس محكمة الجزائر سنة 1900 بتقديمه عملا ضخما يفوق الألف صفحة تحت عنوان:

- **La Propriété Fonciere en Algerie.(dolphe-jourdan, Alger, 1900)**

عالج فيه الوضعية القانونية لأصناف ملكيات الأراضي خلال الفترة الإسلامية وبالخصوص العهد العثماني، والتطورات التي عرفها بعد الاحتلال الفرنسي، إلى جانب تطرقه إلى كل ما له علاقة بالعقار، كالغابات، والحلفاء ،والمعادن.

ومن أهم الدوريات التي احتوت دراسات عن الملكية والاستيطان " المجلة الافريقية فقد نشر فيها » **DEVOULX** « خلال ستينيات القرن التاسع عشر كتابه عن البنايات الوقفية والمعنون

ب **"Les Edifices Religieux de L Ancien Alger"** وكتب **Aumerat** في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر أيضا عن نفس الموضوع تقريبا **"La Propriété Urbaine à Alger"**

وعن المراجع العربية المعتمدة في هذا البحث، فتجدر الإشارة أنها قليلة، وتكمن أساسا فيما كتبه الأستاذ الدكتور :أبو القاسم س عد الله حول الأوقاف في موسوعته تاريخ الجزائر الثقافي في جزئه الخامس، والذي أبرز فيه سلوك إدارة وجيش الإحتلال مع أهم الملكيات حصانة من الناحية القانونية، بالإضافة إلى أعمال الأستاذ ناصر الدين سعيدوني : كدراسات في الملكية العقارية الصادر سنة1986، ودراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة والذي تناول فيه جانبا من الموضوع خلال عهد الإحتلال.

وكان من الطبيعي أن يعترض سبيل هذا البحث بعض العراقيل كصعوبة الحصول على بعض المصادر الأساسية، وكون أغلبية المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، ازدادت تعقيدا بطبيعة الموضوع الحقوقية، وهو ما يتطلب خبرة قانونية في معالجة مثل هذه النصوص وال تشريعات وتحليل موادها وضبط المصطلحات القانونية، وتحديد مفاهيمها، ومن ّثمة فهم انعكاساتها ونتائجها ،وارتباط الجانب القانوني في هذه الدراسة بجوانب أخرى سياسية، واجتماعية، مما يصعب على الباحث الإلمام بكل حيثيات صدور التشريعات من ناحية :أسبابها، ومضامينها وأهدافها:

وتم تقسيم الموضوع وفقا للخطة التالية

الفصل التمهيدي : الملكية العقارية في العهد العثماني واسباب الاحتلال الفرنسي تناولنا المبحث الأول : الملكية العقارية الجزائرية في العهد العثماني ثم المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر
الفصل الأول فقد كان بعنوان موقف الاستعمار من الطبيعة القانونية للملكية العقارية حيث جاء في المبحث الأول منه الاستيطان وموقف الفرنسيين منه وفي المبحث الثاني: الاستيلاء على الاملاك الوقفية
اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه فرض القوانين بالقوة العسكرية وسياسة مسح الاراضي وكان المبحث الأول منه تحت عنوان الاحتلال العسكري والمبحث الثاني : فرنسة الأملاك الجزائرية.

الفصل الثالث خصصناه لقانون فارنييه وتوسع الاستيطان في المبحث الأول التعريف بقانون وارنية ثم المبحث الثاني: سياسة الاستيطان وفي الاخير الخاتمة.

الفصل التمهيدي
الملكية العقارية في العهد العثماني واسباب الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول : الملكية العقارية الجزائرية في العهد العثماني

المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

تمهيد:

تميز نظام الملكية المطبق في العهد العثماني بتكيف الاجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي التي صنفتها أراضي البايلك حيث عرفت أنماط من الملكية تتجلى فيما يلي:

المبحث الأول : الملكية العقارية الجزائرية في العهد العثماني

1. أراضي الملك

واعتمادا على بعض المصادر و فهي تعتبر ملكية خاصة [1]، و الأراضي المملوكة من طرف الأفراد لهم مطلق الحرية للتصرف فيها [2]، يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فكانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع فريضتا العشر والزكاة والشراء، وفي كثير من الأحيان تتعرض للمصادرة والحيازة من طرف الحكام [3]، وتنظيم أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية، حيث يقوم بفلاحتها بواسطة أعمال السخرة)تويزة[4] ويشمل هذا النوع من الملكية أغلب مناطق التل الجزائر بحيث نجدها في ناحية الجزائر وبلاد القبائل الكبرى، وجبال بني مناصر بالونشريس بايلك التيطري، جبال الظهرة وجهة مستغانم، والمناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر بايلك وهران ومنطقة القبائل الصغرى والأوراس في بايلك قسنطينة.

بالإضافة إلى تواجد الملك في الواحات الصحراوية وفي بعض المناطق السهبية مثل حوض الشلف[5] ومثال آخر الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة

---

[1] حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، ط1 ، الجزائر ، 2008 ، ص154

[2] الطاهر ملاخسو:"**نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر ، 1830-1962**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005، ص 25

[3] ناصر الدين سعيدوني: **الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني**،المؤسسة ال وطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 51

[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق،ص154

[5] رشيد فارح:"**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدى بلعباس يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 89

بعض الأتراك والكراغلة والحضر، واشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران مساحتها بحوالي أربعة وملكية صالح باي بالقرب من عين سيدي محمد الغراب، ولقد قدر وارني ملايين ونصف المليون هكتار ولم يخضع أغلب هذا النوع من الأرض للسلطة العثمانية الأمر الذي أدى إلى استغلال الفلاحين لأغلبها بعيدا عن الرقابة العثمانية وإلى الإفلات من الالتزامات الضرائبية خلال فترات الضعف التي كان يمر بها النظام العثماني[1] وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة أنه كانت له مزارع في متيجة كملكية خاصة[2] .

أن الداي كثيرا منا كان يعمد إلى بيع أراضي البايلك لبعض الأفراد كما ويذكر بويان كان يقوم ببيع رخص تسمح بتحويل الأراضي العرش إلى أراضي الملك خاصة إلا أن هذا الامتياز لا يمنح إلا للقبائل المسالمة أو التي تساعد الأتراك على محاربة القبائل المتمردة[3]، ويذكر على سبيل المثال ما أوردته لوحة المؤسسات الفرنسية في الجزائر بأن عائل أولاد فقون التي تملك أوسع الأراضي الفلاحية في بايلك قسنطينة قد حصلت عليها منذ دخول الأتراك إلى الجزائر وذالك مكافئة لها عن مساعدتها ليوسف خليفة خير الدين باشا أثناء فتحه لقسنطينة التي كان يدافع عنها أولاد عبد المؤمن[4]

2. أراضي البايلك

يتفق كل من نوشي وبويان بأن أرضي البايلك هي الأراضي التابعة للدولة التركية التي تملك مساحات واسعة تستثمرها مثلما يستثمر الشخص المالك العادي أرضه وهذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها، أغلبها تم إلحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها وذلك عند امتناعهم عن دفع الضريبة أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك[5].

---

[1] احميدة عميراوي: **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2 ، الجزائر ، 2007 ، ص42

[2] أحمد حسين السليماني:"**نزع الملكية العقارية للجزائر 1830-1871**، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد6 ، مارس 2002 ، ص115

[3] سلطاني الشريف :"**أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي**"، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية ،جامعة قسنطينة ،1977 -1978،ص 22

[4] سلطاني الشريف :المرجع السابق، ص 22

[5] ناصر الدين سعيدوني: الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص51

وتتنازل عنها الدولة لصالح:

كبار الموظفين .

القبائل التي تدعى العزل التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي [1] دفع الفلاحين للإتاوات المفروضة عليهم.[2]

وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران و قسنطينة ففي إقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايلك وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة وفي نواحي وهران كانت ملكيات البايلك تقدر ب 11.250 هكتار أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر والدوائر التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال أو المتعاملة مع الإسبان كبني عامر وقليتة، أما الجهات الشرقية فكانت تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار يشتغل منها 48 ألف في زراعةالحبوب و 12 ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة.[3]

وقد وضع الفرنسيون يدهم عليها اثر الاحتلال وقدروا مساحتها عام 1841 حسب إحصاء وارني 112.351 هكتار وعند إصدار قانون سيناتوس كونسيلت عام1867 قدرت بما لا يقل عن 146.693 هكتار والتحق بإدارة الدومين.

أما استغلال أراضي البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحاكم الذين يستخدمون الخامسة رتب البايلك أو يلتجئون إلى تسخير قبائل الرعية " تويزة "[4]،ومن بين أراضي البايلك نجد هناك عدة أنواع منها:

الأراضي الميتة : وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة ويمكن تملكها عن طريق الاستصلاح مع الاحتفاظ حق البايلك بحق ضمها إلى أراضي البايلك أو منحها في شكل امتياز لمن يريد إحياءها[5].

---

[1] حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص154

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: **تكون التخلف في الجزائر 1830-1962**، ترجمة نخبة من الأساتذة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص27

[3] ناصر الدين سعيدوني: الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52

[4] نفس المرجع ، ص 52-53

[5] شريطية عيسى:"**الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية دراسة سوسيولوجية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1993 ، ص46

أراضي المخزن : هذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائر بأرضي "العزل" سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان وقامت أساس على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور وهو نوع يختلف عن أرضي أخرى لأنه كان يعد من الحيازات التي يملكها البايلك ويمنحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بد ورين هما فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين لأن المعروف عن النظام العثماني في الجزائر أنه أحدث سلطات بالريف والمدينة معا إذ أنه دعم تواجده بقبائل مخزنية بعد أن منحلها أراضي، وإن الملكية المخزن بالشرق تختلف عما هي في الغرب الجزائر حيث كانت في هذا القطاع الأخير تشبه ملكية العرش إذ كان مستثمروها لا يبيعونها ولا يهبونها ولا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأن الملكية الخاصة[1].

وهذه الأراضي لها عدة أنواع وهي:

أ –**عزل الخماسة** :تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج 5/1 على ان يدفع 5/4 من المردود الباي.

ب–عزل الجبري أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك.

ج – عزل الغريب :وهي الأرض التي تقطع لمن يقوم برعاية ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول.

د –عزل متاع الجبل :تقع هذه الأراضي في مناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها فمنح استغلالها لبعض العائلات القوية مقابل المال مثل عائلة ابن فقون كما سبق ذكره في المثال .[2]

أراضي الوقف :التي حبست لإنفاق على العمال الخيرية والمؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت

[1] حميدة عميراوي:**من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع** ، ط2 ، الجزائر ، 2007 ،ص 46

[2] عز الدين بومز :"**الضباط الفرنسيين الإداريين في إقليم الشرق الجزائر إرنست مرسيه نموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضا ا رت البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتورى قسنطينة،2007 –2008، ص 60

بالغرب من المدن الكبرى حيث أصبحت بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة

3. أراضي العرش

العرش هو نظام يمنح الهيمنة أو الحق الانتفاع لجميع الأفراد القبيلة ،حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين أفراد القبيلة [1]، تختلف التسميات هذا النوع من الملكية من منطقة إلى أخرى وهنا اخترت اسم العرش المعروف لدى منطقة الشرق الجزائر وفي جهة الغرب تسمى أراضي سبيقة التي فرنست بكلمة وفي مناطق أخرى أراضي مشاعة[2].

وهذه الأراضي تخضع لملكية القبائل [3]، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار [4] فهي تستغل من طرف القبيلة وتنتقل حيازتها بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث دون أن يتملكها أصحابها بسندات رسمية وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة[5] حددت مساحتها عام 1830بحوالي خمسة ملايين هكتار أما كيفية استغلالها فتستخدم طريقتين هما الطريقة الزراعية والطريقة الزراعية الرعوية في آن واحد .[6]

ويتميز نظام العرش بالخصوصيات الآتية:

- ✓ حق جميع أفراد القبيلة في الانتفاع بالأرض، وكل قبيلة حرة في تنظيم الاستغلال وفق ما يتماشى مع حاجياتها.
- ✓ كل فرد من القبيلة يورث حق الاستغلال للذكور من الورثة .
- ✓ لا يحق لأي فرد إجراء معاملة عقارية على الجزء الذي ينتفع به سواء بالبيع أو المبادلة.
- ✓ حق القبيلة في التصرف بتحويل الاستغلال إلى فرد آخر من القبيلة في حالة موت المنتفع دون ترك ورثة ذكور أو تركه لأرضه دون استغلال لمدة طويلة، وذلك بقرار من الجماعة.[7]

---

[1] محمد العربي الزبيرى: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792- 1830** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر ،1972، ص59

[2] ناصر الدين سعيدوني: الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52

[3] رشيد فارح: المرجع السابق، ص91

[4] ناصر الدين سعيدوني: الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52

[5] الطاهر ملاخسو: المرجع السابق، ص45

[6] احميدة عميرواي: المرجع السابق، ص 45

[7] الجماعة :هي هيئة يختارها أعضاء القبيلة مع العائلات للتقرير والتداول فيما يهم القبيلة،أنضر رشيد فارح، المرجع السابق، ص92

- ✓ عدم خضوع المنازعات لمثل هذه الأراضي لسلطة القاضي الشرعية وإنما تعرض مثل هذه المنازعات على الجماعة وعلى موظفي البايلك والرياس.
- ✓ يدفع أفراد القبيلة بالإضافة إلى الزكاة أو العشر ضريبة خاصة تسمى الخراج أو الحكور.[1]
- ✓ وأغلب هذه الأراضي من الملكيات يوجد بالمناطق الممتنعة على السلطة المركزية وغير خاضعة مباشرة للحكام والمعروفة بالخلاء متميزة بحصانتها الطبيعية وقلة خصوبتها[2] .

4. الاوقاف

وضعية الأوقاف الجزائرية أواخر العهد العثماني: سنركز هنا على أواخر فترة الحكم العثماني نظرا لغياب التوثيق اللازم للفترة التي سبقت التواجد الفرنسي في الجزائر، وما هو ثابت من معطيات تم توثيقها والاستفادة منها في عدد من الدراسات المتخصصة في تاريخ الأوقاف الجزائرية قبل وخلال العهد الاستعماري، وذلك نظرا لما قام به المستعمر الفرنسي عند دخوله من الاستحواذ على الأملاك الوقفية وتوثيق استحواذه، إذ كان يتم الإشارة عادة في الوثائق الجديدة إلى أن أصل ملكية الأوقاف المسلوبة، "وقف أو حبوس"، وهذا ما ساعد الباحثين في التاريخ من الارتكاز عليها في تحاليلهم وبحوثهم.

1/- مميزات الأوقاف الجزائرية في أواخر العهد العثماني : إن وضعية الأوقاف في أواخر العهد العثماني تميزت بعدد من العناصر يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن ظاهرة الوقف في المجتمع الجزائري كانت موجودة قبل مجيء الأتراك إلى الجزائر، وبالتالي فهي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بعلاقة الجزائريين بدين الإسلام، ومن بين الأدلة على ذلك تلك الوثيقة التي تسجل وقفية مدرسة ومسجد "سيدي أبي مدين" بتلمسان والتي يرجع تاريخها إلى عام 906 هـ / 1500 م حيث توزع أوقاف "أبي مدين" بشيء من التفصيل.

[1] رشيد فارح: المرجع السابق، ص91

[2] حياة بودويرة:" **الملكية والمجتمع في المنطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الريف والبادية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة فسنطينة،2011 -2012، ص 25

- كما نجد أيضا أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة، لأقدم وثيقة وقفية تابعة له تعود إلى عام 947هـ/ 1540 م.
- تكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر بفعل الظروف التي كانت تعرفها الجزائر أواخر القرن التاسع الهجري وحتى مستهل القرن الثالث عشر الهجري، إذ تميزت أساسا بازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمّق الروح الدينية لدى السكان...
- تنوع الأوقاف وخدمتها لمختلف مناحي الحياة، فقد أصبحت تشتمل على الأملاك العقارية، الأراضي الزراعية، الدكاكين، الفنادق، أفران الخبز، العيون والسواقي، الحنايا والصهاريج، أفران معالجة الجير، الضيعات، المزارع، البساتين، الحدائق،...
- غياب التنظيم المحكم للأوقاف في بداية الحكم العثماني وأواسطه، إذ لم يتحقق ذلك إلا في فترة متأخرة نسبيا كانت في أوائل القرن 12هـ (18 ميلادي).
- تميّزت الإدارة الوقفية في العهد العثماني بكونها محلية لها جهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات، بإشراف مميز وكفاءة القائمين عليه. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الأوقاف في العهد العثماني كان لها عدة أدوار تجسدت في المجالات التي كان ينفق فيها ريعها والتي منها[2]:

1. الإنفاق على طلبة العلم والعلماء،
2. رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين،
3. تمكين المستضعفين من حقوقهم نتيجة الظلم والتعسف في الأحكام،
4. رعاية شؤون القصر والعجزة وتوفير مصادر الرزق لهم،
5. رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها وحفظ حقوق الورثة،
6. تمويل صيانة المرافق العامة وتعاهدها بالرعاية،

[1] ناصر سعيدوني: " **تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي**"، الجزائر: دورة إدارة الأوقاف الاسلامية بالجزائر، 1999، ص ص 2-3.

[2] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص4.

7. إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة.[1]

2/- أوقاف المؤسسات الخيرية في أواخر العهد العثماني وأوائل الفترة الاستعمارية الفرنسية:ظهرت مؤسسات خيرية عديدة كانت لها أوقاف متنوعة ساهمت بشكل كبير في ترقية أداء الأوقاف في أواخر العهد العثماني، من هذه المؤسسات نذكر:

- **أوقاف الحرمين الشريفين:** أنشأت هذه المؤسسة الخيرية بغية تمكين الجزائريين آنذاك من وقف الكثير من ممتلكاتهم داخل المدينة (الجزائر العاصمة) وخارجها، مما جعلها في صدارة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها، فقد كانت تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارّين بها (بعد التأكد من صحة انتسابهم للأماكن المقدسة)، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين الشريفين في مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث شريف مكة، أو بواسطة أمير ركب الحجاز، كما أوكل إليها مهمة حفظ الأمانات والإنفاق على ثلاثة مساجد حنفية داخل مدينة الجزائر[2]. وكانت هذه المؤسسة تشرف على ثلاثة أرباع الأوقاف كلها[3]، حيث وردت عدة تقارير في بداية العهد الاستعماري حول عدد الأملاك الوقفية التي كانت تابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين، وخلاصة هذه التقارير قدمناها في (الجدول رقم1).
- **أوقاف مؤسسة سبل الخيرات:** مؤسس هذه المؤسسة الخيرية هو "شعبان خوجة" سنة 999هـ/1590م، وكانت تشرف على ثمانية مساجد حنفية (الجامع الجديد، جامع سفير وزاويته، جامع دار القاضي، مسجد كتشاوة، جامع شعبان باشا، جامع الشبارلية، جامع حسين داي، مسجد علي خوجة الموجود بحصن القصبة..،)[4] كما كانت تشرف على عدة مشاريع خيرية عامة،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي** ،مرجع سابق، ص4.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية، الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر، 1986، ص 84. وانظر أيضا:
J.Busson jensens, contribution à l'étude des habus publique Algériens,Thèse de doctorat en droit, ALGERIE: 1950, p27

[3]J.Busson jensens, op cit, p259.

[4] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 424،425 (بتصرف)

وانظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني: دراسات ...، مرجع سابق، ص 88.

كإصلاح الطرقات، وإجراء القنوات للري، إعانة المنكوبين وذوي العاهات، تشييد المعاهد العلمية، شراء الكتب ولوازم طلبة العلم،...[1]

- **أوقاف المسجد الأعظم:** كان هذا المسجد يعرف نشاطا قضائيا، دينيا، تعليميا، اجتماعيا، وسياسيا مهما جدا في العهد العثماني، إلى درجة أنه غطى أنشطة كل الجوامع الأخرى التي بناها الولاة العثمانيون أنفسهم، والتي تجاوزت حسب أحد المؤرخين أكثر من مائة جامع أواخر القرن السادس عشر[2]، ثم إن إدارة الجامع الأعظم كانت مستقلة، ومداخيل كراء أحباسها ساعدها على أداء وظائفها المتعددة.

وقد ذكر في أحد التقارير الفرنسية أن أوقاف الجامع الأعظم كانت تحتوي على:

125 منزلا، 39 حانوتا (دكانا)، 3 أفران، 19 بستانا، 107 إيرادا[3]، وكان يستفيد من مردود أوقافه مجموعة كبيرة من رجال تتألف في أغلب الأحيان من: إمامين، 19 مدرسا، 18 مؤذنا، 8 حزابين، 13 قيما[4].

وكانت إيراداته تنفق على أشغال الصيانة وسير الخدمات، بينما الفائض فكان يوجه لإنشاء الزوايا والمساجد وغيرها.

- **أوقاف مؤسسة بيت المال:** تولت هذه المؤسسة إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى، وكانت تتصرف في الغنائم التي تعود للدولة، كما اهتمت بشؤون الخراج وحرصت على شراء العتاد، بالإضافة إلى أنها اضطلعت بمهمة إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة من مساجد وزوايا[5].

---

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص 424، 425 (بتصرف)

[2] Devolux,"les édefices religieux de l'ancien Alger", revue africaine (R.A), 1862, pp371-372
نقلا عن :ناصر الدين سعيدوني::دراسات...، مرجع سابق، ص 88 (بتصرف)

[3] Archives d'outre-mer a aix (AOM) F.80 N° 1632
نقلا عن: عبد الجليل التميمي،" **وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر** " تونس: منشورات المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، ص 10.

[4] Tableau de la situation des établissements francais, année 1837,
نقلا عن ناصر الدين سعيدوني:دراسات..، مرجع سابق،ص90

[5] Godin F, le regime foncier de l'algerie, in l'ouvre de la France en algerie, collection du centenaire de l'algerie, 1830,1930
نقلا عن: ناصر الدين سعيدوني:المرجع الآنف الذكر، ص95 (بتصرف).

أوكلت لمؤسسة بيت المال أيضا وظيفة التكفل بالأملاك الشاغرة التي لم يكن لها ورثة، حيث كانت تضعها تحت تصرف الخزينة العامة باعتبارها أملاك جماعة المسلمين (ملك عام)، كما تولت تصفية التركات والحفاظ على ثروات الأموات من فقراء وأبناء السبيل ومنح بعض الصدقات للمحتاجين، وهذه المهام الأخيرة هي التي أصبحت تشتهر بها وتختص بها أواخر العهد العثماني[1].

وأشرفت مؤسسة بيت المال أيضا على الأوقاف الأهلية التي توفّي عنها أصحابها بدون عقب، واستوجب إرجاعها إلى المؤسسات الدينية الموقوفة عليها، وذلك حتى تتم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مضمون أحكام الوقف والعمل بوصية صاحب الوقف[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة كانت تتمتع بالاستقلالية عن الإدارة العامة (البايلك)، وكانت مطالبة بدفع مساهمة شهرية تقدر بـ (700 فرنك) لخزينة الدولة، وتغطية نفقات الفقراء، والتكفل بأجرة القاضي والعدول وبعض العلماء التابعين لبيت المال[3].

- **أوقاف أهل الأندلس:** أسس الوافدون من عرب الأندلس مسجدا جامعا لهم سنة 1033 هـ وخصصوا له أوقافا عديدة، ذلك أنهم تملكوا أراض كبيرة بفحص الجزائر[4]، وكانت أوقاف هذا الجامع داخل وخارج المدينة، حيث خصصت لتنفق على شؤون العبادة به ومساعدة الفقراء من الأندلسيين العرب الوافدين، وكان يشرف على هذه الأوقاف وكيل يدعى "وكيل الأندلس".

وتذكر الدراسات أن أوقافهم فاقت (40) ملكية مستغلة بالإضافة إلى تخصيص ما يساوي (61) مردودا سنويا، إلا أنها تلاشت بعد تهديم زاوية الأندلس سنة 1841 م، وبلغت أوقافهم بالفرنك الذهبي ما يساوي 408072 فرنك سنة 1837م[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص95،96.

[2] نفس المرجع، ص95، 96 (بتصرف)

[3] نفس المرجع، ص95،96 (بتصرف)

[4] فحص الجزائر: كان ينقسم إلى 3 جهات: باب الجديد، باب عزون، باب الوادي. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق، 97، 98.

[5] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 236، 238.، وانظر أيضا: عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق، ص 428، 429.

- **أوقاف الأشراف:** كانت لها أوقاف عديدة ينفق ريعها على زاوية خاصة بهم شيدها "الداي محمد بقطاش" سنة 1709 م وكان لها وكيل خاص بها يشرف عليها يعرف باسم "نقيب الأشراف"[1].

- **أوقاف المرابطين والمعوزين من الجند:** أوقافهم كانت بمدينة الجزائر وفحصها، وتوزعت على تسعة جهات من بينها ضريح" سيدي عبد الرحمن الثعالبي" الذي كان يحضى بـ 69 وقفا حسب إحصاء سنة 1834م، وكان يصرف مدخولها على إعانة بعض المحتاجين من سكان الجزائر والباقي يصرف على العاملين بزاوية "سيدي عد الرحمن الثعالبي"[2].

- **أوقاف المرافق العامة والثكنات:** أوقفت عدة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على المرافق العامة كالطرق والعيون والحنايا والسواقي والأقنية، وكل هذه المرافق كانت تحض بالعديد من الأوقاف، ويقوم عليها وكلاء وشواش يعرفون بأمناء الطرق والعيون والسواقي..[3]

والملاحظ أن ظاهرة الوقف في العهد العثماني يمكن أن نستنتج منها ما يلي:

1. إن هذه الظاهرة ليست وليدة العهد العثماني، بل أن هنالك وثائق مؤرخة في (966هـ/1500م) تخص أوقاف " سيدي أبي مدين" بتلمسان، وبالتالي فتاريخ الأوقاف في الجزائر يرجع إلى ما قبل العهد العثماني[4].

2. هذه الظاهرة (الوقف) توسعت بشكل كبير خلال العهد العثماني في الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

3. من الأوقاف التي كانت بارزة خلال العهد العثماني هي الوقف الأهلي.

4. كانت الأوقاف تدرّ عوائد هامة ساعدت العثمانيين على ضمان رعاية خاصة لأمر الدين والعلم والثقافة، بالإضافة إلى رعاية عدد كبير من المرافق العامة.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع أعلاه، ص97، 98 (بتصرف).

[2] J.Busson jensens, op cit, p35.

نقلا عن: ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، مرجع سابق، ص 99 (بتصرف)

[3] نفس المرجع، ص100 (بتصرف).

[4] تنص وثيقة وقف سيدي أبي مدين بتلمسان على أوقاف: مسجد ومدرسة سيدي أبي مدين كانت تناهز 23 ملكا عقاريا داخل تلسمان.

5. الميزة في صرف إيرادات الأوقاف أنها كانت تهتم بالفقراء والمساكين والمحتاجين عامة بما فيهم عابري السبيل (ابن السبيل).[1]

[1] مسدور فارس: **الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار**، محاضرات لكلية الاقتصاد، جامعة سعد دحلب، البليدة، **ص 06**

المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

1. الأسباب السياسية

السبب غير المباشر: جل المؤرخين الأوربيين يتخذون من حادثة المروحة سنة 1827م، السبب المباشر الرئيسي لاحتلال فرنسا للجزائر، وقبل الحديث عن هذه الواقعة، نحاول العودة قليلا إلى الوراء لمعرفة هذه الحادثة والتي أدت إلى القطيعة التامة بين الطرفين.

يعود سبب القطيعة إلى مسألة القمح التي ظلت مفتوحة ومعلقة لعدة سنوات، وبدأت تظهر سوء نية فرنسا اتجاه الجزائر بعد أن ساعدتها في الأوقات الحرجة وقد سمحت التجارة الخارجية للمدينة خاصة تجارة القمح التي كانت بيد التاجرين اليهود بين "بيكري" و "بوشناق" الذين استغلوا فرصة حصار انجلترا لفرنسا، وأرسلوا كميات كبيرة من القمح إلى فرنسا ، هكذا أصبح ثمن القمح دينا بين الداي والحكومة الفرنسية ،أعلن "بكري" و "بوشناق "سنة 1800 م أن الديون بلغت 07 ملايين من الفرنكات، وقد نجح اليهوديان في إقناع فرنسا على تسديد قسط من الديون، وتدخل "تاليران" وزير الخارجية الفرنسي فدفعت قسطا لليهوديين سنة 1819م قيمته 7 ملايين فرنك ، ولذلك قال "بوخوص" في "تاليران" ما يلي» :لو لم يكن الأعرج، وهو يشير إلى تاليران ملك يدي ما كانت استطيع أن افعل شيء في باريس. [1]

وهكذا هذه الصفقة الغادرة في خسارة الطرفين أموالا طائلة ، وقد وافق الداي حسين على هذه التسوية في أمل تسديد فرنسا لهذا الدين في اقرب وقت، لكن فرنسا تناست حقوق الداي، ففي ماي 1820م اتضح للداي حسين أن هناك مؤامرة كان القنصل "ديفال" طرفا فيها، ورأسها في باريس هو "تاليران"، اخذ الداي يرسل إلى الحكومة الفرنسية عدة رسائل يشكو فيها قائلا:[2] « استطيع رد هذا المبلغ إلى فرنسا في مدة أربع وعشرين ساعة في حالة ما اذا كان أحد رعايا مدينا لملك فرنسا» . واصل الداي إرسال البرقيات لكن دون جدوى وهذا ما دفع بالداي إلى فقدان صبره لعدم تلقيه أجوبة من الحكومة الفرنسية وبمناسبة عيد الفطر من عام 1243هـ الموافقة ل 1828م جاء السيد "ديفال" عشية يوم العيد ليؤدي زيارته كما جرت العادة فاخبره الداي عن الرسائل التي بعث بها إلى ملك فرنسا في شأن أداء الدين الذي بقي في ذمته الدولة الفرنسية في خصوص قضية بكري وبوشناق.

---

[1] البوعبدلي المهدي: **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)** ، وزارة الثقافة 1984، ص 58.

[2] نفس المرجع، ص 58.

كان جواب القنصل في منتهى الوقاحة فقال له » :إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم «أراد القنصل من كلامه هذا استفزاز وتحقير الداي، وهذا ما أكده القنصل الأمريكي "وليام شالر" الذي كان من بين الحاضرين، ويؤكد أن القنصل تعمد الوقاحة وافتزاز الداي لاستدراجه لإهانته وهذا ما مس كرامته الداي لدرجة انه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بمروحيته "منشة الذباب" كانت بيده على وجهه، وهذا ما يؤكده السيد "بوتان" في قوله :ضرب الداي حسين السيد "ديفال" إلى وجهه بمروحية من ريش النعام، وهناك رواية أخرى تقول أن الضرب لم يقع أصلا، ولكن الداي قام بتهديد القنصل بالضرب قام القنصل بتضخيم الأمر وخبر ملكه بما جري، فجاءه أمر أن يغادر الجزائر فغادرها معه الفرنسيين المقيمين في مدينة الجزائر[1].

لاشك أن دخول الجزائر تحت مضلة الحكم التركي كان بمثابة إنقاذ لهذا البلد من الاحتلال الإسباني وقد تمتعت البلاد في ظل الحكم التركي بمكانة مرموقة وهيبة دولية خلال تلك الفترة الطويلة، لكن بنهاية القرن السادس عشر بدأت البلاد تأخذ منعرجا خطيرا فتفاقمت فيها الصراعات على الحكم وكثرت الاضطرابات والمؤامرات.

ولقد حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة، وقد عقدت الجزائر مع فرنسا في الفترة الممتدة بين (1619-1830م) حوالي 47 معاهدة تخدم في أكثرها مصالح فرنسا ، كما أن الملك "شارل العاشر" كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية والتمركز في ميناء الجزائر يرغب في امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية*، كما أن شارل العاشر الصحافة وشغل الشعب بحرب خارجية، وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف، وقد اعترف الملك شارل العاشر بهذا صراحة حين قال « ...إنه لشيء جميل أن نتقدم إلى البرلمان ومفاتيح الجزائر بيدنا»، كما أن فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضها مؤتمر فينا 1815م والذي قرر أن لا تقوم فرنسا بإجراء تغييرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى .

[1] شمس الدين الكيلان: "**العثمانيون والاوروبيون في القرن السادس عشر**" في مجلة الاجتهاد ، 43 دار الاجتهاد بيروت، 1999 ،ص 158.

2. الأسباب العسكرية

إن انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في إحتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في 1801، دفع بنابليون بونابرت إلى أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24-27 جويلية 1808 ليضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وفي 1809 قام هذا الضابط "بوتان" بتسليم مخطط لإحتلال الجزائر عن طريق البر، إلا أن "نبليون" أضطر إلى تأخير هذه الحملة خاصة بعد هزيمة "وترلو" 1815، ولما شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل الاعتماد على سياسة التوسع في أفريقيا من أجل إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في إحتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده.

3. الأسباب الاقتصادية لاحتلال الجزائر

تعرضت المصادر الفرنسية كثيرا إلى المزايا الاقتصادية التي تفيد منها فرنسا في حال نجاح حملتها في الاستيلاء على إيالة الجزائر[1] ، فقد طلبت حكومة فرنسا منذ عهد الثورة الفرنسية إجراء دراسات في هذا الشأن ، وطلبت من قنصلها في الجزائر أن يجيبها بدقة عن بعض الأسئلة المتعلقة بإمكانية احتلالها ، وبطبيعة الحال فإن أولى هذه الفوائد تخلُّص فرنسا من دفع الديون القديمة المترتبة عليها للجزائر والمقدرة بسبعة ملايين فرنك فرنسي (بعد أن كانت أربعة وعشرون) ،ومما شجع الفرنسيين أن تكاليف الحملة على الجزائر يمكن تعويضها بعد الاستيلاء على خزائن الإيالة المليئة بالمعادن الثمينة والعملات الأجنبية ، وقد تأكدت أهمية هذا العامل مباشرة بعد سقوط حكومة الداي وتهافت الجنود الفرنسيين على ذخائر قصر الداي والاستيلاء على:

سبعة (07) أطنان و (312) كغ من الذهب (من قصر الداي)

108طن و 704 كغ من الفضة (من قصر الداي)

24.700.000 فرنك ، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.

[1] حمدان خوجة ، بن عثمان : **المرآة** ، تقيم وتعريب وتحقيق د :محمد العربي الزبيري ، ط 02 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، , 1982 ص178

80.000.000 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة الجزائرية.[1]

هذا وقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم مع رجال الجيش الذين كانوا يبحثون عن المغامرات وملئ جيوبهم بواسطة النهب حتى يستطيعوا أن يرتقوا إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي ، والى جانب هؤلاء كانت هناك مجموعة كبيرة من التجار المتحمسين لفكرة الاحتلال بهدف البحث عن مناجم الثمينة للذهب والاستيلاء على الأراضي الخصبة وإنتاج محاصيل تجارية أو أساسية منتجة للثروة كالعنب والقمح.

ولهذا فإن المصادر الفرنسية في الفترة الأولى للغزو والفترة السابقة لها تحدثت كثيرا عن طبيعة الأرض الجزائرية ، عن شساعتها وخصائصها والثروات التي يمكن أن تحتويها فأسهبت في وصف السهول وخصوبتها وإمكانياتها المائية والسهوب والهضاب وخصائص محاصيلها[2].

[1] عبد الرحمان بن محمد ، الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام** ، ج 03 ، دار الثقافة ، بيروت ، 1983 ، ص 351

[2] MONTAGNE , **Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger** dezauche,Paris,183,P78.

الفصل الأول
موقف الاستعمار من الطبيعة القانونية للملكية العقارية

المبحث الأول : الاستيطان وموقف الفرنسيين منه

المبحث الثاني: الاستيلاء على الاملاك الوقفية

موقف الاستعمار من الطبيعة القانونية للملكية العقارية

مع مجيء الإستعمار الفرنسي، كشف النقاب عن وجهه الإستيطاني و ذلك لإنشغاله منذ الوهلة الأولى بالتراث العقاري المحلي. و كانت أولى الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الإستعمارية البدء بمصادرة العقارات المملوكة للإدارة التركية بما فيها أملاك الدايات و البايات بناءا على الأمر الذي أصدرته بتاريخ 1930/09/08، رغم وجود معاهدة مبرمة بين الطرفين مؤرخة في 1830/07/04 تتعهد بمقتضاها الإدارة الفرنسية حسب نص المادة الثانية منها بعدم المساس بالأملاك العقارية للداي. كما تمت مصادرة الأملاك التابعة للمؤسسات الوقفية ذات الطابع الديني قياسا على الأملاك الموقوفة لصالح الكنيسة في أوربا، حيث أن الإدارة الإستعمارية أعتبرت نفسها ممثلا للكنيسة لإضفاء الشرعية في مصادرة هذه الأملاك و الإشراف عليها، و عمدت بعدها بإصدار مرسوم 1933/06/10 تلغي بموجبه نظام الحبوس نهائيا و إدراج كافة الأراضي المنضوية تحت نطاقه ضمن الدومين العام الفرنسي. و قبل هذا التاريخ في 1830/12/31 أصدرت أمرا مكملا للأمر الصادر بتاريخ 1930/09/08 يقضي بمصادرة أراضي الأهالي المتهمين بالإشتراك في المقاومة.

المبحث الأول : الاستيطان وموقف الفرنسيين منه

1. السياسة الابادية الفرنسية

بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر عام 1830م واجه الفرنسيون صعوبات كثيرة و متنوعة في التوسع و الاحتلال، إلى الغرب الوهراني و الشرق القسنطيني، بسبب عدة عوامل، حيث استمت هذه المرحلة ببروز حركة المقاومة الشعبية بقيادة أحمد باي أولا ثم مرحلة مقاومة الأمير عبد القادر و باقي المقاومات الشعبية الأخرى [1]ولقد أقر الاحتلال الفرنسي نمطين من الحكم بالجزائر

الحكم العسكري:منذ سنة 1830م إلى سنة 1870م [2]وكانت مرحلة الاحتلال العسكري محدودة لبعض المناطق الساحلية، و السيطرة غير المباشرة دون أن يمتد النفوذ الاستعماري إلى دواخل البلاد من

[1] يحي بوعزيز :**ثورات القرنين 19 و 20**،ج1 ثورات ق19،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ط2،بدون سنة،ص19-20.

[2] Abou Al.Kacem.Saadallah, Ha montée de Nationalisme Algérien (1900.1930),2eme édition Alger 1985,P10

1830م إلى 1839م، حيث ميزت هذه المرحلة ظاهرة سياسية و مجتمعية وحيدة و ثابتة هي: تواتر الانتفاضات الشعبية .[1]

فتصاعد المقاومات الشعبية بداية من سنة 1830م عرقل عملية بسط النفوذ و توسيع الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية آنذاك، تنتهج سياسة جديدة تميزت بعنف لا قبيل له في التاريخ إلا نادرا، بإتباع أسلوب الحكم المباشر و اعتماد الإبادة الجماعية للسكان، و إتلاف أرزاقهم،و تدمير مقومات و معالم شخصيتهم.[2]

فبمجيء كلوز يل إلى الحكم في الجزائر بعد الإطاحة بشارل العاشر وتولى لويس فيليب الحكم ،تبنت فرنسا سياسة أكثر حيوية سعت من خلالها إلى التوسع الاحتلال و التوغل إلى الداخل، بالرغم من أن الحكومة لويس فيليب، لم تكن تحبذ فكرة التوسع مخافة أن تصطدم و تتورط في عمليات عسكرية لا فائدة لها في مواجهتها، أدى هذا الأمر إلى عزل كلوز يل و تعيين قائد جديد هو القائد بيتزيرين [3].

حيث تمكن الجنرال بويه.Boyer في عهده من احتلال مدينة وهران بعد أن شن عليها و على أهلها حرب إبادة شاملة.[4]

وبعدم إيمان الحكومة الفرنسية بالمقاومة الشعبية كرد فعل لهيئة سياسية، جعلها تعزل القائد بتزيرين بعد إقدامه على مفاوضة ابن السعدي [5] بالمتيجة، و تعيين مكانه الدوق دوروفيقو [6]في 13 ديسمبر 1831م، وبعث معه قوات كبيرة بلغ عددها 26 ألف جندي و كلفته بمواجهة ابن السعدي و القبائل الثائرة، ولما

---

[1] نور الدين الدقي: **المغرب و الاستعمار الفرنسي**، سراس للنشر 2001، تونس، 12.

[2] عامر فرحات: **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط، الجزائر نموذج**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، إشراف الأستاذة: يحياوي مسعودة، 2007م، ص90.

[3] حاكم الجزائر بعد كلوز يل حكم من سنة1830-1831م بعد أن عين مكانه الدوق دوروفيقو في :13 ديسمبر 1831م كانت مرحلة تتسم بنوع من التراجع في العمليات الابادية في الجزائر و هذا ما سبب في عزله. انظر: تاريخ الجزائر 1830-1962، مركز البحث والدراسات في الحركة الوطنية، الابيار، الجزائر، 2006، قرص مضغوط.

[4] يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص31

[5] ابن السعدي:زعيم المقاومة الشعبية بالمتيجة سنة 1830م.

[6] **الدوق دوروفيقو(DUCK DEREVIGO)**: جنرال سفاري دوروفيقو تولي أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر ومارس(1831-1833) خلفا لبتزيرين تميز بالقسوة والظلم والقتل الجماعي، ارتبط اسمه بإبادة قبيلة العوفية 05 افريل 1832، اشتهر بتهديم المساجد وتحويلها إلى كنائس مثل مسجد كتشاوة الذي حوله إلى كاتدرائية الجزائر مات بعد أن أصيب بالجنون سنة 1833 . انظر: تاريخ الجزائر، 1830-1962، مرجع سابق.

كان سفاحا بطبيعته فقد أقدم على إبادة القبائل بأكملها في إقليم متيجة، وارتكب مجازر بشرية فظيعة، حتى اضطر عدد من الأهالي إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية، فقام الجيش الفرنسي باحتلال أراضيهم و قسمها على الفرنسيين المستوطنين.[1]

وفي هذه الأثناء ظهرت مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847[2]حيث تعتبر أكبر مقاومة من حيث المساحة التي غطتها من الحدود المغربية إلى مدينة الجزائر العاصمة شمالا إلى المدية جنوبا إلى المدينة مليانة و ضواحيها غربا و حتى شرشال و مدينة البويرة غربا [3] .

و لما اشتد ت مقاومة الأمير عبد القادر، تعمد فالي على القضاء على الأمير عبد القادر من خلال إبادة القبائل المعينة له، و نسجل مقولته في هذا الصدد...²:لا بد من القضاء على عبد القادر بضربه في الصميم ,²... و في هذه الأثناء تم تعيين الجنرال بيجو [4]في فيفري 1841م و قد جاء بقوات ضخمة، و منحت له كل الصلاحيات، و عزم على القضاء على مقاومة الأمير من خلال الهجوم على القبائل الموالية للأمير و إبادتها[5]

و تبعا لذلك تم رسم برامج للإبادة المنظمة و المبررة – أي مقننة – على النحو التالي :

1. تقتيل وحشي بغرض الإخضاع (الاحتلال)
2. تقتيل انتقامي بعد كل انتفاضة (التهدئة)
3. التقتيل الوقائي لمنع الانتفاضات (الردع)

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص32.

[2] **الأمير عبد القادر**:عبد القادر بن محي الدين ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/1807م بالقيطنة بمعسكر، تولى إمارة الجهاد سنة 1832، حقق انتصارات سياسة و عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي ،أطاحت بالجنرال كلوزيل ،ولذلك عقدت فرنسا معاهدة ديميشال في 26فبراير 1834م و التافنة في 30 ماي 1837م،عين بيجو للقضاء عليه،و نظرا لعدة عوامل تراجعت مقاومة ،فسلم نفسه في 23 ديسمبر 1847م،نقل لطولون ثم إلى دمشق،تميز بالعمل الإنساني حتى توفي في 22 ماي 1883

[3] عبد الرحمان الجيلالي :تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة بيروت،1980م، ص65.

[4] **بيجو : توماس روبير بيجو دولابيكونيري(THOMAS REBERT PEUGAU DELAPIHURINI)**، معروف بالدوق ديزلي، ولد في 15 أكتوبر 1784 بليمونج بفرنسا، و مات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849م، رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843م، حارب قبل مجيئه للجزائر في اسبانيا،واشتهر هناك بالعنف، تولى الحكم بالجزائر في 29 ديسمبر 1840م إلى 29 جوان 1847 سلك خلال حكمه سياسة القهر و العنف و الإبادة و التدمير.

[5] يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص47.

4. ثورة أقوى من كل الانتفاضات السابقة (الحرب الشاملة)[1]

وبالفعل قد طبق بيجو منذ وصوله إلى الجزائر 1841م سياسة الحرب الشاملة ضد الشعب الجزائر لا تبقي و لا تذر أحدا من المسلمين الجزائريين الذين يعيشون في هذه الأرض، وكان يرى في إستراتيجية أن حرب الإبادة وحدها الكفيلة بالقضاء على مقاومة الشعب الجزائري و إضعاف قدرته القتالية و النضالية.[2]

و قد سعى بيجو و منذ توليه الحكم في الجزائر إلى القضاء على المقاومة بأي طريقة كانت، فهذا خطابه الذي ألقاه أمام مجلس النواب في البرلمان يومئذ يوضح ذلك :"... يجب قلب الجنسية الجزائرية و و تحطيم قوة الأمير عبد القادر و إلا لن تفعلوا شيئا ... " في الجزائر" إنكم أمام شعب عزيز متحمس للقتال و معد بشكل عجيب للحرب، مستعدا دائما للحرب، غيور على حريته كما يؤكد تاريخيه على ذلك" للهيمنة عليه وتحويله، واغتصابه لصالح الشعب الجديد الذين تريدون إدماجه، يجب أن تكونوا دائما أقوياء!إما بجيش دائم، وإما بطبيعة و تركيبة الشعب المتسلسل[3]".

عندما نتأمل قليلا في هذا التصريح **للمارشال بيجو** نتأكد بأن إرادة فرنسا في إبادة الشعب الجزائري كانت جدا ولم تكن هزلا، سيما وأن أصحاب الخطاب المذكور من القادة الذين جسدوا تلك الإرادة في الواقع و يذكرونها جهارا، وصراحة بكل فخر و اعتزاز. وكما أن عملية الإبادة أمر واسع و يتطلب وقتا،ولذلك طورت فرنسا أسلوبها و منهاجها في الإبادة و كيفيتها مع واقع طموحها السياسي،و العسكري،وحولت الإبادة من القتل الجسدي إلى القتل النفسي و الفكري.

ولنقرأ ماذا كتب **(ألبير كريفي)**...:يحب علينا بادئ ذي بدء وضع هذا الشعب الجزائري تحت أقدامنا ليعرف وزننا جيدا، ثم نخفف الضغط عليه تدريجيا، والسماح له في الأخير، بعد قرون أن يقوم مثلنا و يمشي معنا في طريق النمو الإنساني الكبير [4]"...هذه الكلمات و التي لا تحتاج إلى الشرح معمق، يظهر

---

[1] محمد العربي ولد خليفة: **المحنة الكبرى ،مدخل لدراسة و صفية لمعاناة الشعب الجزائري و مقاومته البطولية نصوص مختارة، كرونولوجيا جزئية، وثائق أساسي**ة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسيةO.N.P.S ، الجزائر1999م، ص14

[2] سعدي بزيان :**جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2005، ص15.

[3]Saadia Lalehdar : l'aliénation colonialiste et la suit once de la famille algérienne, edition .la cité 1960,P48.

[4] الزبير يقدح:**السياسية الاستعمار الفرنسية في الجزائر وثقافة المقاومة الشعبية**، رسالة دكتوراه دولة، إشراف:الهاشمي مقران، ،2007م، معهد علم الاجتماع، الجزائر، ص66.

جليا من فحواها الرغبة في القضاء على كل مقاومة أو باردة نهوض شعبية، و لو كلف ذلك سحق الكثير من السكان.

دون أي شك ولا ريب أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار استيطاني بالدرجة التي لم يسبقه فيها نظير و الدليل على ذلك قرار 08 ديسمبر 1830م و مارس 1833م القاضيان بإرغام الملاكين و المتحوزين، و المجموعات الدينية،تسليم ممتلكاتهم، إلى الإدارة العقارية في الوقت محدد ،ولم تستثني قرارات المصادرة حتى أماكن العبادة و التعليم، من ذلك انه تم الاستيلاء في الجزائر على176عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا و 109 مسجد صغير، وعدد كبير من الزوايا [1].

وقد صرح الجنرال بيجو يوم 18 افريل 1841م: " بان الملكية الخاصة و الحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام [2] "

كما نلاحظ أن إدارة الاحتلال كانت تمول حروبها ضد الشعب الجزائري من ممتلكات الشعب عبر الضرائب و المصادرة و الاقتطاع و الحجز، وقد وصف العديد من المؤرخين حالة الاحتكار و الاستغلال و الربا من قبل إدارة المحتل ونذكر في هذا المجال :بما كتبه "شارل روبير آجرون" في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصر"، وعلى امتداد أكثر من عشرين صفحة،تحدث المؤرخ عن انهيار الوضعية الاقتصادية للسكان المسلمين خلال سنوات (1870-1914.) [3].

واستعملت الإدارة الاحتلال أساليب تسلط أخرى ومباشرة لتشريد الأهالي عن مواقعهم، بما في ذلك اغتصاب الأراضي بالقوة، وممارسة الإبادات الجماعية للسكان، الأمر الذي أرغم هؤلاء على الهجرة إلى المدن، أو إلى مغادرة البلاد نحو أقطار عربية مجاورة أو بعيدة، ونحو فرنسا نفسها طلبا للرزق، وهروبا من جحيم الإبادة و القهر و تحول الباقون إلى إجراء لدى الكولون أو الخماسين، وقد لاحظت إدارة شؤون الأهالي في سنة 1871م ذلك جيدا و عجزت عن أي شيء و عبرت عن ذلك قافلة "...إن جميع الطبقات الوسطى تنهار"...

---

[1] عامر فرحات: **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط، الجزائر نموذج**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، إشراف الأستاذة: يحياوي مسعودة، 2007م، ص.65

[2] عامر فرحات:المرجع السابق، ص. 129

[3] Charles Robert Ageron :histoire de l'Algérie contonporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de lilciration 1954,tom presse université de France 1979.p210.p223

وفي سنة 1871م تم نزع الأراضي للكثير من الجزائريين، فقد رصدت الإحصاءات بـ:450.000 هكتار من خيرة الأراضي الفلاحية والتي اغتصبت من ملاكها الأصليين وتم توزيعها على النازحين الفرنسيين من الالزاس و اللورين كتعويضات عن عدم رضوخهم للألمان في الحرب القرم التي شنتها ألمانيا ضد فرنسا، كما تم فرض ضرائب على السكان الأصليين قدرتها الإدارة الفرنسية بـ:36.5 مليون فرنك كخسائر لحقت بالجيوش الفرنسية نتيجة المقاومة الشرسة من قبل ثورة المقراني و الحداد،ويذكر المارشال سانت آرنو[1]، على لسان الجنرال بيجو:"...حربنا في الجزائر ليست حرب طلقات رصاص،ولكن هي حرب تجريد العرب من كل منابع العيش ولابد أن نقضي عليهم"...

كما ذكر المارشال قائلا بعد حملة لتهيئة المكان للمستوطنين"...:لقد تركت ورائي محرقة مهولة لكل القرى و المد اشر، والتي تقدر بحوالي:200، وحرقنا كذلك كل الزراع وقطعنا أشجار الزيتون، لم نترك شيئا ورائنا."وكنتيجة حتمية فقد باع معظم الملاكين أراضيهم من اثر الترهيب و الترغيب حتى بلغت مساحات أراضي المستوطنين خلال نهاية ق19،وبداية القرن العشرين ما يقرب من مليوني هكتار[2].

ولقد تداخلت أدوات و عناصر الاحتلال فيما بينها إلى درجة التماهي بحيث استخدم المحتل الاقتصاد و إيديولوجيا السياسية و القوة و حتى الدين ولكي لا تكون نظرتنا مجزأة للمشروع الاستيطاني، نشير إلى عينة من مخططات الإبادة المنظمة ضد الجزائريين، الذين يرفضون الغزو و الاستيطان ويقاومونها صامدين في أراضيهم، يدافعون عن كيانهم و وطنهم بحيث لم تكن الإبادة ضد الإنسان فحسب بل كانت ضد الحيوان و النبات ولا سيما الأشجار.

ولم تكن إبادة بالأسلحة فحسب، ولكن كانت بأساليب شتى أخرى كنشر الأوبئة و الأمراض عمدا،داخل تجمعات سكانية،حتى أنه بلغ عدد الموتى خلال سنتي 1867-1868م لما استفحل الوباء في بعض المناطق حسب بعضهم إلى:73.5 %من بين السكان، وكان الاحتلال يدفعون مصابيهم بمرض الكوليرا

[1] سانت آرنو:ولد بباريس سنة 1798م عرف بـ:أشيل لوروا سان أرنو،شارك بالحرب في اليونان، وبعد عودته التحق بالجيش من جديد و شارك في الحملة على الجزائر،كان على علاقة و طيدة بالجنرال بيجو،تميز بطرق الوحشية في القتال،له كتاب خاص بذلك هو:الشرف الضائع سانت آرنو توفي سنة1854م.

[2] Charles Robert Ageron :histoire de l'Algérie contonporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de lilciration 1954,tom presse université de France 1979.p133

من الجنود إلى داخل التجمعات السكنية الكبرى و المستشفيات و السجون لإحداث مزيد من الموت و الفناء في أوساط الجزائريين عن طريق العدوى[1].

و شهد طبيب فرنسي عاين واقع تلك الأيام، وهو الدكتور كيسنوي فقال"...: إن الوباء بمجيئه مع جيوشنا، انتشر سريعا بالواحات و أضر بها كثيرا خاصة واحات بسكرة"...[2]، وأخذ البؤس من الشعب مأخذ لا مثيل له بحيث باع السكان كل شيء حتى برانسهم و خيمهم [3]وقد يحملنا نقاش الجمعية الوطنية الخاص بالسياسة الفرنسية في الجزائر حيث يؤكد لامارتين من خلال المعلومات و التقارير الرسمية، عن المجازر الكبرى التي لحقت بالأهالي و التي لم يسلم منها حتى الأطفال و النساء و الشيوخ فمن بين7000ضحية بقيت 3000 ؟ وهذا تصريح لامارتين أمام زملائه النواب وهو يذكر استحى:"...أن يذكر كلمة إبادةRazzias ، لكنه هو الأسلوب و الوسيلة التي استعملتها الإدارة الفرنسية بالجزائر و طبقها الجيش بقوة، ولعل ير نموذج يمكن إدراجه لتبيان حقيقة الظاهرة الاستيطانية في الشكل المضمون هو النموذج الأمريكي الذي سحق الهنود الحمر من قبل الأوربيين وهاهو النموذج الفرنسي في إعادة خلق هذه الظاهرة،وهو ما تقدم به توكفيل في دراسته و رسائله و اقتراحاته خاصة و هو مؤرخ أمريكي وما مده من فضائح، وتأكيد على الفعل الإجرامي و الإبادة لتحقيق حلم فرنسا و لصديقه دي بورمون[4].

وقد حمل رؤى توكفيل و نظرياته الخاصة بالاستيطان و دافع عنها يؤكد انه على فرنسا بناء الجزائر فرنسية و نقل الخبرات لها وتكون في أيدي المعمرين و الأوربيين، وسحق الأهالي، وسحق ما يحملونه من ثقافة و عمران و جعلهم من الدرجة الثانية، كما تم اعتماد زرع الفتنة بين العنصر العربي و القبائلي هذا الأخير الذي يرونه اقل عداوة و أكثر تحضرا، وهم بذلك يريدون ربح الوقت في بداية الأمر بعد الاجتياح.

وقد تعالت أصوات الرافضين و أشعلت أكثر حركات التحرر و المقاومة و الانتفاضات التي تفاوتت من حيث الانتشار و الاستمرارية . ولم يحمل المستوطنون سوى الحقد و العنصرية للجزائريين بالرغم من أنهم

[1]Charles Robert Ageron.op.cit. p 192.
[2] ibid . p 192
[3] ibid . p 197
[4] Obirier :le cour grand maison colonises exterminer sur la guerre et l'état colonial ,Fayard 2005 p147.

عاشوا على أرضهم و استرزقوا بأملاكهم ،فهاهم يشاركون ضد الشعب الجزائري الأعزل منذ اندلاع الثورة في جرائم دفاعا عن مصالحهم و بقائهم في البلاد[1]

وقد أوضح فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار هذه الظاهرة و التي أطلق عليها سياسة تعمير الجزائر بالأوربيين و التي قال عنها أنها كانت ترمي إلى استعمال جميع الوسائل كنزع الأراضي من أيدي الجزائريين، وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوربيون.

وفي هذا الصدد قال الدكتور بوديشون في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945م" "لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية و قيمها،ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن اقصر الطرق لنشر غايتها هو الرعب.."[2]

تبرير القمع من اجل إبقاء السيطرة والإخضاع: أعتبرت الجزائر منذ سنة 1834م أرضا فرنسية نتيجة لقرار الإلحاق في 22 جوان 1834م والذي خص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا بعد مرحلة من الترددات دامت أكثر من 4سنوات[3]، ومنذ هذا التاريخ سعت فرنسا بكامل أطيافها عسكريون، سياسيون وكتاب و أدباء من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

يقول ألكسيس دوتكفيلفي زيارته الأولى للجزائر سنة 1841م :".....لقد سمعت أحيانا في فرنسا أناسا أحترمهم يقولون بأن من السيئ أن يتم حرق المحاصيل الزراعية و أن يقع تفريغ مخازن القمح، وأن يلقى القبض على الرجال غير المسلمين، وأيضا النساء و الأطفال، وأنا لا أوافق هؤلاء السادة على مثل هذا الكلام، فأرى أن مثل هذه الأعمال المؤسفة ضرورية لشعب يرغب في شن حرب على الجزائر(العرب) بهدف إجبارهم على الرضوخ له و إن واجب الحرب يسمح لنا بأن نخرب البلد و نفعل ذلك إما بتدمير المحاصيل الزراعية وقت الحصاد و الجني، وأما القيام في كل الأوقات بهجومات يكون الهدف الأساسي منها الإبادة، و إلقاء القبض على الرجال، و الاستيلاء على قطعان الغنم و الدواب...."وأثناء زيارة هذا

[1] محمد الدرعي:**فضائح الجيش الفرنسي في الجزائر اثناء الثورة التحريرية**، – في– مجلة الرؤية، العدد الثالث، يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 1997، ص182.

[2] فرحات عباس: **ليل الاستعمار، نقله إلى العربية:** أبو بكر رحال . مطبعة الفضالة، المحمدية، المغرب . بدون تاريخ ص.43.

[3] عمار بوحوش:**التاريخ السياسي للجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م، ص.222 .

الكاتب للجزائر عدة مرات، حث جنرالات الاحتلال على تبني سياسة الميكيافلية[2]الغاية تبرر الوسيلة[2]من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية[1].

ويقول هذا الأخير أيضا محاولة منه لتبرير أعمال القمع التي قام بها أثناء تأدية لمهامه في المصالح الخاصة أنها ضرورة تحتمها المهنة و أنه مستعد لإعادتها لو سنحت له الفرصة وكل من اجل وفي سبيل فرنسا.[2]إن جزائر الفرنسيين التي أرادتها فرنسا من واقع مخططها الأصلي ذا السطوة و التجبر في الإبادة الجماعية للسكان و تدمير البنى الشعبية، كان تصريح فرنسا علانية بهدفها النهائي منه و هي أنها أرادت جزائر بدون جزائريين [3].

2. آراء الفرنسيين في الملكية والاستيطان

أخذ أعوان الاستعمار بعد سقوط مدينة الجزائر يرددون كثيرا من المبررات و المسوغات التي تبيح لهم الاحتفاظ بمدينة الجزائر، و وجوب احتلال كامل الإقليم، و رددوا أن بلادهم تشكوا من كثرة السكان، و من كثرة الإنتاج، و أنها في حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس على السكان و بيع المنتجات، و أن الجزائر تستطيع أن تحل الكثير من المشكلات الفرنسية.

لقد كان الجنرال كلوزيل [4] من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر، و له آراء في ذلك نشرها حينما عين قائدا لجيش الحملة في سبتمبر 1830 م، و نشر بقيتها بعد ذلك، و فيها قال أنه": مقتنع أن إقليم مدينة

---

[1] سعدي بزيان:المرجع السابق، ص19

[2] نفسه: ص17.

[3] محمد العربي ولد خليفة:**المذابح الكولونيالية في الجزائر نماذج من الإجرام المنظم**، سلسلة الملتقيات بعنوان:الأسلاك الشائكة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، ص125.

[4] **كلوزيل برتران(CLOSIL BERTRIN): 1773-1842** تخرج من المدرسة العسكرية ملازما(1791) ، نقيب في 1792، وجنرالا في 1807 أرسل إلى اسبانيا(1810) ، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ الى الولايات المتحدة الأمريكية في1814 ، عاد إلى فرنسا(1820) ، شارك في ثورة جويلية(1830) ، تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر في 1830/11/30 احتل البليدة والمدية 1830/11/26 سم وهران وقسنطينة لأميرين تونسيين فاستدعي إلى فرنسا .(1831) عين حاكما عاما على الجزائر(1836 1832) ، احتل مدينة معسكر 1836/12/06، انهزم في معركة قسنطينة (1836) انظر:عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حو ل ملكية الأرض بان الاحتلال الفرنسي للجزائر** (1830-1962)، ج02 ، منشورات وزارة المجاهدين ،ص. - 492

الجزائر، الذي صار بين أيدينا هو مستعمرة هامة، تعوضنا بوفرة عن خسارتنا في سان دومينيك، وربما كذلك التكاليف الكبيرة التي تكلفنا إياها للاستيلاء على مستعمرات أخرى[1]"

و ذهب به الاعتقاد أن فرنسا ستجد في الجزائر أغلب المنتجات التي كانت تجلبها من أمريكا و الهند و أن الجزائر ستصبح إقليما مشتهرا بإنتاج قصب السكر و القهوة و التبغ، و كانت أفكاره هذه وليدة مقارنته أرض الجزائر بمستعمرة سان دومينيك التي قضى فيها فترة من حياته.[2]

و لتشكيل نواة لاستعمار واسع، حسب كلوزي ل " يمكن منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكولون، وفرض عليهم شرط المشاركة في أعمال الدفاع، الضرورية من أجل رد غارات السكان الأورين، بمشاركة الكولون في الأعمال الدفاعية، يمكن مع الوقت تحويل سهل متيجة إلى مستعمرة كبيرة، بطرد القبائل المتمردة إلى الأطلس"[3] ، و من أجل تحقيق الأهداف، تقدم الجنرال كلوزيل بطلب إلى وزير الحربية بأن يرخص له تشجيع المؤسسات الزراعية و الصناعية للكولون، مع تقديم وعود لهم في المستقبل بتوفير الحماية و الأمن كتشجيع لهم.[4]

لم يطل عهد كلوزيل كقائد لجيش الحملة حيث عزل في فبراير 1831 م، و مع ذلك فإنه ظل يردد أفكاره ا لإ ستعمارية في كل مناسبة، و ذلك أن الجزائر شهدت كما هائلا من الكتابات بخصوص استعمارها، ولما عاد إليها سنة 1835م كحاكم عام، كان قد نشر سنة 1833 م كتابا آخر ضمنه المزيد من الآراء لمعالجة هذا الموضوع.

و هكذا وضع مقارنة بين إقليم مدينة الجزائر و مساحة مستعمرات فرنسا في العالم الجديد و المقدرة ب : 78100هكتار،" بينما يضم إقليم مدينة الجزائر 590.000 هكتار موزعة على 160.000 هكتار في مرتفعات مدينة الجزائر و السواحل، و 250.00 هكتار في سهل متيجة، و أخيرا 180.000 هكتار على السفوح الشمالية لجبال الأطلس"، ليصل إلى نتيجة أن محيط مدينة الجزائر يوفر مساحة زراعية تعادل سبع مرات و نصف ما توفره مستعمراتها الأخرى[5].

---

[1] Bertrand,CLAUZEL, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger.**A-j.denain,Paris, 1831,P08.

[2] يحي جلال،**المغرب الكبير ،العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**،ج 03 ،دار النهضة العربية،بيروت، 1981 ،ص133

[3] CLAUZEL,op.cit., P09.

[4] Ibid.,P32 .

[5] CLAUZEL,**Nouvelles Observation de Maréchal Clauzel sur la Colonisation d'Alger**, Im− selligue Paris,1833,P22.

لقد كان كلوزيل مؤمنا بضرورة التوسع خارج دائرة مدين ة الجزائر وضواحيها إلى جبال الأطلس و ما وراءها، و لذلك حاول" الإستيلاء على المدية بهدف وضع قبائل الأطلسي بين نارين، و ضمان الأمن في سهل متيجة الذي ينوي استعماره"[1]، و تكمن أهمية هذا السهل، في كونه" نقطة مركزية بالقرب من الحكومة، و من المخازن، و الميناء، ح ي يمكن الاستقبال و الشحن، و البيع و التصدير".[2]

و لتحقيق هذه الأهداف طرح كلوزيل سؤالا : كيف يمكن توطين العناصر الأوربية في هذه المنطقة؟ و تطوع بنفسه للإجابة عن هذا السؤال، بأن هذا يقع على عاتق الحكومة بالقيام بإجراءات تمنح الثقة للرجال، و لرؤوس الأموال التي تذهب سنويا إلى أمريكا، و توجيهها للاستقرار في الجزائر الأقل بعدا عن أوربا، و فوق تربة خصبة و محمية جيدا، يمكن جلب 20.000 من ال200.000 الذين يهاجرون سنويا إلى أمريكا، كما يمكن للجنود الذين أنهوا خدمتهم العسكرية الاستقرار بالجزائر إراديا و برغبة منهم، حيث تمنح لهم أراض يشتغلون عليها بدلا من العودة إلى فرنسا.[3]

كان بعض الفرنسيين رافض ين لاستعمار الجزائر، وخصوصا من البرلمانيين الذين كانوا يخشون تكاليف التوسع والاستعمار، إلا أن صيحة هؤلاء لم تكن مسموعة بحكم التيار العام الذي سيطر على حياة الدول الأوربية خلال هذه الفترة المشحون بالتنافس الاستعماري.

وقد كان بعض خصوم التوسع والاستعمار يحتجون بعدم وجود أراضي لذلك في الجزائر، فالعرب يحتلون كل مكان، عارضهم كلوزيل بقوله: "يكفي أن نلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي كانت ملكية للحكومة القديمة (التركية) التي خلفناها طبيعيا، ويمكن جعلها تنازلات مجانية، أو على الأقل، أقل تكلفة للمعمرين".[4]

ولم يكن كلوزيل يهتم بالوسيلة لتحقيق غرضه، فالمهم بالنسبة له أن تنتقل ملكية الأراضي إلى الأوربيين تحت مختلف المسميات و بكل الوسائل [5]حتى بمضايقة العرب وإبعادهم بغير رضاهم، إذ عليهم حسب اعتقاده": إما أن يقبلوا العيش مع الأوربي ين أو الابتعاد، وهذا أفضل، فإنه في الأولى لن يتأخروا أن يتم

---

[1] ANONYME , **Alger , Au Considération sur l'Etat actuel de cette Régence** Delaunay ,paris ,1833,P18,19

[2] bid.,., P09.

[3] bid.,.,P23.

[4] bid.,PP25,26

[5] يحي جلال، المرجع السابق، ص 132

ضمها، إذ سينسحبون ويبيعون أراضيهم أو يتخلون عنها، وفي كل الحالتين يحصل عليها الأوربيون بسعر زهيد".[1]

لم تكن هذه الأفكار الاستعمارية حكرا على قائد الجيش الفرنسي فقط، بل شاطره فيها الكثير من إداريها وموظفيها، فهذا "مونتان" هو إداري كتب بداية سنة 1831 م مشروعا أرسله إلى سيده كلوزيل يشجعه ويشاطره أفكاره .

فقد اعتقد أن "المخاوف من أن لا تجد منتجات الأرض في الجزائر أسواقا لتصريفها هو اعتقاد خاطئ حيث أن الاستهلاك سيزداد لما يتعود السكان على العادات الاستهلاكية للأوربيين، ثم إن عدد السكان سوف يتزايد , وهذا التحسن المزدوج سوف يتحقق بقوة الأحداث، وبذلك تجد صناعاتنا مصدرا جديدا للازدهار ".[2]

وعن الأرض دائما اعتقد نفس الكاتب بأ ن هناك مساحات صغيرة مستغلة من طرف عدد قليل من أهل البلد، والباقي ليس له مالك، وإذا تملكه سكان هذا البلد فإنه لن يستغل لأن هؤلاء السكان ليسوا كثيرين ثم إنهم لم يتعودوا على عمل الأرض.[3]

و بخصوص مشروعه الاستعماري من حيث الإجراءات العملية , فقد لخصه في عدة نقاط أساسية كانت قاسما مشتركا لجميع المنظّرين في كيفيات وأنماط الاستغلال، ومنها على الخصوص أن تقوم السلطات الا ستعمارية بمنح, كل الأجانب و بعض أهل البلد الأصليين, بصفة ملكية ثابتة، الأراضي التي يطلبونها مع شرط تخصيصها للزراعة و تقوم الحكومة بالتنازل ثم الاعتراف النهائي لهم بالملكية وفقا للقوانين ,مع التزامهم بدفع الضرائب، بعد أن يعفوا منها ثلاث سنوات الأولى تدعيما لهم وتشجيعا .وبعد انتهاء هذه الفترة تحدد نسبة هذه

الضريبة بحيث لا تثقل على الملكيات واستغلالها الزراعي والصناعي، والعمل على إدخال المزروعات الجديدة وتحسين ظروفها، وإقامة وسائل النقل لتسهيل نقل البضائع،ووضع نظام للري بحفر الآبار الارتوازية حتى يسهل تخصيب أراضي جديدة ,وأخيرا جلب الأجانب إلى المستعمرة من كل الأجناس وحتى السود الأحرار للمشاركة في استغلال الأرض .

---

[1] CLAUZEL,op.cit.,P26.

[2] MONTAGNE ,**Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger** dezauche , Paris ,1831,P73

[3] MONTAGNE.opcit,P76.

مع العمل على التمكين للوافدين إمكانية اختيار الأماكن التي يعتقدون أنها الأنسب لمصلحتهم في بناء المسكن و لصناعتهم الغذائية.[1]

ويبين كاتب مجهول سنة 1833 م، وصف نفسه بأنه أمين سابق لصندوق الجيش الإفريقي، كيف أن طبيعة الأراضي الجزائرية خصبة وجديرة بالاستغلال، فعن مدينة عنابة قيم فيها موقعها الهام و الاستراتيجي، وعن الأرض والسهول التي تجاورها " فهي على امتداد 20 فرسخا [2]طولا، و 15 فرسخا عرضا....، ترتوي من العديد من الأنهار، وواحد منها هو سيبوس، ويقال أنه قابل للملاحة وبالاتجاه نحو الجنوب، لا يوجد تقريبا الكثير من السكان على هذا الامتداد الكبير، ويتطّلب الأمر أربعين سنة لتكون آهلة ومنتجة[3]".!

وعن المدية فهي عاصمة بايلك التيطري... ، والجبال المحيطة بها مستغلة ومغروسة بالكروم المحاطة بأسياج، وتجمع الكثير من البساتين، وعن مدينة الجزائر وضواحيها فقد امتدح طبيعة تربتها حيث"هناك بعض الهضاب المكشوفة من جهة سطاوالي وسيدي فرج التربة فيها رملية، ولا ينقصها إلا بعض التخصيب" .[4]

كما أن سهل متيجة يوفر 170.000 هـ كتار من بينها 80.000 هكتار من التلال الواقعة شماله.[5]

وكتب المقتصد المدني دي بوسي (Genty de Bussy) أنه لم يكن من حق الفرنسيين أن يستولوا على أملاك الداي و لا الأتراك و لا أي كان، وأظهر أن إجراءات الحجز والمصادرة التي طبقت أيام الاحتلال هي أعمال غير إنسانية و لا تليق بأمة فرنسا(المتحضرة) و لكنه استطرد ليقول أن هذه الإجراءات جاءت "كضرورة للتصدي للمؤامرات التي يحيكها الداي السابق و رجال حكومته ضد السلطة الفرنسية "[6].

و كانت اقتراحاته حول الملكية والتصرف فيها لا تخرج كثيرا عن آراء زملائه من قادة الحملة العسكرية و موظفي الإدارة الاستعمارية.

---

[1] MONTAGNE.opcit.,PP79-80

[2] الفرسخ = حوالي 5,5 كلم تقريبا.

[3] ANONYME,op.cit.,P24

[4] bid.,.,PP18,21.

[5] A.hedde.AINE , **Observation sur la Colonlisation de la Régence d'Alger**, A-mie Paris,1834,P09.

[6] Genty.DE BUSSY,**de l'Etablissement des Français dans La Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité,**2eme ed,T02,im –Didot frères ,Paris,1839,P99.

فقد كتب الجنرال **جيرار** وزير الحربية بعد أشهر قليلة من احتلال مدينة الجزائر إن الاحتفاظ بها يحقق لفرنسا وجود مكان واسع للفائض السكاني و يوفر لها سوقا لصناعتها التي سوف تستبدل منتجاتها بمنتجات أجنبية عن أرضها و مناخها .[1]

ولم يقف (de Bussy) عند تبرير إجراءات الحجز و المصادرة فقط، بل أكد على ضرورة أن تبقى هذه الإجراءات كسلاح بيد الحاكم العام يستعمله ضد الثوار عند الحاجة لردع ما أسماه (الاعتداءات) التي طالت الفرنسيين بعد احتلالهم للجزائر.[2]

ونتساءل هنا إن كان هذا الكاتب ينتظر من الجزائريين أن يرحبوا أو حتى أن يسكتوا عن اغتصاب منازلهم وأراضيهم، وتحويل مساجدهم وبقية مقدساتهم إلى كنائس و إسطبلات، وتهديم المتبقي منها تحت مختلف التبريرات المصطنعة....

وبعد أربع سنوات من الاحتلال ظهرت اللجنة الإفريقية [3] التي نال موضوع الملكيات العقارية فيها حظا كبيرا من التقارير، إذ تناولت الأوقاف بمختلف أنواعها، وعن الأملاك العامة، قبل الاحتلال و بعده و أملاك الدولة، وغيرها...، و المعروف عن هذه اللجنة أنها جاءت لتثبت الجدوى من الاحتلال أو عدمه، و كان أهم سؤال مكلف بالإجابة عنه هو : هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها وفي كلا الحالتين ما فائدة فرنسا ؟، و يظهر من مناقشات أعضاء اللجنة و تقاريرها أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر و احتلالها كاملة و استعمارها و استغلالها، و لم يكونوا يناقشون ما إذا كان ذلك ممكنا.[4]

و على أية حال، فقد أتمت اللجنة تقاريرها حول الملكية، فعددت الملكية العامة بأنها" تلك الملكيات التي كانت للحكومة القديم ة، و البايليك، و تلك المخصصة للعيون و الجنود الانكشارية" ، و أصرت هذه

---

[1] Marcel.EGRETAUD,**Réalité de La Nation Algérienne**, 2eme éd, ed-Socieles,paris 1960,P51

[2] DE BUSSY, op.cit .,PP99,100.

[3] تشكلت **اللجنة الإفريقية** بأمر ملكي في 12 ديسمبر 1833 م، بمهمة أساسية تتمثل في إثبات جدوى الاحتلال من خلال الإجابة على سؤال أساسي:هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أم تتخلى عنها؟وما لفائدة من ذلك؟.عملت اللجنة في الجزائر خلال النصف الأول لسنة 1834م بزيارتها لعدة مناطق غزاها الجيش الفرنسي واستولى عليها مثل مدينة الجزائر وعنابة ومستغانم،واستمعت أيضا للجزائريين.وبناءا على ذلك أعدت تقارير مختلفة المواضيع حول الجزائر قي جزئين بمجموع حوالي ألف صفحة تقريبا مع توصيتها باعتبار المناطق التياحتلها الجيش الفرنسي أملاكا فرنسية.وهو ما تضمنه قرار 22 جويلية 1834 م.أنظر : سعد الله،المرجع السابق،ص 105 وما بعدها.

[4] DE BUSSY,op.cit.,P99.

اللجنة على ضرورة التعرف على باقي أملاك الدولة في إقليم الجزائر و ضرورة بسط الإدارة الاستعمارية عليها، و اعترفت في ذات الوقت أن هذه الأملاك قد" بلغت في داخل مدن الجزائر، وهران و عنابه، 831ما بين مترل و بناية صناعية، منها 215 استغلت كثكنات و مصالح عمومية، و استولى على بعضها الآخر بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ".[1]

وأعدت اللجنة تقارير أخرى حول الملكيات العقارية، فتحدثت عن مؤسسة بيت المال ومؤسسة مكة و المدينة و الممتلكات البايلكية للحكومة التركية القديمة، و للخواص الأتراك أو الجزائريين و كانت في كل تقاريرها هذه تقدم اقتراحات حول تسيير هذه الأملاك، أو البحث عن طريقة لمراقبتها أو التدخل فيها بطريقة ما، وهذا يهدف إلى تدعيم الإستيطان بالاستفادة من دخل هذه الملكيات، وقررت أنه ":إذا أرادنا إعادة الاعتبار لكل مؤسسة حتى تصبح كلها للجالية المسلمة يجب أن نبحث عن طريقة تمكن السلطة الفرنسية من التدخل حتى وإن كانت لممارسة الرقابة عليها"[2] والواقع أن اللجنة أوصته بالدفاع عن سهل متيجة الخصيب، الذي يبلغ 25 فرسخا مربعا، لأنه مهم للدفاع عن المدينة من ناحية، ولمنتوجاته الأساسية من جهة أخرى.[3]

وعالجت اللجنة أيضا الوسائل الكف يلة بتشجيع الاستعمار ورأت أن القاعدة الأساسية في هذا هي ": إيجاد معمرين مرتبطين بالأرض عن طريق الملكية بحيث لا يتخلون عنها بمجرد الشعور بالخطر ويشتغلون عليها لمدة طويلة مع اقتناعهم بذلك، ومن جهة أخرى يستطيع المعمر استغلال كل رأس ماله الذي يجلبه لإقامته ولزراعته، وأن يجد مشروعه تنمية كبيرة[4]، وأوصت هذه اللجنة أيضا بعدم بيع الأراضي للكولون أو كرائها لهم، ذلك أن هذا الأسلوب يقضي على إمكانياتهم المالية ويمتص رأس مالهم الضروري لاستمرارهم على الأرض، وأن شرط النجاح يكمن في التنازل لهم عن الأرض مقابل أجرة، وحينما يشعر المعمر بنجاح مشاريعه فإنه تتوفر له الإرادة القوية للدفاع عنها، وقبل الاهتمام بمسألة التنازلات فقد ألحت عن أهمية التعرف على أملاك الدولة والتأكد منها.[5]

---

[1] LA COMMISSION D'AFRIQUE , **Procès -Verbeaux et Rapports** , «Rapport sur la domaine publique », T01 , im-royal, Paris ,1834,P01

[2] كنتور ، "**أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة و الاستيلاء على الملكية**"، حولية المؤرخ، ص277

[3] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ص 113

[4] COMMISSION D'AFRIQUE,op.cit.,P03.

[5] bid.,.,PP03,04.

والواقع أن اللجنة لم توص باحتلال المدن والسهول فقط ولكنها أوصت بجعل الجزائر كلها أملاكا فرنسية (دائما وثابتا) وقد أكدت هذا الرأي في التقرير النهائي الذي قدمته إلى الحكومة .

وجاء فيه أن على فرنسا أن تحتفظ بالجزائر وأن لا تبقى في المدن الساحلية فقط، بل الواجب عليها جعل تلك المدن مراكز أمامية لإمداد الجيش بضرورات حملات عسكرية توسعية في داخل البلاد لإخضاع كامل البلاد للسيطرة الفرنسية.[1]

هكذا إذا كان موقف الاستعماريين الفرنسيين في مختلف مواقع المسؤولية في إدارة الاحتلال خلال السنوات الأربع الأولى من قضايا الملكية العقارية واستغلالها وتوسيعها، وما هذه إ ّ لا نماذج محدودة من الكتابات . إذ يكفي أن نشير إلى أن تقريرا للحكومة العامة سنة 1878 قد أشار إلى أن موضوع استعمار الجزائر (شهد وابلا حقيقيا من الكتابات) لمعالجة هذا المشكل وإيجا د الحلول له.[2]

فقد أجمعوا إذا على اغتصاب الأرض من أهلها، وفرض الأمر الواقع عليهم بالقوة، وما أسهل على الإدارة الاستعمارية بعد ذلك أن تختلق المبررات الواهية.

[1] سعد الله ،المرجع السابق،ص109

[2] GOUVERNEMENT GENERALE de L ALGERIE,**De La Colonilisation en Algerie**,im .gouv .géné, Alger1889, P02

المبحث الثاني: الاستيلاء على الاملاك الوقفية

منذ بداية العهد الاستعماري الفرنسي للجزائر كانت الإدارة الفرنسية تعتبر الوقف أحد المشاكل الكبيرة التي تعاكس سياستها الاستعمارية من جهة وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية المرافقة لهذا الاستعمار من جهة ثانية، وكل ذلك يرجع إلى كون الأوقاف آنذاك كانت تعطي نوعا من الاستقلالية عن الإدارة الاستعمارية، لذا واجهتها الإدارة الفرنسية بالمصادرة والنهب بشتى الوسائل، فعمل قادة الجيش الفرنسي على فرض مراقبة شديدة للمؤسسات الدينية وتصفيتها والاستيلاء على الأوقاف التابعة لها، وعليه صدرت قرارات ومراسيم تنصّ على نزع صفة الحصانة عن الأملاك الموقوفة، هذه الحصانة التي كانت تشكل أحد العوائق التي واجهت الإصلاحات (المزعومة) للاستعمار[1].

1. تشريعات فرنسية فككت الأوقاف

أصدرت الإدارة الفرنسية مراسيم وقرارات كانت تهدف إلى إدخال الأوقاف في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري حتى يسهل على المعمرين الأوروبيين امتلاكها بعد أن وضع الجيش الفرنسي بالجزائر العاصمة خلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال يده على 27 مسجدا و11 زاوية ومصلى، حيث كان أول قرار فرنسي يتعلق بالأوقاف قد صدر في 08 سبتمبر 1830م، وتضمن بنودا تنصّ على أن للسلطات الفرنسية الحق في الاستحواذ على الأملاك التابعة لموظفي الإدارة التركية السابقة وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين مما أثار سخطا واستنكارا لدى رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر الذين رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر (4 جويلية 1830هـ) وكان في طليعة من احتجوا على ذلك المفتي "ابن العنابي" مما حال دون مصادرة أوقاف الحرمين آنذاك[2].

ثم توالت المراسيم والقرارات والخطط التي تتجه في معظمها إلى إحكام سيطرة الإدارة الاستعمارية على الأملاك الوقفية في الجزائر ومن بينها ما يلي[3]:

- مرسوم 07 ديسمبر 1830 هـ يخول للأوروبيين (المعمرين) امتلاك الأوقاف، مما شكل استباحة صريحة للأملاك الوقفية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، "تاريخ..."، مرجع سابق، ص9.

[2] نفس المرجع، ص10، (بتصرف)

[3] نفس المرجع، ص12،11 (بتصرف)

- في 25 أكتوبر 1832م تم الشروع في تطبيق خطة السيطرة على الأملاك الوقفية وخلال 5 سنوات من هذا التاريخ تمت السيطرة عليها بالفعل ووضعت تحت تصرف المقتصد المدني الفرنسي حيث كان يتصرف في 2000 وقف موزع على 200 مؤسسة ومصلحة خيرية[1].
- قرار صادر في 01 أكتوبر 1844م ينصّ على رفع الحصانة عن الأوقاف وأنها أصبحت خاضعة لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، ومنه تمكن الأوروبيون (المعمرون) من السيطرة على نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى، وتراجع عدد الأوقاف إلى 293 وقف عام بعد أن كانت قبل الاحتلال تقدر بـ 550 وقفا.
- المرسوم الصادر في 30 أكتوبر 1858م الذي وسّع في صلاحيات القرار السابق، حيث أخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاكها وتوارثها...
- آخر قرار كان يطلق عليه "قانون 1873م" الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية وبالتالي تم القضاء على مؤسسة الوقف في المجتمع الجزائري بموجب هذه القرارات المتتابعة من طرف الإدارة الاستعمارية.

2. الهدف من تفكيك الأوقاف الجزائرية:

إن الشيء الملاحظ من هذه القرارات هو أنها كانت في أولى سنوات الاستعمار الفرنسي، مما يعني أن المستعمر أدرك منذ الوهلة الأولى أن تحطيم البنية الأساسية لتركيبة هذه الأملاك الوقفية سيمكنه من بسط سيطرته على الجزائريين، والواقع أن ذلك كان مربوطا كما ذكرنا بمعطيات اقتصادية جديدة تمثلت في نظام اقتصادي جديد عزم المستعمر على تطبيقه في الجزائر، كبديل لنظام اقتصادي كان سائدا في العهد العثماني الذي كان يوصف في أواخره بأنه كان يعاني من الانكماش والجمود، حيث خلص "الدكتور ناصر الدين سعيدوني"[2] إلى أن أحد أسبابه الأساسية كانت الأوقاف وهذا لكونها جمدت الملكية الفردية وحالت دون انتقال الثروة العقارية تبعا للنشاط الاقتصادي.

[1] وذلك حسب ما جاء في التقرير العام عن الأوقاف بتاريخ 10 ديمسبر،1835.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ...، مرجع سابق، ص12، 13.

والواقع أن هذا الاستنتاج الذي وصل إليه الدكتور"ناصر الدين سعيدوني" نختلف معه فيه، ذلك أن الوقف من حيث كونه نابع من قوة التضامن بين أفراد المجتمع والراجعة في الأصل إلى قوة عقيدتهم، لا يهدف إلى إحداث انكماش اقتصادي في البلد بقدر ما يهدف إلى إشراك القطاع الخيري (الذي كان قويا في ذلك العهد) [1] في إعطاء نوع من الديناميكية للنشاط الاقتصادي، وذكرنا من قبل أن الأوقاف قبل العهد الاستعماري كانت تخصص حتى لرعاية الطرق والعيون وغيرها من المرافق العامة، فكيف نحكم عليها أنها كانت أحد عوامل الانكماش الاقتصادي، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه الأوقاف كانت في معظمها أوقافا على المساجد والزوايا وغيرها من المرافق الدينية والعلمية، ونحن نعلم أن المجتمع الجزائري آنذاك (وحاليا) كان يقدس المعالم الدينية بل ويحرص على عدم ضياع ممتلكاتها فكان يحرص في المقابل على تنمية وتثمير الأملاك الوقفية حتى تكون إيراداتها كافية لرعاية أماكن العبادة والنهوض بالتعليم الذي كان مرتبطا أيضا بالمساجد والزوايا والمدارس القرآنية، ومنه فهذا حافز على رعاية الأملاك الوقفية بشكل كبير.

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ...، مرجع سابق، ص12، 13.

خلاصة الفصل

هذه السياسة المزدوجة الاستيطانية التدميرية كانت منهاج واضح المعالم لقلب الهوية واقتلاع الجزائريين من جذورهم بالإبادة و الترهيب و الاستغلال،فمشروع الاستيطان الذي قضى على بؤس الأوربيين، ما كان ليكون إلا على حساب بني الأرض الذين هوجموا ليس فقط في ممتلكاتهم بل تعدى الأمر إلى المساس بعقيدتهم و دينهم، وأصبح دافعا لموتهم باسم الدين المسيحي، و أصبح المسلم الجزائري مهانا في أرضه و دينه، ودخل صراعا جديد مبررا باسم المدنية و الدين...؟!، هذا الدين الذي أراده الفرنسيون و لو بقوة متخذين من قداسة المسيح حجة دامغة و براهين كافية، و دخل الاحتلال جانبا أخر هو إما الدين المسيحي، وإما الحياة الآخرة

ثم لو لم يكن للأوقاف تأثير اقتصادي إيجابي على المجتمع الجزائري في أواخر العهد العثماني، لماذا حاول المستعمر الفرنسي منذ السنوات الأولى لاحتلاله الجزائر (إن لم نقل أيامه الأولى) أن يدمّر التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك التي توضح التقارير التي أوردناها في السابق أنها كانت كثيرة، فهل كان المستعمر حريصا على مسح عنصر سلبي لا يفيد المجتمع، أم أنه كان يريد أن يعزّز الفقر والقهر في المجتمع الجزائري بمصادرته لأحد أهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية، ليجعل منه تابعا خاضعا للإدارة الاستعمارية.

الفصل الثاني
فرض القوانين بالقوة العسكرية وسياسة مسح الاراضي

المبحث الأول : الاحتلال العسكري

المبحث الثاني: فرنسة الأملاك الجزائرية

فرض القوانين بالقوة العسكرية وسياسة مسح الاراضي

شهد مجال الملكيات العقارية فوضى عارمة بعد سقوط مدينة الجزائر،كان سببها الرئيسي سقوط حكومة الداي واستباحة الجيش الفرنسي للملكيات العقارية المبنية والزراعية.

فقد أجمعت المصادر الفرنسية أن قائد جيش الحملة لم يجد صعوبة في إسكان جنده، وتثبيت مصالح إدارته وزاد الوضع سوءًا بانعدام الأمن الذي أدى إلى فرار أهلها منها تاركين وراءهم أملاكهم على أمل العودة بعد استتباب الأمن ولكن بقاء الجيش الفرنسي ومحاولة توسعه خارج المدينة أفقد الجزائريين أي أمل لاستعادة الممتلكات، وزاد الأمر سوءًا بقرارات قائد جيش الحملة القاضي بطرد الأتراك ومصادرة أملاكهم، ليشمل ذلك القرار فيما بعد الكراغلة أيضا.

المبحث الأول : طرق مصادرة الاراضي

كان من نتائج هذه الفوضى أن انكب الأوربيون الذين رافقوا جيش الحملة على الإستيلاء على دور وأراضي الجزائريين (أتراكا وعربا) ، وحدثت فوضى كبيرة بطرد الأتراك فقد استغل بعض الأجراء العاملين في هذه الأراضي الفرصة وأتلفوا عقود الملكية للأتراك ثم ادعاء ملكيتهم للأراضي العاملين عليها. واشترى الأوربيون بطرق معقدة هذه الأراضي بهدف المضاربة فهناك من وجد نفسه قد اشترى نصف الحصة أو ربعها أو خمسها.[1] وأصبح كلوزيل نفسه استعماريا[2]، وكان من الصعب الحفاظ على العقود في حالة بتأسيس القرية الإفريقية على مساحة 1000 ه الحرب هذه فأتلف بعضها على يد الفرنسيين الذين يعمدون إلى تخريب كل شيء عند دخول منطقة ما.

أمام هذا الوضع ، وسعيا من إدارة الاحتلال إلى وضع يدها على دور الجزائريين وأراضيهم لتثبيت الأوربيين عليها وبحجة تأسيس الملكية تم إصدار العديد من التشريعات وفرضها على الجزائريين ، كان أولها إعلان الحجز.

[1] ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1 ، ص76

[2] DE BUSSY,op.cit.,P392.

1. الحجز

بعد قرارات مصادرة أملاك الأتراك والكراغلة ، والتي تعتبر من نوع الملكية الخاصة أصدر بارتوزين في 1831/06/10 نص على الخصوص بأنه" موضوع تحت الحجز كل الأملاك البايليكية السابقة[1]" وبعد تعويض القائد العام للجيش الفرنسي بمنصب الحاكم العام العسكري طبقا لتوصيات اللجنة الإفريقية فإن إجراءات الحجز قد توسعت وشملت الكثير من الجزائريين.

ويتم إعلان الحجز كإجراء قانوني من طرف الحاكم العام ، ولا يكون من أوله ضم لأملاك المحجوزة إلى أملاك الدولة ، حيث يمكن للجزائريين أن يطالبوا بإرجاعها في خلال عام من طلب يقدمونه إلى مدير المالية في الجزائر ، ليثبتوا فيه عدم تورطهم في أعمال مضادة للاحتلال. وبعد انتهاء عام من إعلان الحجز يتم ضمها نهائيا إلى أملاك الدولة في حالة عدم تلبية طلبهم[2].كان من نتائج قرارات المصادرة إعلان إدارة الإحتلال أن الأحواش الموجودة بضواحي مدينة الجزائر ومتيجة جزءا من أملاك الدولة وقامت بمصادرتها برغم أنها ملك لجزائريين أيضا وليس لأتراك فقط .

وبهذا منحت لأوربيين أحواش سوق علي ، بويعقوب ، ميموش بولعجامة ... إلخ ، وشكلت هذه الأحواش النواة الأولى للقرى : الأبيار ، بيرمراد رايس ، بير خادم ، وحسين داي، وهي جميع المراكز التي شكلت ما يسمى جبل مدينة الجزائر[3].

لقد كان التوسع العسكري والاستيطاني رديفا للإستيلاء على الأراضي ، ولهذا فإن الأوربيين الذين توافدوا على الجزائر منذ الحملة وما بعدها قد هيأت لهم إدارة الاحتلال جميع ظروف استقرارهم ، فكانت البداية في إقامتهم على أراض في القبة ودالي براهيم ومنذ1832 م وزعت عليهم هذه الأراضي بسرعة ، وقد أراد كلوزيل وضع حد للشكاوى التي ظهرت وطمأنة الأوربيين المحتلين للأراضي ، ولهذا كلف الإدارة المالية بتسوية التنازلات الممنوحة لسكان دالي براهيم والقبة ... إلخ بإجراء إحصاء للأوربيين وتنفيذ مخططات جزئية وشاملة لتقسيمات جديدة للمحتلين لمواقع جديدة حيث يستلمون عقودا مؤقتة مع وعد بالتنازل النهائي عندما يتم زراعة وغرس كل الأراضي الممنوحة للعائلة [4]، وبهذه الطريقة تم الاستحواذ على

---

[1] RINN.Louis, **Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890,P21.

[2] أحمد توفيق، المدني ، **كتاب الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ،ص330

[3] GOUVERNEMENT GENERAL de L ALGERIE,,op.cit.,P392.

[4] Ibid.,P05.

5000ملكية بضواحي مدينة الجزائر وحدها كانت خاصة بالبايلك [1]على امتداد حوالي 30 إلى 40000 .[2]

وعندما توفر لإدارة الاحتلال ما يكفي من الأراضي لترضية الطلبات المتزايدة من الأوربيون الوافدين للحصول على مكتسبات ترابية ،أصدر كلوزيل قرارا في 27 ديسمبر 1836 م فيه أول تنظيم لمنح الأراضي في الجزائر حيث تضمن منح قطع من الأراضي بمعدل 4 هكتار لكل شخص وفي حالات استثنائية يمكن منح ثلاث حصص لنفس الشخص ، مع إلزامه بأعمال البناء والغرس وفلاحة الأرض ، وعند إتمام هذه الالتزامات في خلال ثلاث سنوات يمكن لهم الحصول على عقود الملكية.

لقد ظل نظام" التنازلات المجانية " هو الوحيد المطبق خلال العقد الأول للاحتلال، إذ منذ 1839 م بدأت أولى نتائجه في الظهور، بمنح تنازلات من 04 إلى 12 هكتار إلى 316 عائلة شكلوا تعدادا يقارب 1580أوروبيا [3]، بعد نقض الفرنسيين لمعاهدة دي ميشال وعودة مقاومة الأمير عبد القادر إلى مسرح الأحداث منذ سنة 1839 م والتي امتدت إلى متيجة وضواحي مدينة الجزائر ، في هذه الظروف لجأت السلطات الاستعمارية إلى سلاحها الأمثل وهو تطبيق الحجز بأن أعلن **الماريشال فالي** في 01 سبتمبر 1840م القرار التالي:

"نعتبر أن الأهالي الذين تركوا مواقعهم ، منذ استئناف الاعتداءات وما قبلها ، في المواقع التي شملتها السلطة الفرنسية بهذف الالتحاق بالعدو، وأولئك الذين انخرطوا في أعمال عدائية وقطع الطرق على السكان الأوربيين ، أو ضد القبائل الخاضعة وأولئك الذين اتخذوا موقفا إلى جانب أعداء فرنسا سيجرى تطبيق على هؤلاء وأولئك قوانين الحرب بالاستيلاء على الأراضي التي يحتلونها ، وبفرض الحجز على الأموال التي يملكونها ، وأعلنت المادة الثانية تنفيذ الحجز والجمع المؤقت لدى مصلحة الدومين الكولونيالي الأموال العقارية التي تعود إلى الأهالي الذين يتبن اشتراكهم في أعمال عدائية ضد الفرنسيين ، أو ضد القبائل الخاضعة لفرنسا ، ومن قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للعدو وأقام علاقات معه ، بالإضافة إلى الذين تركوا أو سيتركون أملاكهم للانضمام للعدو أو الإقليم الذي يحتله ، كما يمس الذين يغيبون عن مساكنهم أكثر من ثلاثة أشهر دون رخصة من السلطة الفرنسية"[4]

[1] AUMIRAT,op.cit., T41,1897, P322.
[2] ISNARD,op.cit.,P15.
[3] GOUVERNEMENT GENERAL de L'ALGERIE,op.cit.,P08.
[4] ISNARD,op.cit.,P27.

وانتهى القرار بتحديد 01 جانفي 1842 م بداية لضم كل الأملاك التي لن يتم رفع الحجز عنها إلى الدومين الكولونيالي.

لقد مس هذا القرار على الخصوص سكان شرشال ، القليعة ، البليدة سنة 1840 م على اعتبار أنها منضوية تحت مقاومة الأمير عبد القادر ، وتواصل تطبيقه على امتداد زمانا ومكانا، فشمل سنة 1842 م معسكر ، وفي سنة 1846 م حجزت الأملاك الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية وناحية الغزوات ،بحجة ارتكاب أعمال عدائية ضد السلطة الفرنسية ، وتم حجز113 ملكية في واحة الزعاطشة ... إلخ.وباختصار فإن الحجز بالنسبة للفرنسيين كان حربا إقتصادية للقضاء على قوة أعدائهم ماليا والممتلكات المحجوزة هي تعويض عن تكاليف الحرب[1].

مع تطور ظروف الحرب عرفت قوانين الحجز تطورا أيضا، فبناءًا على أمر ملكي أصدر المارشال فالي قرار 31 أكتوبر 1845 م ،عوض هذا الأخير جميع قرارات الحجز السابقة ، وسيظل هذا القانون المرجع الأساسي في تنفيذ كل إجراءات الحجز طيلة الحكم العسكري إلى غاية سقوطه ليشهد خلال الحكم المدني قرارات تكميلية.[2]

وقد استمد مضمونه الأساسي من الأمر الملكي المذكور آنفا . وسيظلُّ موضع تنفيذ خلال كل الّثورات مهما كان حجمها، ويقر الفرنسيون بأن الحجز كان من أكبر المصادر التي أغنت احتياطات الدولة الفرنسية من الممتلكات العقارية .

وقد اعترف**Rinn** بأن": هذه القرارات ليس لها في الحقيقة إ ّ لا هدف واحد هو إنشاء مراكز استيطانية وتوفير إمكانيات للإستغلال الفوري للأموال الشاغرة والمتوفرة".[3]

إن الفرنسيين يتجاهلون أن ترك الجزائريين لأراضيهم ومنازلهم كان سببه الرئيسي انعدام الأمن ّالذي تسبب فيه جيش الإحتلال الفرنسي ، فقد غادر عشرة آلاف جزائري مدينة الجزائر في خلال أربع سنوات الأولى لاحتلال فقط [4]واستمر الأمر إلى ما بعد هذا التاريخ، وخلال المقاومات الشعبية أجبرت الحرب،وما تخلفه من دمار وفزع لدى السكان على الهروب إلى المناطق البعيدة عن العمليات العسكرية ، واختار بعضهم

[1] F, MANSOUR**, L'Administration Colonial et La Mobilisation des Sols en Algérie de 1830 à la loi de Warmies**, (D.E.S ,de science politiques) non publié ,Bibliothèque National,P10.

[2] RINN ,op.cit.,P21.

[3]RINN , "**Régime Pénal de L'indigénat** ",in Rev..Alg de Jurisprudence,1885,P134,cite par , MANSOUR op.cit.,P19.

[4]سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1 ، ص ص76-77

الإنضمام إلى الأقاليم التي يسيطر عليها الأمير خصوصا بعد إعلان بيجو الحرب الشاملة على الجزائريين بتطبيق سياسة (الأرض المحروقة) ، واختار بعض الجزائريين الإعتصام بالمناطق الجبلية الأقل عرضة للمخاطر.

وينقسم الحجز إلى حجز فردي وحجز جماعي وطبق الأول بالأساس على بعض قادة المقاومة مثل محمد بن عيسى البركاني خليفة الأمير على التيطري ، وبومعزة في وهران سنة 1845 م.

أما النوع الّثاني المسمى بالحجز الجماعي ،فقد كان الأكثر تطبيقا ويشمل أحيانا قبائل بأكملها وفروعا لقبائل وأسر ، ورغم أن هناك إمكانية لرفع الحجز حسب ما تزعمه القوانين الإستعمارية ، إلا أن هذالم يحدث إطلاقا إلا في حالة نادرة ، وذلك حين قدوم وفد من سكان تلمسان إلى مدينة الجزائر ، وإعلان استسلامهم وخضوعهم بعد أن مسهم الحجز سنة 1842 م[1]

2. قانون أكتوبر 1844 م وجويلية 1846 م

تفننت مصالح الاستعمار الفرنسي في سياسة نهب الأرض الجزائرية من الشعب فانتهجت أسلوب مصادرة الأراضي باسم القانون و أصدرت جملة من القرارات و المراسيم نذكر من بينها مرسوم 22 جوان 1834 الذي ينص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية و قرار سبتمبر 1830 الذي ينص على مصادرة أراضي المسلمين المنحدرين من أصول تركية إضافة إلى قرار أكتوبر 1844 الخاص بالأوقاف و العقارات التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح و تسجيلها في المصالح العقارية الفرنسية فتصبح تابعة للدولة الفرنسية. و قرار أكتوبر 1845 الذي يجرد كل من شارك في المقاومات من أرضه ناهيك عن قانون 21 جويلية 1846 و الذي ينص على مصادرة أراضي العرش و تلاه مرسوم 1863 الذي يهدف إلى تقسيم كل عرش إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية حيث هدفت فرنسا من وراء ذلك إلى تسهيل عملية المراقبة و السيطرة و التخلص من روح التضامن إلى روح النزاع حول ملكية الأرض.

إذا كان الحجز وسيلة متماشية مع أعمال الحرب ، فإن سلطات الإحتلال حاولت إعداد قوانين،وتشريعات شاملة بهذف تنظيم الملكية،وتسهيل الإستيلاء عليها عن طريق القضاء الفرنسي، وتسهر على تطبيقه المحاكم الفرنسية التي أنشأت بالتدريج في المناطق المسيطرة عليها.

[1] MANSOUR, ,op.cit.,P64.

وفي هذا السياق جاء قانون 01 أكتوبر 1844 م وقانون 21 جويلية 1846 م ، واللذان يتشابهان إلى حد كبير من حيث الأهداف ، وزاد الثاني عن الأول بتمكين السلطات الإدارية مراجعة العقود بعد أن كانت محصورة فقط في المحاكم المعتادة [1]وتتلخص مضامين القانونين فيما يلي:

أ. إجراءات فحص العقود

استعملت سلطات الإحتلال هذا الأسلوب حتى تكتشف الملكيات التابعة للدولة ، وقد جاءت أولى المحاولات في هذا الشأن في أكتوبر 1832 م بإنشاء لجنة مكلفة بفحص العقود ، وفي خلال 06 أشهر استلمت 143 عقدا فقط ، وهو ما يعتبر فشلا لها[2] ، بعد هذا طلبت إدارة أملاك الدولة في جويلية 1834 إبلاغها بعقود الملكية بموجب قرار يتيح لها هذا الإجراء في هذه الحالات التي تعتقد أن الملكيات فيها تابعة للدولة ومغتصبة من طرف خواص.[3] ولم تكن لها نتائج مرضية للإستعماريين وظل الأمر على هذا الحال إلى غاية 1839، إذ طرح دي بيسي هذا المشكل بوضوح وحدد له الحل ؛بأن وضح للحكومة الطريقة الأنجع للوصول ميدانيا إلى تصنيف الملكيات . وتكمن هذه الطريقة في إصدار قرار يلزم الملاك بتقديم عقودهم خلال مهلة محددة ، وفي حالة عدم التزامهم بذلك ينفذ عليهم سقوط الملكية وانتزاعها منهم.[4]

وقد رأى الفرنسيون في وجود عقد مكتوب يثبت الملكية عند الجزائريين أمرا يتطلب الشك والتأكد منه هو الوسيلة الوحيدة لإبطال ملكية الجزائريين.[5]

ويشرع في عمليات فحص العقود عقب صدور قرار وزاري يحدد مناطقها واستثني منها أراضي بعض المناطق في مدينة الجزائر وضواحيها مثل : وهران، ومستغانم... إلخ حيث اعتبرت أن الملكية فيها قد تأسست مسبقا.وفي أجل أقصاه ثلاثة أشهر من إعلان المناطق المعنية بحيث على الأوربيين والجزائريين

---

[1] عيسى يزير: **السياسة الفرنسية، تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914**، مذكّرة مُقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ المعاصر، إشراف الدكتور الغالي غربي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2008-2009، ص 43

[2] المرجع نفسه، ص 43

[3] نفس المرجع، ص 43

[4] المرجع نفسه، ص 43

[5] المرجع نفسه، ص 43

تقديم إثباتاتهم للملكية لدى مدير المالية في الجزائر[1].ونلاحظ بهذا الصدد أن مدة ثلاثة أشهر غير واقعية مع مكان إقامة المعنيين البعيدين عن مدينة الجزائر.

وتبعا لتنفيذ مرسوم 1846 م ،فإنه يجب أن تكون هذه العقود عائدة إلى تاريخ مثبت إلى مرحلة ما قبل 05جويلية 1830 م ومبينا لحالة الملكية بدقة : الموقع ، المساحة والحدود والأراضي التي لم تستلم الحكومة بشأنها أي عقود ستعلن أراض شاغرة توضع تحت تصرف الدولة ويمكن لها أن تمنحها للأوربيين في شكل تنازلات مجانية[2].

وشرع في إجراءات فحص العقود في دوائر محيط مدينة الجزائر ووهران وعنابة وخلصت إلى ما يلي [3]:

المنطقة	للأوربيين/هكتار	للجزائريين/هكتار	للدولة/هكتار
ضواحي مدينة الجزائر	36.875	11.512	94.797
وهران	5.326	3.732	924
عنابة	12.793	16.634	/

وبقي إلى جانب هذا،مساحات متنازع عليها بين الإدارة الفرنسية والجزائريين من جهة وبين الجزائريين والأوربيين من جهة أخرى ، وشكل الحاكم العام لجنة سميت بـ" : لجنة العقود والتقسيم "في 02 مارس 1851للقيام بمهمة تقسيم المساحة المتنازع عليها وشملت 49.000 **هكتار** وأنهت عملها بأن منحت للدولة 19.000 هكتار وللجزائريين 28.000 هكتار وللأوربيين 2.000 هكتار. وبهذا انتهت إجراءات فحص العقود إلى فقدان الجزائريين ل 150.715هكتار ويضاف لها22.000 التي قررتها لجنة العقود والتقسيم ومن الإدعاءات الفرنسية في هذا السياق أن بعض العقود لدى "الأهالي " كانت" مبهمة وغامضة "مكتوبة من طرف أشخاص غير رسميين ولهذا السبب اعتبرت غير كافية لإثبات الملكية.وكان هناك حالات متعددة لإتلاف وفقد الوثائق نتيجة أعمال التخريب التي يلجأ إليها الجيش الفرنسي عند استيلائه على منطقة ما ، إلى جانب استشهاد عدد كبير من الجزائريين تاركين ورائهم أملاكهم.

[1] عيسى يزير: المرجع االسابق، ص 43

[2] SAURIN,Jules Le Peuplement Francaise de L'Algerié par Bugeaud ,comité Bugeaud, S.E .Géographique , Paris,P68.

[3] عيسى يزير،المرجع السابق، ص 44

ب. نزع الملكية بسبب المصلحة العامة

كان أول قرار ينص على منح الإدارة الاستعمارية حق نزع الملكية بحجة المصلحة العامة، هو قرار قائد الجيش الإفريقي في 17 أكتوبر 1833 م، وأكده قرار 04 نوفمبر 1835 م، وهدف القراران إلى حصر كل الصيغ الناجعة في نزع الملكية، إذ غير الفرنسيون مبادئ هذا القانون ليتلاءم مع تحقيق أطماع التوسع والإحتلال.[1]

ومن الناحية العملية فقد استعمل هذا المبدأ منذ الأيام الأولى لسقوط مدينة الجزائر، وكان يهدف أساسا إلى شق الطرق الأولى لربط المناطق المحتلة وضرورة تحويلها.

وفيما بعد أعلن الجنرال بيجو في آفريل1841 م أن الملكيات الخاصة أو الوقفية التي يتبين أنها ضرورية للاستعمار ... تنتزع بسرعة لصالح المنفعة العامة...

وجاء قانون أكتوبر 1844 ليحدد بعض أسباب نزع الملكية في المادتين 26 و 28 وأكدها فيما بعد قانون 16 جوان 1851 م، وتنص في هذه الحالة على التعويض ولكن بعد إثبات حق الملكية من طرف المالك بعقد مكتوب معترف به ، ومع هذا فإن التعويض نادرا ما يلتزم به وإن حدث فإنه يبخس القيمة الحقيقية للملك وفي خلال العقدين الأولين من الاحتلال انحصر مبدأ نزع الملكية للمصلحة العامة أساسا في فتح الطرقات ، وتوسعة بناءات إدارية أو إنشاء حدائق عامة ، ومنذ 1842 م أصبح يهدف أساسا لخدمة الإستيطان.

نزع ملكية الأرض لعدم زراعتها: أعلن قانون جويلية 1846 م أن الأراضي التي تم التحقق من صحة عقدها وتركت غير مزروعة تكون خاضعة لضريبة تقدر ب 10 : فرنك سنويا للهكتار ، وإذا لم تدفع هذه الضريبة فإنه على الإدارة أن تقوم ببيع هذه الأراضي للأوربيين ،كما يمكن أن تكون هدفا لمشاريع المصلحة العامة وكل هذا بسبب عدم زراعتها.كما أعلنت الأراضي غير الصالحة للزراعة والمستنقعات أراض شاغرة وضمت إلى أملاك الدولة ، وطبقت الإدارة الاستعمارية هذا الإجراء على أراضي الرعي أيضا فحرمت منها الجزائريين ظلما وعدوانا ، وهي مساحات تركها الجزائريون خصيصا لرعي مواشيهم فاعتبر انها غير مزروعة كما تناست الأراضي التي يتركها عادة البدو الرحل في مواسم معينة بحثا عن

[1] عيسى يزير ،المرجع السابق، ص 45

مراعي أو تنقلهم لدواعي أمنية، وأكثر من هذا أنها تلجأ إلى الطرد العمدي للسكان ولقبائل بأكملها من أراضيها ثم تستحوذ عليها.[1]

منذ بداية الإحتلال كانت التنازلات لا تتم إلا بترخيص من وزير الحربية ولمساحة لا تزيد عن 100 هكتار ، وبذلك وجد بيجو نفسه مشلولا في تنفيذ مخططاته في الاستيطان العسكري الذي آمن بنجاعته مقابل" الاستيطان الحر الذي لا يزال مستحيلا وبطيئا جدا على الخصوص ".ومع ذلك فقد واصل جهوده بتوسيع التنازلات المجانية ، فمنذ عام 1841 إلى 1851 م تم احتلال ،توسيع وإنشاء 126 مدينة وقرية والإستيلاء على101675 .[2]

[1] عيسى يزير،المرجع السابق، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص 47

المبحث الثاني : فرنسة الأملاك الجزائرية

من بين الأسباب التي أدت بالأوروبيين إلى استعمار الدول، هو التوسع الجغرافي بحثا عن أقاليم جديدة لنهب خيراتها وذلك ما هدف إليه الاحتلال الفرنسي منذ وطئت أقدامه الأراضي الجزائرية عام1830 ، فقد عجل باغتصاب الأقاليم لتكوين ذمة عقارية للدولة، وتوفير أراضي صالحة للمعمرين ومن أجل ذلك كان لابد من تحطيم وكسر استقرار الملكيات التي كانت تتسم في عمومها بالجماعية – منها نظام العرش – الشيء الذي يحد من حرية المعاملات ويضيق من مجالها وهذا ما يتعارض مع النظام الفرنسي.

1. مصادرة الاملاك

ولأجل هذا السبب صادرت السلطات العسكرية الفرنسية كل أملاك الدايات والبايات وأراضي البايليك.[1] لكن مع التدفق الهائل للعدد الكبير للمعمرين، إختل الميزان بين العرض والطلب وأدى ذلك إلى عدم كفاية هذه الأراضي، هذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى محاولة الاستيلاء على الأراضي الخاصة للجزائريين،

2. اضفاء الشرعية على أعمال النهب

ولإضفاء الشرعية الدستورية على التشريعات التي تبيح نزع الملكية العقارية عن الجزائريين نص الفصل 109من الدستور الفرنسي الجديد سنة 1848 على أن" :الأراضي الجزائرية والمستعمرات هي جزء من الأراضي الفرنسية وسيتصرف فيها بمقتضى قوانين خصوصية إلى أن يصدر قانونا يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل "[2]

و هذا تسوية للنصوص السابقة وتمهيدا للنصوص اللاحقة.

و قبل التطرق إلى إمكانية تبني النظام الفرنسي لعملية مسح الأراضي في الجزائر، نتطرق أولا إلى مجموعة من القوانين التي تضمنتها الترسانة التشريعية الاستعمارية والتي تهدف أساسا للظفر بالمحفظة

[1] بالرغم من الإتفاقية المبرمة مع الداي حسين الحاكم الجزائري بعدم مصادرة هذه الأراضي.

[2] بورويس زيدان: **دور مكاتب التوثيق في تنظيم المعاملات العقارية** ، يوم دراسي منظم من طرف ولاية سكيكدة في2001/05/29، الغرفة الجهوية للموثقين، ناحية الشرق .غير منشور، ص6

العقارية من منطلق أن المنتصر عسكريا يصبح منتصرا اقتصاديا وقد عبر عنه أحد القادة المحتلين وهو "بوجو "بالقول أن احتلال الجزائر بالسيف والمحراث.[1]

ومن ذلك قانون 1844/10/01، الذي عمل على تصحيح البيوع التي أبرمها الجزائريون لفائدة المعمرين بمجرد مصادقة القاضي الشرعي عليها .

، الهادف في مجمله إلى تسهيل الاعتراف بالملكية الخاصة بواسطة جهاز إداري نصب على مستوى كل عمالة يدعى بمجلس المنازعات[2]

إلى جانب قانون 1851/06/16 الملغي للأمرين السالفي الذكر، وأهم ما جاء فيه هو تقسيم الأموال العقارية إلى عامة وخاصة .وأخضع المعاملات التي يكون أحد أطرافها أوروبيا للقانون المدني الفرنسي وأخضع باقي المعاملات بين الأهالي للشريعة الإسلامية.[3]

بعده جاء قانون 1863/04/22 والمعروف بقانون« Senatus consult » أو قانون أعيان الدولة أو القانون المشيخي [4] ،إذ نظرا لتذمر السكان من القوانين السالفة، قام الإمبراطور نابليون بإرسال رسالة إلى المارشال « Duc de Malakoff » بتاريخ 1863/02/06 تتعلق بتأسيس الملكية العقارية في الجزائر[5]، فكانت هذه الرسالة بمثابة الرحم الذي ولد منه تشريع سيناتوس كونسيلت "والذي يقضي بتوزيع الأراضي الجماعية بين الدواوير بعد تحديد الحدود .فقد تم تقسيم 372 قبيلة إلى 656 دوار[6] .

كما حول هذا القانون حق الاستغلال المنضوي على الأراضي إلى حق ملكية تامة.

ومما كان يقصده هذا القانون هو الاستحواذ على أراضي جديدة وتكسير تماسك المجتمعات الريفية والتي كانت تعتبر القبيلة النواة الأساسية في تكوينها.

---

[1] فاضلي إدريس: **نظام الملكية ومدى وظيفتها الإجتماعية في القانون الجزائري**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ، 1994، ص203

[2] حمدي باشا عمر: **نقل الملكية العقارية، الجزائر**، دار هومة، طبعة 2002 ، ص64

[3] علوي عمار: مجلة الموثق، عدد 6 ،أفريل – ماي 2002 ،ص45

[4] Statistique et documents relatifs au senatus consult sur la propriété arabe,18Paris. Imprimerie impériale. P : 45

[5] ibid ,P09

[6] علوي عمار، مرجع سابق، ص57

أو بتعبير آخر كان هذا القانون يرمي إلى تحقيق هدفين [1] ،هدف مادي عن طريق تسهيل عملية إنتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين،وهدف إجتماعي سياسي ،يتمثل في تفكيك النسيج الإجتماعي والترابط العائلي من منطلق" فرق تسود"

ومن أجل فرنسة الأملاك الجزائرية وإعتبار جميع التشريعات الأخرى والأعراف ملغاة في حضور التشريع الفرنسي ،جاء قانون1873/07/26 لمشروع Warnier والقاضي في عمومه بأن إنتقال الملكية يجب أن يكون بمقتضى عقد، كما أن الاعتراف بالملكية العقارية يكون في أعقاب إجراء تحقيقات ومعاينة يقوم بها محافظ التحقيقات تكون هذه التحقيقات جماعية تنتهي بتقديم تقرير إلى مدير إدارة التسجيل والطابع وأملاك الدولة لإصدار قرار الإعتراف بالملكية، وتمنح مدة ثلاثة أشهر للطعن في عمليات محافظ التحقيق تبدء من تاريخ الإعلان عن نتائج التحقيق[2].

وقد لحق بهذا القانون ، قانون 1897/02/16 وأهم ما حث عليه هذا الأخير هو القيام بتحقيقات جزئية حول الملكيات تتوج عند إكتمالها وبعد الفض من النزاعات إن وجدت بتسليم سندات ملكية.

ومن أجل ذلك كان على المشتري الإلتزام بالبقاء مؤقتا على إتصال مع الإدارة لغاية تسلمه عقد الملكية.

وعلى القاضي الذي يعرض عليه عقد من هذا القبيل التأكد مما إذا كانت نتائج التحقيق الجزئي قد إكتملت وصدر قرار الإعتماد من طرف الحاكم العام.

و لغرض المحافظة على السلم الإجتماعي حسب زعم المحتلين عن طريق ترك الحد الأدنى من الأراضي للفلاحين،حل قانون 1926/08/04 وفيه أخذت عملية إنتزاع الملكية العقارية تتقلص،حيث كان من مبادئه الأخذ بمبدأ الملكية الظاهرة وجعل عبء الإثبات على المعارض لا الحائز .كما نص على إحصاء الملكية العقارية بعد أن تأكد الفرنسيون من الإستيلاء على أخصب الأراضي وبسط نفوذهم.[3]

---

[1] بغدادي محمد، **المنازعات العقارية المتعلقة بأملاك الدولة والخواص**، الندوة الوطنية للقضاء العقاريمديرية الشؤون المدنية،وزارة العدل، 1995 ، ص106

[2] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص207

[3] رجيمي نورالدين، **الحياة العقارية في الجزائر**، مجلة الموثق، عدد7 ، سنة2002

ليسعوا بعدها إلى تأسيس نظام جديد للملكية العقارية ,يقوم على قواعد وطرق هندسية تبنى عن طريق معاينة حقوق الملكية والحقوق العينية وإقامة مخططات لها[1]. من خلال الأمر المؤرخ في 1959/01/03 و الرامي كذلك لإجراء عمليات القسمة للحد من الملكية الشائعة.

كانت هذه بعض الأطوار والنظم التشريعية والقانونية التي سلطت على الملكية العقارية ببلادنا تحت وطأة الاحتلال، فكما عانى صاحب العقار عانت الحياة العقارية باستخدام كل الوسائل المتاحة لتجريدها من هويتها وتغييرها عن وظيفتها وأخذها من أصحابها .ويمكن القول أن الحياة العقارية إبان الاحتلال الفرنسي سايرت مرحلتين:

المرحلة الأولى : هي تكوين المحفظة العقارية للدولة الفرنسية لتوفير الأراضي لها وللوافدين من المعمرين فاغتصبت الأراضي، وبشكل أولي تلك التي تتمتع بجودة تربتها، كما صودرت أملاك الثوار وأراضي الفارين من ويلات الاحتلال .[2]

المرحلة الثانية : تنطلق مع بداية القرن العشرين حيث أصبحت تتطلع الإدارة الفرنسية إلى ضبط المجال العقاري على أسس هندسية، فصدرت عدة نصوص، منها القانون المؤرخ في 1955/01/04 كبداية حقيقية لمسح الأراضي الذي شرع في تطبيق عملياته على سبيل فبالرغم من أن الدولة الفرنسية قد تبنت مسح الأراضي النابوليوني عام 1807 وتم تجديده بالقانون المؤرخ في 1930/14/16 إلا أن هذه العملية لم تشمل المجال الجزائري إلا في فترة متأخرة وذلك لاصطدام الحكومة الفرنسية كما قلنا بنظام عقاري معقد يحمل في طياته إيديولوجيات تختلف عن إيديولوجيتها ،الأمر الذي أجبرها أولا على محاولة تكييف الملكية العقارية بصفة تدريجية حسب منظومتها القانونية، ليسهل فيما بعد توفيرها للمعمرين وتأطيرها وفق أطر سياسية، اقتصادية واجتماعية لخدمة مصالحها .لذلك لم تشمل المخططات الجزئية والوثائق الأصلية المحفوظة لدى مصالح مسح الأراضي وأملاك الدولة كل أراضي القطر الجزائري لعدم تعميم عملية المسح إذ أمكن القول أن ثلاثة أرباع من الأملاك العقارية تفتقد إلى سندات ملكية ومخططات .[3]لتترك ذلك حتى تنال البلاد حريتها وتباشر عمليات المسح من جديد.

---

[1] حمدي باشا عمر، نقل الملكية العقارية، مرجع سابق، ص70

[2] MARTY (Gabriel), RAYNAUD (Pierre), JESTAZE (Philipe), Droit civil, lessûretés, la publicité foncière, 2ème édition, 1987, édition Sirey, 1987, France, P : 458

[3] بغدادي محمد، مرجع سابق، ص109

خلاصة الفصل

تفننت مصالح الاستعمار الفرنسي في سياسة نهب الأرض الجزائرية من الشعب فانتهجت أسلوب مصادرة الأراضي باسم القانون و أصدرت جملة من القرارات و المراسيم نذكر من بينها مرسوم 22 جوان 1834 الذي ينص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية و قرار سبتمبر 1830 الذي ينص على مصادرة أراضي المسلمين المنحدرين من أصول تركية إضافة إلى قرار أكتوبر 1844 الخاص بالأوقاف و العقارات التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح و تسجيلها في المصالح العقارية الفرنسية فتصبح تابعة للدولة الفرنسية. و قرار أكتوبر 1845 الذي يجرد كل من شارك في المقاومات من أرضه ناهيك عن قانون 21 جويلية 1846 و الذي ينص على مصادرة أراضي العرش و تلاه مرسوم 1863 الذي يهدف إلى تقسيم كل عرش إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية.

بعد نجاح الإدارة الاستعمارية في تحطيم هيكل الملكية الجماعية للزراعة في الجزائر من خلال سلسلة من التشريعات والمراسيم مثل مرسوم 16جوان1851 الذي أعطى الدولة الرقابة على الأراضي الجماعية للجزائريين جاء قانون فارنيي في 1873/07/26 الذي نص بان الملكية العقارية في الجزائر تخضع في إقامتها والاحتفاظ بها وانتقالها إلى القانون الفرنسي مهما كان المالك واعتبر بان جميع القوانين القائمة على التشريع الإسلامي أو العرق ملغاة ونص على أن الملكية الفردية هي تلك القطعة أم القطع من الأراضي التي يتحصل عليها صاحبها عن طريق العقد.

لقد جاء هذا القانون بهدف محاربة الملكية الزراعية للجزائريين وتطوير القطاع الزراعي الخاصة بالمعمرين ثم جاء قانون 1887 مكمل لقانون فارنييه الذي احتوى بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني للاروبيين دون شرط الإقامة فيها فادت هذه السياسة إلى اغتصاب نحو1 مليون هكتار من الأراضي بين1871 الى1898 مقابل2/1مليون هكتار بين (1830 إلى 1870) مما أدى إلى توسيع حركة الاستيطان في الجزائر.

الفصل الثالث
قانون فارنييه
وتوسع الاستيطان

المبحث الأول : التعريف بقانون فارنية

المبحث الثاني: سياسة الاستيطان

تمهيد

تفننت الإدارة العسكرية في اساليب النهب والمصادرة للاملاك الجزائرية حيث سعت بجميع الطرق إلى استغلال الممتلكات الجزائرية ومن ضمن هذه القوانين نجد قانون 1873/07/29 المسمى قانون فارني وهذا القانون يقضي بفرنسة كل الأراضي الجزائرية والغي بذلك القوانين الإسلامية التي كانت تحكم العقارات في الجزائر ومهد هكذا للاستيلاء على الملكية الفردية التي تمت وفقا لقانون 1963/4/21 القاضي بقسمة أراضي العروش.

المبحث الأول : التعريف بقانون وارنية

1. سبب تسمية القانون

قانون 1873/07/29 المسمى قانون فارني وهذا القانون يقضي بفرنسة كل الأراضي الجزائرية والغي بذلك القوانين الإسلامية التي كانت تحكم العقارات في الجزائر ومهد هكذا للاستيلاء على الملكية الفردية التي تمت وفقا لقانون 1963/4/21 القاضي بقسمة أراضي العروش.

قانون فارنيي 26 جويلية 1873: أخذ هذا القانون اسمه من اسم صاحبه فارنيي ويسمى أيضا" بقانون المعمرين "لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع حاجاتهم من أراضي الجزائريين وقد تضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية.والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشرع الفرنسي هو" الإخضاع الكّلي والنهائي للقوانين الفرنسية ،كل الأملاك المُسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي"[1]، وهذه النتيجة هي الهدف النهائي للإدماج المطلوب استعماريا، ونص أيضا على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها .

وهدف هذا إلى القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المُستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية أي أنه أخضع بشكل تام تسيير الملكية للقانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون [2]:" إن تأسيس الملكية

[1] Marcel.CALVELLI,**Etat de la Propriété Rurale en Algérie** ,thèse pour Le Doctorat,Im-v.heintz,Alger , 1935,P50.

[2] عدة بن داهة : " **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابا ن الاحتلال الفرنسي 1830-1873** ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص149

العقارية بالجزائر والانتقال التعاقدي للملكيات والحقوق العقارية مهما كان أصحا بها تخضع للقانون الفرنسي[1].

وكان هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دور النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة لتصبح مادة تجارية تباع وتشترى . وهي وسيلة لدعم الاستيطان ، إذ أصبحت بموجبه الأراضي العرشية التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تحجز حسب الأعراف الجزائرية المعمول بها قبل الاحتلال إلى أراضي ملكية خاصة ليتمكن المعمرون من شرائها[2]إذ يقر" فارنيي " بوجود الملكية الخاصة أو الفردية ضمن أراضي العرش، وأراضي الملك على حد سواء ، لأنه في نظر القبيلة– حسب اعتقاده –أن لكل فرد من أفراد الدوار حق حصري في أراضي الملك أو العرش التي يتواجد بها الدوار الذي يسكنه[3].

2. مضمون القانوني وتطبيقاته

أ. **مضمون القانون**:أعلن هذا القانون تلقائيا أراضي فرنسية:

أولا : الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعملية التجميع أو الحصر.

ثانيا : الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط والإداريين والتي لا تستدعي الضرورة تجديد سنداتها.

ثالثا : الأملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم **1846/07/12** وتم حصر تطبيق القانون الإسلامي بخصوص الملكية في الميراث فقط[4]"،وكإجراءات عملية أوصى بالتحقيق لإثبات الملكية الخاصة ، وتحديد الترتيبات القاضية بتحديد ملكيات الشركاء وأفراد العشيرة وإنشاء الملكية الفردية.

كانت أراضي العرش في بداية عهد الجمهورية الثّالثة لا تزال تحافظ على صفتها الجماعية برغم جميع محاولات استهدافها السابقة ، وبالتالي بقيت القبيلة محافظة على تماسكها وقد صرح الحاكم العام كامبيون 1891–1897 أمام مجلس الشيوخ في ماي 1893 م أن" قانون 26 جويلية 1873 م يهدف إلى فتح الملكية الأهلية التي بطبيعتها وحالتها غير القابلة للتجزئة بقيت مغلقة في وجه نشاطنا وفي وجه رؤوس الأموال الأوربية".[5]

---

[1] Eug.ROBE.**La Propriété Immobilière en Algérie**,Commentaire de La Loi du 26juillet 1873, J.S lager. Alger, 1875, P 05

[2] جلول شيتور: **العقار إبان الاحتلال – دراسة قانونية** "، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال ،ص 213

[3] عدة بن داهة :المرجع السابق، ص 149

[4] المرجع نفسه، ص 150

[5] صالح عباد: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930**،. م.ج 1999 .، ص 113

ومن جهته حدد صاحب القانون أهدافه منه ،بأن مصلحة فرنسا الاستعمارية تقتضي توفير الأراضي كبيرة المساحة، متهما الجزائريين أنهم لا يزرعون أكثر من مليون ونصف مليون هكتار ، وهو هنا يتجاهل طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية التقليدية التي تعوزها الوسائل المتقدمة في الاستغلال ، وينتهي بذلك إلى وجود مالا يقل عن ثلاثة أو أربعة ملايين هكتار شاغرة أي ليس لها مالك.[1]

وادعى من جهة أخرى أن منح الملكية الفردية للجزائري في صميم مصلحته باستقلاله عن القبيلة، وهذا الأمر ينبني على مغالطة كبيرة، فقد كان الجزائريون أكبر ضحية له، وبالفعل،فإن إقامة الملكية الفردية في ظروف استعمارية تتميز أساسا باختلال التوازن في الحالة الاقتصادية بين الأوربي ين والجزائريين ،يضاف لذلك سيطرة المستعمر على السياسة والإدارة والاقتصاد والقضاء كل هذا أدى بالجزائريين إلى فقدان أراضيهم وتركيز الملكية العقارية بأيدي ملاك أوربيين كبار[2]، وباختصار، فإن أهداف هذا القانون كانت لصالح أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين الذين يبحثون عن مجالات استغلال في الخار ج ، إلى جانب التطور الصناعي الذي وّلد حاجة ملحة للمادة الأولية من غابات وحلفاء ومختلف المعادن والّثروات.

ب. تطبيق القانون

اولا: التحقق وإثبات الملكية الخاصة: أعلن الحاكم العام الفرنسي االفرنسة التلقائية للملكية الخاصة المثبتة سابقا والتي لم يتم التثبت منها بعد فإنه تم تعيين (مستشار محقق) . يتجه المستشار المحقق مزودا بالقوائم والسجلات إلى الموقع بوجود رئيس البلدية ومند و بين، ويستلم عن كل عّقار موضع التحديد الاستحقاقات التي تخصه [3]. ويتم إجرا ء تحقيق معمق يضبط الشهادات المحصل عليها ،ويحدد الشخص المالك للعقار ، وفي حالة الشيوع كل المالكين وتحفظ نتائج التحقيق في محضر يحرر باللّغة الفرنسية ويسّلم إلى قاضي الصلح وبالنص العربي يسّلم لرئيس الجماعة .[4]

كل العّقارات التي ليس لمالكيها حقوق مثبتة عن طريق عقد إداري أو موّثق تكون هدف العقود خاصة :يوضع عليها الاسم العائلي للمالك ، وفي حالة الشيوع توضع أسماء كل الشركاء والنصيب العائد لكل منهم. لقد انتهت هذه العملية باستفادة 244830 مالك ووصل عدد العقود إلى535.279 .

ثانيا: تأسيس الملكية الفردية

[1] ROBE,op.cit.,PP156,157

[2] عباد ، المرجع السابق،ص114

[3] LAYNOUD ,op .cit., P77

[4] POUYANNE ,op.cit, P25.

كانت المهمة الثانية الأساسية للمستشارين المحققين هي تأسيس الملكية الفردية وتسليم العقود على الأراضي التي لا تزال فيها الملكية على الشيوع ، وهذا القانون من هذه الناحية يكمل ما شرع فيه "سيناتوس كونسيلت 1863 " م ، وانتهت هذه العمليات إلى تسليم 459 عقداً لمساحات تقدر ب : 103.746هـ .

وبخصوص تنفيذ الإجراءات السابقة ، فتجدر الإشارة إلى أن الجزائريين تحملوا نفقات مالية لا تطاق،وهي المتعّلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ هذا القانون.إذ تشرف الدولة والبلديات المعنية على نفقات الإجراءات العامة مع دفع الجزائريين ل 7 ف / هـ (ثم 5 ف فيما بعد) ،وهذه القيمة ثقيلة جدا على الجزائريين،خاصة إذا علمنا أن قيمة الهكتار الواحد من أراضيهم عند البيع كانت في حدود 20 ف / هـ.[1]

وغداة الانتهاء من الإجراءات ال سابقة ، انتهى تطبيق قانون فارنيي إلى تنفيذه على 167 قبيلة عرش يقطنها 669.589 نسمة واستطاعت فرنسة مساحات كبيرة كما يلي:

-مساحة الملكيات الخاصة بعقود فرنسية 904.444 : هـ.

-مساحة الملكيات الجماعية بعقود فرنسية 436.826 هـ.

ومجموع الأراضي المفرنسة هنا هي 134.1270 هـ.

-مساحة الملكيات الخاصة الناتجة عن عقود الموثقين أو العقود الإدارية 238.571هـ

- مساحات أخرى صنفتها الإدارة الاستعمارية ضمن الأملاك البلدية والأملاك العامة وأملاك الدولة والغابات بمجموع 659254 هـ.

وهكذا شمل هذا القانون عند تطبيقه 2239095 : هـ.

لقد حدثت الكثير من المشاكل أثناء تطبيق هذا القانون وخصوصا عند التوثيق ،كأن يسجل عقد الملكية باسم شخص آخر لا علاقة له بتاتا[2]، بسب تشابه الأسماء، أو لتناقض عقود الملكية المفرنسة مع عقود إدارية، إلى جانب التفسيرات الخبيثة والخارجة عن القانون والتي مكّنت من تدعيم فاعليته لصالح الأوربيين .[3]

يكفي أن واحدا من أفراد القبيلة يريد أن يحصل على نصيبه من ملكية جماعية أو العرش فتقسم ملكية الجماعة إلى أجزاء ومن ثمة يمكن أن تباع إلى الأوربيين وأحيانا يشتري الأوربي نصيب فرد من أفراد القبيلة ، حتى قبل التقسيم،وعند التقسيم كثيرا ما حدثت خلافات انتهت إلى المحاكم حيث السلطة القضائية المطلقة للفرنسيين، ويعمل المحامون والقضاة على رفع تكاليف القضاء وكثيرا ما استنفذ الجزائريون ما لديهم من مال ثم بيعت أراضيهم بالمزاد بأرخص الأثمان لتقع بيد الأوربيين وهكذا يخرج

[1] LAYNAUD, op.cit., P102.

[2] SARI. Djilali,**La Dépossession des Fellahs** ,S.N.E.D , Alger,1975, P45

[3] ch-R.AGERON,**Histoire de L'Algérie Contemporaine**,P.U.F, 1966,P 51.

الجزائريون بدون أرض وبدون مال[1]،لقد حدث كل هذا أمام أعين الإدارة الفرنسية التي تعمدت غض الطرف عنها.[2]

ثالثا: انتقال ملكية الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين

إن أسوء نتيجة عانى منها الجزائريون بعد تطبيق قانون فارنيي هي لجوؤهم تحت ظروف اقتصادية قاهرة إلى بيع أراضيهم لصالح الأوربيين وخصوصا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين قاموا بتركيز ملكية الأرض في حوزتهم ،ففي خلال مدة 12 سنة من 1877 مإلى 1888 م اشترى الأوربيون من الجزائريين ما مع دله 28721 هـ / سنة بقيمة 2772104 فرنك أي بواقع96.5 ف / هـ وباعوا خلال نفس الفترة للجزائريين 3.373 هـ سنة بقيمة749573 ف أي بواقع 222.2 ف/ هـ.[3]

وعن تم سك الجزائر ي بأرضه ، فقد ذكر تقرير فار نبي أن الجزائريين لم يبيعوا خلال الفترة 1863م 1971 –م سوى 40685 هـ ، كما يتضح أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على بيع الأراضي إلا عند الأزمات مثل مجاعة 1806 – م 1869 م ، من جهة أخرى توضح هذه الأرقام أن الملكية الجماعية لا تزال صامدة رغم كل محاولات استهدافها [4] وهنا تتضح لنا النتائج الخطير ة التي أحدثتها قانون1873 م العقاري فخلال مدة تسع سنوات 1877 – م 1885 / م باع الجزائريون ما مساحته 294.115هـ مقابل شراء 25213 هـ فقط[5]، وساهم في تحفيز هذه الظاهرة ازدهار زراعة الكروم ابتداء من سنة 1880 م.

وكنتيجة مباشرة لهذا القانون باع الجزائريون 563.768 هـ مقابل شرائهم ل 131.374 أي فقدانهم لـ 432.388هـ ، وهذه الأرقام الأخيرة لا تشمل الأراضي ألمس جلة لدى الموثّقين وجدير بالذّكر إن مشتريات الجزارين هي بالأخص أراضي قليلة الخصوبة ، حصوية وبعيدة عن المراكز الحضرية ونلاحظ أن مبيعات الجزائّريين كانت بسعر أدنى مقابل مبيعات الأوربيين بسبب بعهم الأرض مضطرين، إلى جانب المضاربة التي مارسها الأوربيين.

ولم يكن الجزائريون يترددون في استرجاع الأراضي عندما تسمح لهم ظروفهم في ذلك ففي الفترة 1880 م– 1980 م دفع الجزائريون ما قيمته 354032047 ف ، ليحصلوا على 197.354 هـ فقط ، بينما دفع الأوربيون 60788549 ف ليحصلوا على 648677 هـ بمعنى أن الأوربي يحصل على الهكتار الواحد بحوالي نصف ما يحصل عليه الجزائر ي ، وهو ما يعكس تم سك الجزائريين بالأرض وتعلقهم بها.[6]

---

[1] عباد، المرجع السابق،ص115

[2] AGERON ,op.cit.,P51.

[3] CALVELLI,op.cit.,P61.

[4] ROBE,op.cit.,P417

[5] عباد ، المرجع السابق ، ص116

[6] POUYANNE,op .cit., P61.

3. مساوئ القانون من وجهة النظر الاستعمارية:

رغم انعكاسات القانون الكارثية على الجزائريين إلا أن أنصار الاستعمار لم يكفهم الإجراءات المتاحة للاستيلاء السريع على اكبر مساحة ممكنة من أراضيهم فمن بين ما انتقده الاستعماريون أن تطهير العقار الذي حصل عليه الأوربي من الرهون قبل تسليم العقد النهائي له كان إجراءاً بطيئًا ومكّلفا، وهو ما عرقل انتقال الأرض ، وقد حدثت الكثير من المشاكل مع الملاك المتاخمين الذين كثيرا ما وجدوا أنفسهم قد خسروا جزءا من ملكيتهم وأحيانا تسجل بعض العقود باسم مالك آخر .[1]

كما أن أنصار الاستعمار واجهوا عراقيل متنوعة ، فرغم أن القانون أتاح للأوربيين الولوج في أراضي العرش إلا أن هذه الأخيرة ظلّت متعذرة الوصول إليها بسبب " الحقوق الخفية " والمقصود بها الرهون والحقوق المتعّلقة بالشفعة لدى الشركاء حيث واجه الفرنسيون وضعا معقدا بوجود بعض الملكيات ذات عشرين أو ثلاثين وأحيانا حتى مائة شريك .[2]

وهنا شدد الفرنسيون على ضرورة إتمام الإجراءات المتعّلقة بتأسيس وتحديد الملكية الفردية طبقا لقانون سيناتوس كونسيلت 1863 م ،كما واجه المستشارون المحققون مشاكل حقيقية في الميدان ،فقد كانوا ملزمين بالتعرف على العقار وتحديد مساحته بدقة ، وتحديد مالكه الحقيق ي. وقد ازداد الأمر تعقيدا في الأراضي ذات المساحات الكبيرة التي تتجاوز 200 أو 300هـ أو أكثر ، ولم يقم الورثة بتقسيمها منذ عدة قرون .[3]

ونظرا لهذه التعقيدات المختلفة ،فانه كثيرا ما تناقضت عقود الملكية الفرنسية مع عقود الموثّقين ، أو عقود إدارية بقيت مجهولة ولذلك لم تكن الملكية مصونة وآمنة .[4]

وأخيرا لم تكن النتيجة للمتحمسين للاستعمار خصوصا ما تعلّق بمساحة الأراضي الموجهة للاستيطان والتي بلغت سنة 1885 م ، أي بعد 12 سنة من تطبيق هذا القانون ، إلا في حدود 20 ألف هكتار ضمت إلى الدومين ، من ضمن 02 مليون هكتار تأسست عليها الملكية الفردية .[5]

ولهذه الأسباب عملت الحكومة الفرنسية على إجراء تعديلات قانون فارنيي لتظهر في شكل قانون جديد يتفادى الصعوبات التي رافقت تطبيقه ومتضمنا إجراءات قانونية لتشريعات سابقة أثبتت فعاليتها في تحقيق مصلحة الاستيطان.

---

[1] ROUYER, op .cit., P15..

[2] Ibid., P15.

[3] LAYNAUD , op .cit.,P84.

[4] POUYANNE , op .cit.,P425.

[5] Frédéric.GODIN**," Le Régime Foncière de L'Algerie"**,in L'oeuvre Législative de France en Algerie,im.F.Alcan,Paris,1930,P325

المبحث الثاني: سياسة الاستيطان

1. الاستيطان الفرنسي في الشرق

أ. سقوط قسنطينة: لقد عرفت الجزائر الحاج أحمد باي قبل 1830 إداريا ماهرا ،حيث تهيكلت المقاومة الجزائرية على يديه، فبعد زحف الاستعمار لاحتلال الجزائر صار أحمد باي التركيّ الأصل مقاوما للاستعمار مدافعا عن الجزائر و خيراتها التي ما زالت تجذب الطامعين إليها، و رغم العداء الذي كان يكنه للأمير عبد القادر، لكون هذا الأخير من أصل عربيّ و ليس تركيا، رغم أن أحمد باي ينحدر من أم جزائرية، و حاول اغتنام فرصة انشغال جيوشهم في العمليات الحربية ضد الأمير عبد القادر، فإن أحمد باي فضل المقاومة ضد الإستعمار و المغامرة بثروته الكبيرة من أجل الاحتفاظ بالسلطة في قسنطينة مهد بايات الأتراك و يدافع على عائلته و شعبه و ممتلكاته على مغادرتها صاغرا، و من جهة أخرى رفضه التعاون مع الاستعمار لكونه رجل مسلم و شرقي.

كان أحمد باي أكثر تعلقا بقسنطينة و كان يحلم أن يكون سلطانا فيها، وقد شاهد أحمد باي بنفسه و هو يرافق الداي حسين و جيشه في الدفاع عن الجزائر و هزيمته في معركة سطاوالي و استسلامه، في جوان 1830 ، فطلب من السلطان العثماني أن يسانده ليصبح مكان الداي حسين و إبعاد الأمير عبد القادر عن المقاومة بدل من التعاون معه و مع شيوخ القبائل بل ذهب إلى حد التشكيك في شرعية مبايعته من طرف القبائل في الغرب الجزائري لإزاحته كزعيم عربي لا علاقة له بالأتراك، الأسباب كما تقول الكتابات التاريخية هو الاعتقاد بتفوق الأصل التركي حضاريا بين الشعوب الإسلامية، كما أن عداء أحمد باي للأمير عبد القادر الجزائري يعود إلى كون الأمير عبد القادر كان يعتبر الإدارة التركية في الجزائر ظلم و تعسف في حقهم، بل الأتراك هم السبب في الاحتلال الفرنسي لها[1].

تقول الكتابات التاريخية ومنها الدراسة التي أجراها الدكتور العربي منور في كتابه بعنوان: " تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر أن مقاومة أحمد باي للاستعمار و البقاء في قسنطينة من أجل الحفاظ على منصبه كباي، و الاستحواذ على السلطة و تهميش الجزائريين، لكن السلطات الفرنسية لم توافق على احتفاظه بمنصبه كباي و رفضت كافة الامتيازات التي طلب بها الباي لتسليم مدينة قسنطينة، و قد لامه كل المجاهدين على خذلانه لثورة الأمير عبد القادر و خذلانه لثورة القبائل، فقد كوّن أحمد باي مجلسا شوريا، و رسم إستراتيجية و حاول تنظيم جيش لكن بعيد عن المجاهدين الأقوياء في الجزائر، كان

[1] صالح فركوس:**الحاج أحمد باي قسنطينة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007 ، ص48 .

أول اختبار صعب لأحمد باي خلال عام 1837 عندما داهمته جيوش الاحتلال التي عقدت معاهدة مع الأمير عبد القادر سميت معاهدة (التافنا) و تفرغت لمقاومة احمد باي و جيشه في الشرق الجزائري ، لتوجه قوتها في أكتوبر 1837 بقيادة الجنرال – فالي – و دمرت مدفعيات العدو أسوار المدينة، هذه الجريمة التي ارتكبتها فرنسا شارك فيها علماء و خبراء في عدة مجالات علمية تجاوز عددها 5000 عالم وخبير من أجل التأثير في نفسية الشعب الجزائري و تحقيق الاستيطان الأوروبي، و الذين شاركوا الحملة الفرنسية على قسنطينة عام 1836 تجاوز عددهم 500 عالما و خبيرا.

أخطاء أحمد باي و استسلامه للفرنسيين لكن المقاومة الجزائرية التي قادها الجزائريون للدفاع عن قسنطينة من باتنة و سطيف و من عنابة و من الأغواط و آخرون وصلوا من الغرب الجزائري ليشاركوا إخوانهم في العقيدة و في الجهاد في سبيل الله ضد فرنسا الصليبية، كانت أكثر صلابة ، رغم قلة إمكانياتهم من حيث السلاح و الذخيرة ، فكانت ناجحة رغم فشلهم في التصدي للعدو ، الذي كان جيوشه تجاوز عددهم 20 ألف عسكري من أفضل مرتزفة فرنسا و أوروبا[1].

و أدرك أحمد باي مدى الخطر الذي يهدده و فقدان منصبه كباي، و أن عدم تعاونه مع الأمير عبد القادر خطأ استراتيجي فادح ارتكبه، كما أن هذه الهزيمة كما فسرها المؤرخون سببها أن العدو بقيادة الجنرال دازيمون تفادى الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها في الحملة الأولى التي قادها أحمد باي عام 1836 لأن أحمد باي اعتمد على نفس الخطة.

اضطر أحمد باي إلى الانسحاب و أتباعه إلى الجنوب و ظل ينتقل بين جبال النمامشة و وادي ريغ لمدة 06 سنوات (من 1837 إلى 1846) رافضا الولاء لدولة الأمير عبد القادر، و رغم ذلك لم يغامر في طلب الرحيل عن الجزائر، خشية من فقدان ثروته، و طل طوال مقاومته يردد الولاية بدل دولة الجزائر، لأنه كان يرى أن الجزائر مجرد ولاية تابعة للسلطان العثماني.

و استسلم أحمد باي للفرنسيين كارها في 05 جوان 1848 بعدما أنهكه المرض و كبر السن فوضع تحت الإقامة الجبرية بالجزائر العاصمة دون السماح له بمغادرة الجزائر ، و بقي بالجزائر العاصمة إلى أن، توفي عام 1850 و دفن بمقبرة سيدي عبد الرحمن الثعالبي[2] .

---

[1] يحيى بوعزيز، **مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي في القرن19** ،الاصالة وزارة الشؤون الدينية، ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر، ع79 ،1980 .

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص89

2. الاستيطان الفرنسي في الغرب

في 4 يناير 1831 دخل الجنرال شارل–ماري دينيس دامريمون قائد البعثة الفرنسية وهران التي كانت لا تزال تحمل آثار الزلزال الذي ضربها عام 1790 والذي دمرها بشكل كبير. وفي 17 أغسطس من نفس السنة أسس الجنرال فودواس حامية منها الكتيبة الرابعة بالفيلق الأجنبي وجعل من وهران منطلقا لغزو الجنوب الوهراني.

ذكر القائد داريان أن أول محاولة إحصاء جرت عام 4 فبراير 1832، ووصلت إلى نتيجة أن بالمدينة 3856 ساكنا بينهم 2876 من اليهود و730 من الأوروبيين و250 ما سمتهم بالمسلمين (التسمية التي تشير للجزائريين). ومن ضمن 3856 ساكنا هناك 318 شخصا وصفوا على أنهم خدم. وفي حين أن مصادر أخرى تحدثت عن قرابة 18 ألف نسمة ما يجعل الباحث يصل إلى نتيجة أن محاولة الإحصاء تلك لم تشمل كل الساكنين لسبب من الأسباب. فقد يكون السبب فرار أهل وهران عند دخول المحتل واللجوء للمرتفعات فلم يبقى إلا الحي اليهودي. وقد يكون ضعف القائم على الإحصاء مفتش الشرطة بيجول الذي عين في هذا المنصب حديثا ووجد صعوبات في أداء عمله فاستقال سريعا وكانت محاولة الإحصاء هاته العمل الوحيد المذكور له. أو كل هذه الأسباب مجتمعة وغيرها.

وكانت الخطوات الأولى للإدارة العسكرية هدم البيوت التي تخفي الوجهة الشرقية بين شاطوناف وحصن القديس فيليب ثم تلك التي على تل راس العين للتقليل من خطر الكمائن.

انطلاقاً من 17 أبريل 1832 نشبت معارك متفرقة بين الحامية الفرنسية في وهران بقيادة الجنرال بوير والشيخ محي الدين وابنه عبد القادر الجزائري. في 11 نوفمبر صدت الحامية بقيادة كروس أفيناس هجوما كبيرا. أعلنت قبائل نواحي معسكر عبد القادر بن محي الدين ذي 24 ربيعا وقائدا لمقاومة الغزو الفرنسي

وقع الأمير عبد القادر في 4 يوليو 1834 على معاهدة دي ميشال، ثم وسع قبضته عندما إعترفت معاهدة تافنة له بلقب الأمير في مايو 1837 ليكرس سلطته على كامل الإقليم الوهراني (باستثناء مدن وهران، مستغانم وأرزيو) والعاصمي. جمع الأمير عبد القادر أراضيه ووضع سياسة صارمة، وحد الشعب إدارياً لمواجهة المستعمر الفرنسي .وفي 31 يناير 1838، تم الانتهاء من بناء مدينة وهران كبلدية كاملة.[1]

[1] يحيى بوعزيز :**ثورات الجزائر في القرنيين 19 و 20** ، ط1 ، دار البعث، الجزائر، 1980 ، ص45

3. الاستيطان الفرنسي في الاراضي الجنوبية

أ.المرحلة الأولى مقاومة التبشير المسيحي:لقد بدأت المقاومة بإفشال كل البعثات الاستطلاعية والاستكشافية والوقوف دون الوصل إلى أهدافها وهذا من سنة 1881 م ومثلا على ذلك بعثة دورنو دويري وجوبار سنة 1874 م حيث تم قتلهما على يد بعض من سكان المنطقة ولم يسلم منهم حتى الرهبان من حاولوا الاستطلاع تحت لواء الدين والتنصير عبر صحراء الكبرى الذي عمل الاستعمار على تثبيت النفوذ الفرنسي بالصحراء عن طريق المبشرين.حيث تم قتل الكثير منهم على سبيل المثال لا الحصر بوشار ومينوري وبوليمي قرب مدينة عين صلاح سنة 1876 م إلى جانب فشل بعثة أروين عام 1877،بعد أن طرح الكاردينال لافاجري فكرة التغلغل الصحراء من الشمال إلى الجنوب عن طريق المبشرين عام 1867 فأسست في الجزائر جمعية مبشري الجزائر أو الآباء البيض عام 1874 لهذا القصد وكانت غايتها النفوذ خلال الصحراء أو السودان عن طريق عين صالح ونشر المسيحية في وسط إفريقيا بين الأقوام الذين يعبدون الأصنام واستقرت جمعية الآباء البيض أولا في بسكره وجبرويل والأغواط ومتليلي وقد قتل الطوارق ثلاثة مبشرين عندما غادروا متليلي قاصدين عين صالح فقام الكاردينال لافاجري بتجربة طريق غد أمس غات للنفوذ إلى السودان عوضا عن طريق عين صالح لسلامتها ووصل إلى طرابلس مبشران فرنسيان عام1878 وأوصى القنصل الفرنسي بان يكون طريق المبشرين الآخرين ورقلة جنوب الجزائر نتيجة للقلق الذي حدث بين سكان المنطقة أما المبشيرون الذين استقروا في غدامس فقد قاموا بالكشف على المرضى وإعطاء العلاج لهم لكسب محبة السكان.[1]

ونجحوا في ذلك في البداية أما مهمتهم التبشيرية فاحتفظوا بها من أجل السودان وفي المدة التي استقروا بها في غدامس حاول هؤلاء المبشيرون التقرب من الطوارق فقاموا بجولة بين طوارق التاسيلي–ناجر ما بين غدامس وغات استمرت 56 يوما عام . 1888 وحسب مبادئهم قاموا بالكشف على المرضى وإعطاء العلاج دون أي ثمن لتعزيز العلاقات ولكن رحلات بعثة فلاتير واستيلاء فرنسا على تونس أساءت إلى وضعهم في غدامس فبدأ بعض السكان والسلطات التركية ينظرون إليهم على أنهم جواسيس فرنسيون . وبعد إقامة دامت آربع سنين في غدامس رغم يقظة القنصل الفرنسي والكاردينال لافاجيري وقد ذهب ثلاثة مبشرين من الستة الذين كانوا في غدامس إلى القائم قام محمد أبي عيشه وطلبوا منه الرسالة التي بعثها والي طرابلس إلى قائم قام غات وأخذ القائم قام منهم تصريحا خطيا باللغة العربية والفرنسية يتضمن أن

[1] إبراهيم العيد بشي: **دور سكان الجنوب الشرقي الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي**، مجلة اغلعلوم الانشسانية والاجتماعية، العدد 21 جوان 2013، جامعة الجزائر، ص 31

السلطات المحلية ليست مسؤولة عما يحدث لهم في الطريق بعد أن سمح لهم بالسياحة واتنادا إلى طلبهم حرر لهم وثيقة خبرة على أنهم نجحوا في معالجة المرضى الذين كشفوا عليهم في فدامس ثم شيع المبشرون الثلاثة حتى حدود مدينة فدامس برفقة الفرسان وفي 20 من شهر ديسمبر 1881 م قتلهم الطوارق في منطقة مراكسن .وبعد ذلك فشلت هذه البعثة التبشيرية ورجع المبشيرين الثلاثة الذين بقوا على قيد الحياة إلى طرابس في 20 مارس عام 1882 م . وبذلك فشلت جميع محاولات الفرنسيين في السيطرة على الصحراء وبلاد إفريقيا السوداء عن طريق غدامس بما فيها منطقة وان أمالي عن طريق المبشرين) (1كان كاتبا لعبد الجليل رئيس قبيلة أولاد سليمان الذي احتل فزان عام 1841 وبقي مدة في السجن بعد إعدام عبد الجليل وكان وقوف شيوخ الطريقة السنوسية تجاه النفوذ المسيحي وقوفا غير متسامحا وكانت غير المسلمين ولا سيما الفرنسيين منهم الذين استولوا على الجزائر ولم تسمح اطريقة السنوسية بدخول المسيحة إلى الصحراء وبلاد إفريقيا السوداء [1].

ب –المرحلة الثانية مقاومة التغلغل العسكري الفرنسي في الجنوب الجزائري:لقد واجه الاستعمار الفرنسي وكبار ضباطه ظهور المقاومين والانتفاضات الشعبية والثورات في الجنوب الشرقي الجزارئري ضده من القوات الاستعمارية بعد محاولة بعثة (فلاتيرس) التي تهدف إلى خدمة الاستيطان الاستعماري نحو الجنوب والصحراء الكبرى، وذلك من أجل ذك حاول الاتصال بزعماء الطوارق في كل من التاسيلي–ناجر والاهقار، فقد انطلقت حملة فلاتيرس العسكرية والفنية قصد الشروع في انجاز خط السكة الحديدية العابر للصحراء من مدينة ورقلة في 05 مارس 1880 مرورا بواحة تيماسنين) برج عمر إدريس (من اجل تسهيل مهمته والتي قوبلت بالرفض لكنه أصر على مواصلة باتجاه غات بليبيا والتي تبعد بحوالي 800 كلم عن تماسنين وصول إلى بحيرة منخور بالقرب من منطقة إيليزي بحوالي 40 كلم غربا في عرق اغر غارن وعند علم الطوارق بأخبار وصول تلك البعثة إلى الطوارق وجدت البعثة نفسها محاصرة من كل الجيهات مما أضطر إلى الفرار والعودة إلى ورقلة التي دخلها 17 ماي 1880 .

وبذلك فشلت محاولته الأولى وبتاريخ 14 ديسمبر 1880 خرج الكولونيل فلاتيرس والذي يكون قد تقلد هذه الرتبة بعد عودته من البعثة الأولى، وكانت هذه هي البعثة الثانية له في نفس السنة انطلاقا من ورقلة نحوا منطقة أمقيد بتاريخ 18 جانفي 1880 وصل منطقة أمفيد باتجاه الاهقار مرورا بسبخة أمدرور، . والإشارة إلى أن هذه البعثة قد تعرضت إلى حادث مأساوي أدى إلى توقفها قبل إنجاز عملها، وإنهاء مهمتها قبل بلوغ الهدف المحدد،لأن في أثناء وصولها إلى هذه المنطقة ، بعث أحد زعماء الطوارق

[1] إبراهيم العيد بشي: مرجع سابق،، ص 32

بمجموعة من رجاله ليساعدوا البعثة ويرشدوها على مواصلة سيرها في سهو ل أمدرو ر ووصلت إلى أمقيد في 19 يناير 1881 م ووقعت مأساة حقيقية للناجين من الرجال المرافقين لهذه البعثة.

وفي شهر فبراير من نفس السنة وصلت البعثة بئر الكرمة وقعت في كمين عندما حطت رحالها فجأتها مجموعة من قبائل الطوارق بالهجوم عليها وقتل في تلك المعركة قائد البعثة فلاتيرس ومن معه وعلى إثر ذل ك شيدا الاستعمار الفرنسي نصب تذكاري ب القرب من بحيرة منخور وهذا عنما شعر ثوار الطوارق بالخطر من جراء زحف قوات الاستعمار الفرنسي نحو الأراضي التي كانوا يرعون فيها دون مراقبة بكل حرية قد تصبح لغيرهم من الدخلاء الجدد، وشعر التجار الغدامسية بفقدان النفود التجاري على طرق واسواق إفريقيا السوداء بعد احتلالها من قبل الفرنسيين[1].

في سنة 1869 تزوج آمود بابنة عمه 1877 إلى 1920 وفي 1880 بدأت السلطات العسكرية الإستعمارية محاولاتها بحشد قواتها العسكرية لاحتلال الصحراء الكبرى ، حيث بعث الملازم الأول "بول فلاتير س "أول بعثة للصحراء 1881 م على إثر تلك فقد منيت بهزيمة ، وقتل هذا الاخير بالقرب من الأغواط في نفس السنة.وكان أمود قد جرح سابقا في لوح الكتف الأيمن في معركة شارك فيها" اهيتغال " وفي وادي تين هيرت.ما بين 1877 و 1979 م ذهب أمود الشيخ مرتين إلى عين صالح لمحاولة الصلح بين قبائل توات السفلى.في 1888 و 1896 م بدأت القوات الفرنسية في تطويق منطقة الأهقار والتاسيلي–ناجر عن طريق بعثات فورلامي فغادر الشيخ أمود تلك المناطق في 1889م نهائيا منطقة الأهقار مع أعوانه وأتباعه من القبائل.وفي سنة 1901 م بعثت السلطات الفرنسية وفدا إلى الشيخ أمود قصد المفاوضات من أجل الصلح بين السلطات الفرنسية وبين الطوارق في كل من التاسيلي– ناجر والأهقار وفي سنة 1902 هاجمت القوات الفرنسية على قرية"تيت "التي توجد بالقرب من ضواحي تمنراست فتلقت هزيمة نكراء[2].

واستمر أمود في المقاومة حتى 21 يناير من سنة 1904 م فقد تفاجأ الشيخ أمود بخبر مفاده أن السلطان آغ ماستان وضع السلاح ورضي بالمفاوضة بين سكان الأهقار والسلطات العسكرية الفرنسية على إثر ذلك تبعت أغلب قبائل الاهقارنهج سلطانها أغ ماستان.فأعلن أمود من جديد باستمرار الكفاح ومواصلة الجهاد ضد المستعمر وعدم الرضا بأية مفاوضات .وفي سنة 1908 م حاولت فرنسا الدخول

[1] إبراهيم العيد بشي:مرجع سابق، ص 33

[2] المرجع نفسه، ص 33

من الاهقار إلى واحة جانت فتصدى لها المقاومون فهزمت وتقهقرت نحو منطقة الأهقار .وفي سنة 1909م رجعت القوات الفرنسية بعتاد وعدة كبيرة مرة ثانية إلى منطقة جانت .

على إثر ذلك لجأ الشيخ أمود ومن معه من المحاربين إلى قمم جبال التاسيلي ناجر . وعبرها عبر ممرات وعرة ثم ظهر بعد ذلك في الأراضي الليبية محاربا ومقاتلا مع أتباع الطريقة السنوسية في جهادهم ضد الاستعمار الايطالي في واحة الكفره وواو ناموسة ظنا منه أن تضامنه ومساعدته للمجاهدين في ليبيا. قد يساعده في زيادة تعاونهم معه في المستقبل لمحاربة القوات الفرنسية والتخلص من استعمارها لأراضي الجنوب الجزائري .وفي سنة 1911 م .تحرك الشيخ أمود بمساعدة ودعم أتباع الطريقة السنوسية لمحاصرة القوات الفرنسية في واحة جانت ووقعت معركة شرسة في المكان المسمى إسولان حيث شددوا المقارمين الحصار على مدينة جانت ولم تستمر مقاومة الفرنسيين هذه المرة طويلا، إذ انهارت أمام قوة الثوار وعزيمتهم مما أدى بالفرنسين إلى الفرار من واحة جانت بعد تكيدهم الخسائر المادية والبشرية الكبيرة.[1]

وبقيت واحة جانت مستعصية أمام المستعمرين إلى غاية. 1915 وفي 1911 رجع الشيخ أمود إلى واحة جانت منتصرا بعدما رأت القوات الفرنسية أن عودة الشيخ أمود بمعنويات عالية وبدعم إضافي من قبل ثوار السنوسية فلا فائدة من بقاء قواتها في واحة جانت فانسبحت تلك القوات الفرنسية حتى إلى اضرار جسيمة . بعد ذلك ثم لجأ الشيخ آمود من جديد إلى واحة غات ثم إلى الأراضي الليبية في منطقة فواو ناموسة، في سنة 1912 بعد ا لاحتلال الايطالي لها. وفي سنة 1913 م رجعت القوات العسكرية إلى واحة جانت تحت قيادة الجنرال" لابيرين "فلم تجد آمود هناك، فبدأت القوات العسكرية الفرنسية في نشر مظالمها تسبب ذلك في تشرد قبائل التاسيلي–ناجر .فسمع الشيخ آمود بخبر الظلم والتعسف من قبل القوات الفرنسية إتجاه السكان في كل مناطق التاسيلي–ناجر، فقام الشيخ أمود بمهاجمة القوات الفرنسية من جديد واشتبك معها في معركة" إيسين "فهزمت القوات الفرنسية في هذه المعركة وتقهقرت تلك القوات نحو منطقة الأهقار .مدحورة من شدة مقاومة الشيخ أمود.

كما علم الشيخ أمود ف ي سنة 1914م بطلب السلطات العسكرية الفرنسية من أغ مستان أن تنصبه سلطانا رسميا على منطقة الأهقار . وتنصيب بيلو قائدا على منطقة تاديكالت عين صالح ان يساعدوها في مفاوضاتها مع الشيخ آمود، فتم اللقاء فمنطقة تين أغيلان (قرب جانت)فرفض آمود رفضا قاطعا ذلك اللقاء التفاوضي. مما مما أدى ذلك إلى توتر العلاقة والصداقة بينه وبين موسى أغ مستان

[1] إبراهيم العيد بشي:مرجع سابق،، ص 34

واصابها الفتور نتيجة لذلك الموقف من هذا الأخير لتقاربه من السلطات 1915تحت قيادة الشيخ أمود بن المختار و الفرنسية .وفي سنة 1915 حدت معركة. في واحة جانت وقد شارك في هذه المعركة مجموعة من المقاومين الموالين لقائد المقاومة إبراهيم أق أبكدة.وفي سنة1916 نشئت مقاومة من قبائل الاهقار ضد المتمردين على السلطات الفرنسية ، وعاهدت آغ ماستان أن تساعده في المقاومة الأعداء في منطقة الاهقار.وفي سنة 1918 رجعت فلول الجيوش الفرنسوية بكل قواتها ومعها وأغ ماستان الذي اسندت له المقاومة في منطقة الأهقار ، تحت قيادة الملازمين" قارديل "و"شارلي "، فانهزم الاول في معركة وقعت في جانت، فرأى الشيخ أمود أن كثيرا من المدنيين قد تضرروا من جراء القتال في الواحة، فأمر أمود الشيوخ والنساء والاطفال بالخروج من واحة جانت حتى لا يتعرضوا لمكروه قد يحد من جراء القتال بين قواته والقوات الفرنسية. أما فرنسا فقد جمعت قواتها خارج واحة جانت في منطقة) آدمر(في النواحي القريبة منها ، وحاولت القوات الفرنسية أن تنصب كمينا لقوات أمود في منطقة) اسكاو (في خلال سنة 1920م، فعلم آمود بذلك بأنهامخادعة مفضوحة من فرنسا وآغ مستان . فتوجه بعدذلك لمحاربتها ودارت معركة بين القوات الفرنسية.[1]

واستمرت المعركة 15 يوما بين فرنسا وجماعة آمود .أدت إلى فرار الكير من القوات الفرنسية من ميادين المعاركة.فاستشار أحد أعوانه في ذلك الوقت ابراهيم بن أكبدة وأصحابه ونظر الشيخ أمود نظرة مطولة إلى جموع السكان من النساء والأطفال والشيوخ ،وفي جانفي 1920م أحتلت فرنسا واحة جانت وبقيت القوات والإدارة الفرنسية فيها مسيطرة على كل الميادين إلى غاية سنة 1962.

وعلى إثر ذلك قامت السلطات الاستعمارية بعقد لقاءات عديدة مع المتمردين عليها من الطوارق فكان لقاء تارات سنة 1919 م بين الفرنسيين والقائد إبراهيم أق بكدة .وتضمن اللقاء احتفاظ المقاومين الطوارق بسلاحهم وعدم مصادرته في أي حال من الأحوال.ويبدو أن الفرنسيين يريدون من وراء ذلك بعث الهدوء والطمنئة بين الطوارق حتى لايثرون عليها .كما التزمت القوات الفرنسية بعدم ملاحقة أي مقاوم ينتمي لمجموعة كما التزم الجانب الفرنسي بترك الطوارق أحرار في منطقتهم.

وأن لا تكون أي سلطة للاستعمار الفرنسي على منطقة التاسيلي– ناجر.وبعد تظاهر موافقة الفرنسيين على كل الشروط المذكورة سلفا وافق قائد المقاومة إبراهيم أق أبكدة على الدخول في سلام مع الفرنسيين ما لم يظهرله العكس .وأما اللقاء الثاني كان في واحة جانت سنة 1920 م وبعد مرور سنة من لقاء عين صالح الذي نظمته قيادة القوات الاستعمارية تلاه لقاء جانت وبالتحديد في مكان المسمى تين

[1] إبراهيم العيد بشي، مرجع سابق،، ص 34

غيلان والذي حضره كل من زعماء الاهقار وتوات والتاسيلي– ناجر ممثلا في كل من أمنوكال قبيلة إمنان الشيخ أمود بن المختار وزعيم قبيلة أوراغن إبراهيم أق ابكدة ومواليه[1].أين وقعت حادثة وضع اللثام للفرنسي الذي حضره اللقاء من قبل زعيم الاهقار موسى اق امستان ليصافحه الشيخ أمود ويلعن معه السلم ونظرا لفطنت هذا المجاهد الذي قطع العهد على نفسه أن لا يصافح بيده يد كافرمحتل لبلاده، وعند تفطنه لهذه عاد الشيخ امود دون مصافحة المحتل الكافر ومن تين غيلان توجه الرجل إلى منطقة الغريفة باوباري بليبيا إلى أن وفته المنية هناك سنة . 1928 .

وسلم الشيخ أمود بعد ذلك إلى إبراهيم اق أبكده كل الوثائق الرسمية المتعلقة بالإدارة التركية وخاتم المحمية له وأوصاه بقبيلته إيمنان أن يوفر لها الحماية وتكون تحت سلطته اي سلطة إبراهيم أق ابكدة . وبعد وفاة هذا البطل تنقل ما بقي من عائلة ايمنان من فزان إلى جانت سنة 1929 م .وأما اللقاء الثالث في واحة بسكرة 1924م.[2]

بعد لقاء تارات سنة 1919 م . بين الفرنسيين والقائد إبراهيم أق بكدة .نظم لقاء في واحة بسكرة جهوي ضم كبار مشايخ وقياد قبائل الصحراء ومنهم وبالخصوص قائد تاسيلي ناجر إبراهيم أق أبكده وبرفقة كبار مشايخ الطوارق أزر ومنهم موسى أق برسوله وتاخمادة أق أخور هي وتشير بعض المصادر الشعبية المقربة من إبراهيم أق أبكدة قد أثار جدلا كبيرا حين رفض التوقيع على الوثيقة المقدمة لكل القياد على أن يكون آخر من يوقع عليها

إبراهيم أق ابكدة وكان له ذلك فقد بادر بأن يصبغ ذراعه بالحبر ويضعه كامل على الوثيقة بعد تم التوقيع عليه من قبل كل الحضريين[3].

4. نهب الاراضي

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا ز ا رعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد وأهملوا المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين أهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.

[1] إبراهيم العيد بشي، مرجع سابق،، ص 35

[2] إبراهيم مياسي:**احتلال بسكرة1844 ، الخلدونية، الجمعية الخلدونية للأبحاث والدراسات التاريخية لولاية بسكرة،** الجزائر، ع02 ،2003، ص36 .

[3]إبراهيم العيد بشي، مرجع سابق،، ص 36

فبعد إصابة أشجار العنب في جنوب فرنسا بمرض الفيلوكسيرا اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات كبيرة من الخمور من بلدان حوض البحر الأبيض [1] وفي نفس الوقت كانت زراعة الكروم بالجزائر أحد العوامل وراء استحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كر وما تحول عنبا إلى نبيذ [2] ولهذا أنشأت حقول الكروم في الجزائر وعمل المعمرين على طريقتها وتعودوا على تقاليد زراعتها [3] بفضل الحصول على التموينات الممنوحة مما سهل في تعميم هذه الزراعة ليغطي فيها كل المساحات ومن ثمة توسع المعمرون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب والتي تعتبر الغذاء الأساسي للسكان[4]

وبهذا تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر ب 2.036 هكتار عام1854 منها في عمالة وهرانلوحدها 102039 هكتار[5]، بالإضافة إلى إدخال زراعات جديدة كالبطاطا وكانت الدولة الفرنسية تحمي الإنتاج الز ا رعي ووفرت الأدوية وذالك للقضاء على الحشرات الضارة بالنباتات والأشجار حيث أن اهتمامها بالأراضي كان كبيرا وذلك من أجل الاستيلاء عليها وتطويرها بواسطة الكولون[6] وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4632هكتار تحتل فيها عمالة وهرانبمساحة تقدر ب 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمور و 5.703 قنطار من عنب المائدة [7]المساحات المزروعة كانت سنة 1878 لا تتعدى 15000 هكتار وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية الغربية من الوطن سهول عين تموشنت ووهران وهضاب مستغانم وتلال تلمسان وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس، يليها الوسط هضاب مليانة والمدية وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة والشرق وسهل عنابة وسهل سكيكدة.[8]

ومنذ سنة 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات فرغم ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885 وبوهران 1886وبسكيكدة سنة 1896

---

[1] محفوظ سماتي: **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ترجمة محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2007، ص 157

[2] بن داهة عدة، الاستيطان .....ج1 ، المرجع السابق، ص188

[3] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص157

[4] عبد الحميد زوزو :**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 914-1939** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص40

[5] بن داهة عدة، الاستيطان.... ج1 ،المرجع السابق، ص 192-193

[6] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص65

[7] بن داهة عدة، الاستيطان.... ج1 ،المرجع السابق، ص 192-193

[8] بشير بلاح، المرجع السابق، ص254

فإن إنتاج الكروم لم يشهد ت ا رجعا فخلال الفترة 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما [1]، وقد ساعد ذلك في عدة عوامل:

-ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب في الجزائر .

-القروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب وإنتاج الخمور.

-ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف[2] .

ومن أجل الثراء وزيادة الموارد المالية جعل الاستعمار الجزائرحقل للتجارب الزراعية المدارية التجارية فإبتداءا من عام 1854 أجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون ،عباد الشمس ، الفول السوداني ، الجلجلان ، منها الخروع [3] الخردل الأبيض ، الكتان ، وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر ب32 قنطارا في الهكتار الواحد مع احتوائه لمادة زيتية تصدر ب 58% وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر ب 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه مادة زيتية تقدر ب35% بغرض إنتاج الأفيون إلى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة الخشخاش في مستغانم ببلاد التواغية وعين تادلس ومن بين المحاصيل المدارية التي أجريت عليها تجارب نذكر منها:، الأرز الجاف والجنجل ، الفشاغ ، السماق ، تين الهند [4] بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية التجارية ، قصب السكر والبن والفنيلة ، الخيزران التي أولاها الكولون إهتماما مثل زراعة التبغ والقطن فالتبغ بدأ الاهتمام به لغرض التصدير [5] بالإضافة إلى محاصيل أخرى والتي اهتم بها الكولون مثل التبغ الذي اعتبرت زراعته أنه أدخلها المستوطنون ابتداء من سنة . 1843 أول ثروة تتمتع بها الجزائر وكانت زراعته في ازدياد كثير يمارسها قرابة 8.000 من الأهالي 1876 كانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50 و 55.000 ألف قنطار من و 2.000 من الأوروبيين وفي1875 التبغ 215 منه من عمل الأهالي، وبعد سنة 1880لم يعد إنتاج الأهالي يزيد على 25.000 قنطارا إلا نادر .كان التبغ الأهالي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود أراضيهم

[1] بن داهة عدة، الاستيطان.... ج1 ،المرجع السابق، ص 196

[2] بشير بلاح، المرجع السابق ،ص254

[3] بن داهة عدة، الاستيطان..... ج1 ، المرجع السابق ، ص 212

[4] المرجع نفسه، ص 212-213

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص255

ويعتنون بتسميدها باستمرار وكان العرب يقطف ون التبغ ورقة ورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من أجل جني أوراقه دفعة واحدة.[1]

وقد غطت مساحة التبغ بلاد القبائل الصغرى من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وحول قالمة ومعسكر وعين تموشنت[2].

أما القطن فقد عمل الكولون على زراعته في كل مكان وخصصوا كل شيء من أجل الحصول على نتيجة باهرة لإنتاج نبات جيد من القطن وفي هذا الإطار صدر مرسوم مؤرخ في 16 أكتوبر 1833 م يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري العنصر الأهلي أي إستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين ميثال لقد نجح السيد الملازم الأول مسرين رئيس المكتب العربي بدائرة قالمة في نشر الزراعة القطن بدائرته فكان في نظر سلطاته العليا الجدير بالشرق الكبير حيث كان يرجى كذالك من رؤساء المكاتب العربية تحقيق ذالك في دوائرهم تلك هي طموحات الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كل في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب للمصالح الإستعمارية.

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائرصدرت مراسيم إمب ا رطورية فيما بين سنتين1853 – 1859،منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها لأحسن المنتجين وقرار 19 أوت 1856 ثم قرار 19 مارس 1859 الذى أقره جائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك تمنح لمنتجي. محصول القطن ضمن مساحات محددة إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة ، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بصناعة القطنية وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج، معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت النتائج لايستهان بها منذ سنة 1854 ، وتطور المنتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كلغ سنة 1854 الى 780.000 كلغ سنة 1857 مع ترشيح لزيادة، وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطى مساحة تقدر ب 902.92هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522.900 هكتار في عمالة قسنطينة ، وهو الأمر الذي مكن منتجي القطن في عمالة وهران من إحتلال المراتب الخمسة الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة ، أما في المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة.

وفي سنة 1858 إرتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082,78 هكتار بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814.94 هكتار وفي عمالة الجزائرإلى 8078 هكتار، وتشجيعا لمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أفريل 1860 ينص على منح الجوائز التقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج بينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران وآخرون الجزائر، كما إن الدعم

[1] بن داهة عدة ، الاستيطان... ج1 ، المرجع السابق، ص216

[2] المرجع نفسه، ص216 -217-218

الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحضى بموافقة الامبراطور بقي فقط الأمل في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها.[1]

لمحصول القطن لكن تخليها عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت تشكل مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين لها ومادة أولية للمصانع النسيج في فرنسا سيؤول بيها إلى إنحطاط والزوال، وابتداء من عام 1867 بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهول سيق والمحمدية وغليزان ومقطع دوز، حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867 الى 1442 هكتار عام 1872 لتصبح 98 هكتار، في 1882 ثم الى 32 هكتار عام 1883 وأخيرا إلى 29 هكتار عام1884[2] وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعد ما كان 17 منتجا سنة 1852 وأيضا انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5.10 هكتار في نفس المدة إلى 188.50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245هكتار وفي إقليم قسنطينة 135 هكتار وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل الرتبة الأولى من حيث الجودة .

ونجد أن زراعة الحلفاء أصبحت أساسية بعد 1871 بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا الجزائرية وظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات وخلق ما يسمى بالزراعة الصناعية والتي كانت تشجع التوسع الاستعماري ومن بين هذا التوسع صناعة الورق وارتفاع سعر الخزف التي كانت تدخل في صنعة في النصف الثاني من القرن 19 م ، بحيث أن الصناعة الأوروبية وجدت بديلا للمادة الأولية في نبتة الحلفاء [3]،أما في جنيها وذلك في سنة 1871 م فقد رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني وبعد سنة 1879 فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم بحيث يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين ويجب أن يتم اقتلاعها يدويا من غير استعمال المنجل وأن لا تقتلع النباتات من جذورها، وكنتيجة لذلك فإن الموارد الجزائرية كانت مضمونة في سوق السلع خاصة فيإنجترا بسبب التلف الذي لحق بحقول الاسبانية من جراء الاستغلال المكثف والعشوائي .

---

[1] بن داهة عدة ، الاستيطان... ج1 ، المرجع السابق، ص215

[2] المرجع نفسه، ص218 ،216،217

[3] رضا حوحو:"**شبكة السكك الحديدية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1914** ، رسالة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 35

خلاصة الفصل:

عمل الاستعمار على إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي عن طريق الربط السياسي والإداري والروحي والثقافي ومن مظاهرا ذلك:

إصدار عدة قوانين ومراسيم تجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا

حرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية والاقتصاديةو تشجيع الاستيطان

تجنيس اليهود الجزائريين والأوربيين

الاستيلاء على الأراضي الخصبة ومنحها للمعمرين

ب)مصادرة الأراضي :تمت مصادرة الأراضي بعدة أساليب

مصادرة الأراضي باسم القانون

استعمال مبدأ المصلحة العامة (طرق جسور)

منح الأراضي للمستوطنين ودعمها الشركات والبنوك

الخاتمة

منذ احتلا فرنسا للجزائر أدركت فرنسا بان مستقبلها الاستعماري بهذا البلد مرتبط بالاستيطان ، وأن نجاح عملية الاستيطان تتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمتوطنين لذلك عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية المدنية منها والعسكرية على اغتصاب الأرضي ونزعها من أيدي مالكيها الأصليين الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب ، ومحاولة في كل مرة تبرير هذه الممارسات بادعاءات واهية منها أن الارض في بلاد الإسلام ملك لله ثم للحاكم خليفة الله في الأرض ومن هذا المنطلق فالأرض الجزائرية كانت بيد السلطة الجزائرية وباندثار هذه الأخيرة انتقلت السلطة إلى يد السلطة الاستعمارية باعتبارها الوريث الشرعي للسلطة الجزائرية .

فقد لجأت في الأيام الأولى للاحتلال إلى استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل الحركات المقاومة لها لشتى أنواع المجازر والتقتيل .

وقد استنتجنا من الدراسة الحالية عدة نقاط نوجزها فيما يلي:

- النظام العقاري الذي كان قائما في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي كان نظاما إسلاميا يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية وقد ارتبطت طبيعة الملكية العقارية بطبيعة المجتمع المحلي الجزائري حيث كان النموذج القبلي هو السائد في تلك الفترة الذي لا يرتكز بالضرورة على رابطة الدم فقط بل هو نموذج ارضي كذلك فقد أصبحت الأرض تمثل اللبنة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي وقد أدركت السلطة الاستعماري ذلك فكانت سياستها العقارية ترمي إلى تهديم أسس المجتمع الجزائري الأصيل وقد شكلت هذه النقطة محور السياسة الاستعمارية ككل.
- تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر بكثرة الأوقاف وتعدد مؤسساتها وتنوع أدوارها التي كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فكانت تشكل موردا اقتصاديا وأداة في تنمية العلاقات الاجتماعية وكذا مقوما هاما في الحياة العلمية والثقافية ، ومع إدراك السلطة الاستعمارية لقيمة الأوقاف أخذت على عاتقها محاربتها منذ ان وطأت قدمها الأراضي الجزائرية حيث صارت ترى فيها إحدى العقبات التي تحول دون نجاح الاستعمار الفرنسي للجزائر .
- باعلان الحرب ضد الأوقاف الإسلامية فقد هدفت أولا إلى تحقيق غاية اقتصادية وذلك من خلال نزع الحصانة عن الأملاك الوقفية وبالتالي إدخالها في نطاق التعامل التجاري مما يسمح

للمستوطنين بامتلاكها أما الغرض الثاني فقد كانت ترى أن وجود مركز قوة يملك أموالا وله نفوذ كبير من شأنه أن يشكل خطر على السلطة الاستعمارية بالجزائر.

- كانت السياسة الاستعمارية في الجزائر لمدة قرن من الزمن بثبات الأهداف مع تغير الوسائل والأساليب بحسب الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية في كل من البلدين حيث كانت كل القوانين الخاصة بالملكية العقارية اعتبرت مكملة لبعضها البعض .
- كانت السياسة الاستعمارية في عهد الإمبراطورية الثانية تم انتهاجها في هذه الفترة لم تختلف عن التي سبقتها ولا عما التي لحقتها.
- تميزت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بالواقعية تتطور بحسب تطور السياسات والاقتصاديات التي كانت تحدث في الساحتين الجزائرية والفرنسية على حد السواء .
- تميزت هذه السياسة العقارية الاستعمارية بالازدواجية والعنصرية حيث أن الإدارة الاستعمارية قد عملت على تجريد الجزائريين من أملاكهم وأراضيهم بمختلف الطرق والأساليب دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الوخيمة التي يمكن أن تثيرها هذه السياسية .
- كل القوانين الاستعمارية الفرنسية تم إصدارها خلال قرن من الزمن وتجاهلت مصالح الجزائريين ولم تراعي خصوصية المجتمع الجزائري .
- أحدثت هذه السياسة العقارية تغييرا جذريا في الملكية العقارية في الجزائري وهذا ما أدى إلى تحطيم البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري .
- من نتائج السياسة العقارية الفرنسية في الجزئار مازالت قائمة إلى يومنا هذا وهذا في تغيير التركيبة الاجتماعية القبلية والاعراش حيث استمر الصراع بين العائلات حول ملكية الراضي .

المراجع

المراجع

المصادر

1. أحمد توفيق المدني:**كتاب الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
2. حمدان خوجة: بن عثمان ، **المرآة** ، تقيم وتعريب وتحقيق د :محمد العربي الزبيري ، ط 02 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، , 1982 .
3. فرحات عباس: **ليل الاستعمار** ، نقله إلى العربية: أبو بكر رحال . مطبعة الفضالة ، المحمدية ، المغرب . بدون تاريخ .

المراجع

1. أحميدة عميراوي، ، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2 ، الجزائر ، 2007 .
2. بغدادي محمد، **المنازعات العقارية المتعلقة بأملاك الدولة والخواص**، الندوة الوطنية للقضاء العقار بمديرية الشؤون المدنية،وزارة العدل، 1995 .
3. بن أشنهو عبد اللطيف: **تكون التخلف في الجزائر 1830-1962**، ترجمة نخبة من الأساتذة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .
4. بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حو ل ملكية الأرض بان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)**، ج 02 ، منشورات وزارة المجاهدين .
5. بوحوش عمار :**التاريخ السياسي للجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م.
6. البوعبدلي المهدي: **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)** ، وزارة الثقافة 1984،.
7. بوعزيز يحي : **ثورات القرنين 19 و 20**،ج1 ثورات ق19،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ط2،بدون سنة،
8. الجيلالي بن محمد عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام** ، ج 03 ، دار الثقافة ، بيروت،1983 .
9. _____: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
10. _____:**تاريخ الجزائر العام**، دار الثقافة بيروت،1980.
11. حمدي باشا عمر: **نقل الملكية العقارية، الجزائر**، دار هومة، طبعة 2002
12. حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، ط1 ، الجزائر ، 2008.
13. الدقي نور الدين: **المغرب و الاستعمار الفرنسي**، سراس للنشر 1002 تونس.

14. الزبيرى محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر ،1972،
15. سعد الله أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985،
16. سعدي بزيان :**جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2005.
17. سعيدوني ناصر الدين : **دراسات في الملكية العقارية**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر، 1986.
18. _____: " **تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي**"، الجزائر: دورة إدارة الأوقاف الاسلامية بالجزائر، 1999
19. سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ مهدي بوعبدلي: **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984
20. ولد خليفة محمد العربي: **المحنة الكبرى** ،مدخل لدراسة و صفية لمعاناة الشعب الجزائري و مقاومته البطولية نصوص مختارة، كرونولوجيا جزئية، وثائق أساسية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر1999م،
21. يحي جلال:**المغرب الكبير**،**العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**،ج 03 ،دار النهضة العربية،بيروت، 1981

المراجع الاجنبية

1. A.hedde.AINE , **Observation sur la Colonlisation de la Régence d'Alger**, A–mie Paris,1834,.
2. Abou Al.Kacem.Saadallah, Ha montée de Nationalisme Algérien (1900.1930),2eme édition Alger 1985.
3. ANONYME , **Alger , Au Considération sur l'Etat actuel de cette Régence** Delaunay ,paris ,1833.
4. Bertrand,CLAUZEL, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger**.A–j.denain,Paris, 1831.
5. Charles Robert Ageron :histoire de l'Algérie contonporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de lilciration 1954,tom presse université de France 1979.

6. CLAUZEL,**Nouvelles Observation de Maréchal Clauzel sur la Colonisation d'Alger**, Im- selligue Paris,1833,P22.
7. **des moyens d'en assurer la prospérité,**2eme ed,T02,im –Didot frères ,Paris,1839,
8. F, MANSOUR, **L'Administration Colonial et La Mobilisation des Sols en Algérie de 1830 à la loi de Warmies**, (D.E.S ,de science politiques) non publié ,Bibliothèque National,
9. GOUVERNEMENT GENERALE de L ALGERIE,**De La Colonilisation en Algerie**,im .gouv .géné, Alger1889,
10. LA COMMISSION D'AFRIQUE , **Procès -Verbeaux et Rapports** , «Rapport sur la domaine publique », T01 , im-royal, Paris ,1834
11. Marcel.EGRETAUD,**Réalité de La Nation Algérienne**, 2eme éd, ed-Socieles,paris 1960,
12. MARTY (Gabriel), RAYNAUD (Pierre), JESTAZE (Philipe), Droit civil, lessûretés, la publicité foncière, 2ème édition, 1987, édition Sirey, 1987, France,
13. MONTAGNE , **Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger**
14. MONTAGNE ,**Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger** dezauche , Paris ,1831
15. RINN , "**Régime Pénal de L'indigénat** ",in Rev..Alg de Jurisprudence,1885,
16. RINN.Louis, **Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890.
17. Saadia Lalehdar : l'aliénation colonialiste et la suit once de la famille algérienne, edition .la cité 1960,
18. SAURIN,Jules Le Peuplement Francaise de L'Algerié par Bugeaud ,comité Bugeaud, S.E .Géographique , Paris
19. Statistique et documents relatifs au senatus consult sur la propriété arabe,18Paris. Imprimerie impériale.

المذكرات

1. بودويرة حياة :**الملكية والمجتمع في المنطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الريف والبادية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة فسنطينة،2011 -2012،
2. يقدح الزبير :**السياسية الاستعمار الفرنسية في الجزائر وثقافة المقاومة الشعبية**، رسالة دكتوراه دولة، إشراف:الهاشمي مقران، ،2007م، معهد علم الاجتماع، الجزائر.
3. شريطية عيسى:" **الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية**، دراسة سوسيولوجية"، رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1993
1. عامر فرحات: **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط**، الجزائر نموذج، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، إشراف الأستاذة: يحياوي مسعودة، 2007م .
4. بومز عز الدين:"**الضباط الفرنسيين الإداريين في إقليم الشرق الجزائر إرنست مرسيه نموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضا ا رت البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتورى قسنطينة، 2007-2008.
5. يزير عيسى: **السياسة الفرنسية، تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914**، مذكّرة مُقدَّمة لنيل ش‌هادة الماجستير في التّاريخ المعاصر، إشراف الدكتور الغالي غربي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2008-2009.
6. فاضلي إدريس: **نظام الملكية ومدى وظيفتها الإجتماعية في القانون الجزائري**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ، 1994 .

الحوليات والدوريات

1. صالح حيمر: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال (1830 – 1840).**- دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، مُحكَّمة).- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر 2013.
2. كنتور: **أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة و الاستيلاء على الملكية** "، حولية المؤرخ ، محمد الدرعي:**فضائح الجيش الفرنسي في الجزائر اثناء الثورة التحريرية**، مجلة الرؤية، العدد الثالث، يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 1997،

المجلات

1. السليماني أحمد حسين:" **نزع الملكية العقارية للجزائر 1830-1871**، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد6 ، مارس 2002

2. رجيمي نورالدين: **الحياة العقارية في الجزائر**، مجلة الموثق، عدد7 ، سنة2002
3. شمس الدين الكيلان :"**العثمانيون والاوروبيون في القرن السادس عشر**"، في مجلة الاجتهاد ، 43 دار الاجتهاد بيروت ، 1999.
4. علوي عمار: مجلة الموثق، عدد 6 ،أفريل – ماي 2002

المحاضرات

1. مسدور فارس: **الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار**، محاضرات لكلية الاقتصاد، جامعة سعد دحلب، البليدة

البحوث

1. سلطاني الشريف :" **أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي**"، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية ،جامعة قسنطينة ،1977 –1978.

الايام الدراسية والملتقيات

1. بورويس زيدان، **دور مكاتب التوثيق في تنظيم المعاملات العقارية** ، يوم دراسي منظم من طرف ولاية سكيكدة في2001/05/29، الغرفة الجهوية للموثقين، ناحية الشرق .غير منشور،
2. فارح رشيد :" **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المنعقد بولاية سيدى بلعباس يومي 21-22 نوفمبر 2006
3. ملاخسو الطاهر :" **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر ، 1830-1962**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005
4. محمد العربي ولد خليفة:**المذابح الكولونيالية في الجزائر نماذج من الإجرام المنظم**، سلسلة الملتقيات بعنوان:الأسلاك الشائكة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر

الملاحق

الملحق رقم 01: نص قرار 08 سبتمبر 1830

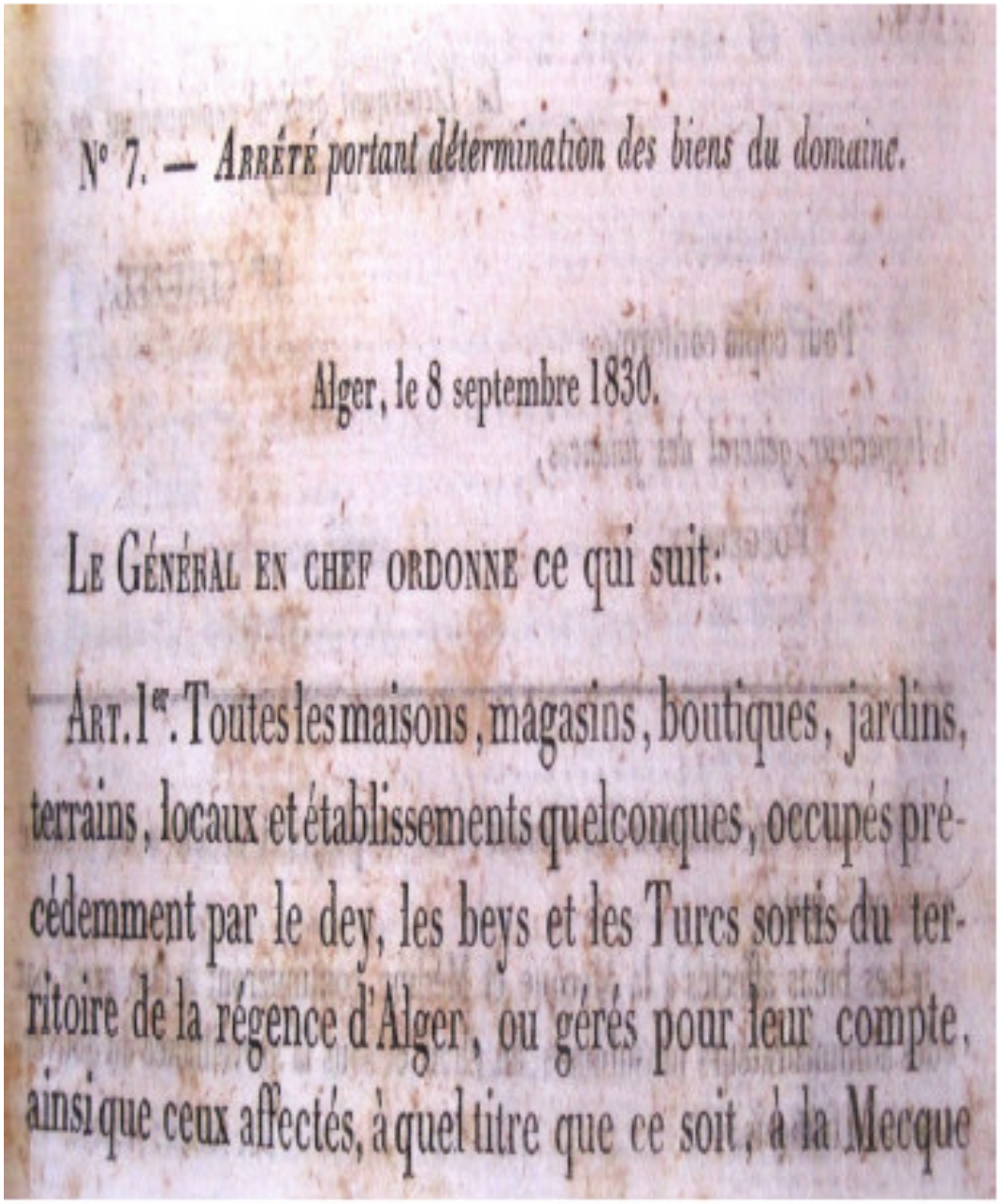

N° 7. — *Arrêté portant détermination des biens du domaine.*

Alger, le 8 septembre 1830.

Le Général en chef ordonne ce qui suit:

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

المصدر : صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلاميةى، جامع الحاج خيضر، باتنة، 2013–2014، **ص 308**

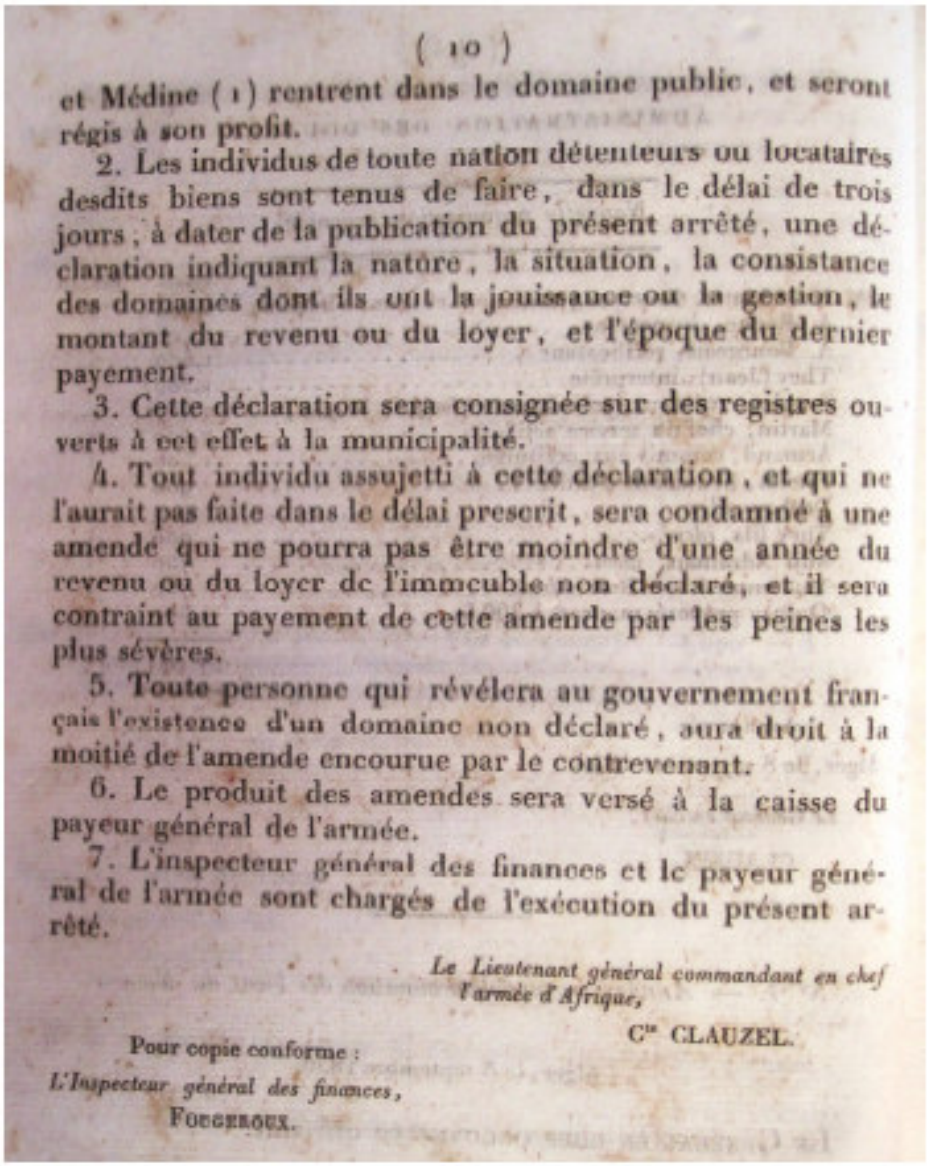

(10)

et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujetti à cette déclaration, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré, aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Le Lieutenant général commandant en chef l'armée d'Afrique,

C^te CLAUZEL.

Pour copie conforme :

L'Inspecteur général des finances,

FOUCHEROUX.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1^er octobre 1834, paris, 1843, pp9-10.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 309

الملحق رقم02: نص قرار 08 نوفمبر 1830

N° 23. — *Arrêté portant interdiction d'aliéner les immeubles du Domaine.*

Alger, 8 novembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE :

ART. 1er. Toute aliénation d'immeubles dépendant du domaine public, soit à titre de vente, soit à titre de concession à temps ou à perpétuité, est prohibée jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné.

2. Le domaine est autorisé à conclure des affermages de terrains et des locations de maisons; mais la durée des baux ne pourra excéder le terme de trois ans.

3. L'intendant est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, paris, 1843, pp9-10.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 310

الملحق رقم 03: نص قرار 07 ديسمبر 1830

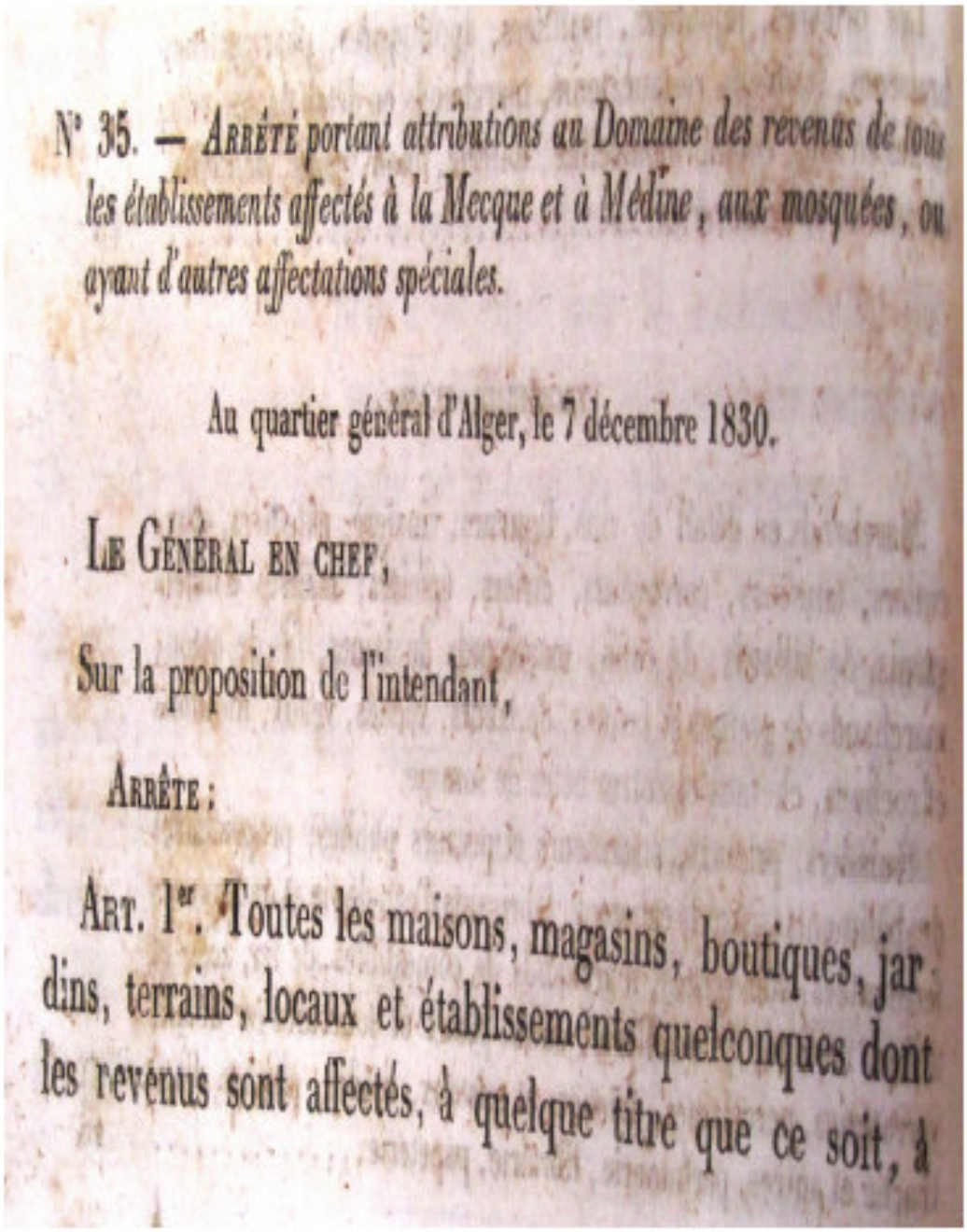

N° 35. — *Arrêté portant attributions au Domaine des revenus de tous les établissements affectés à la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales.*

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur la proposition de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 113

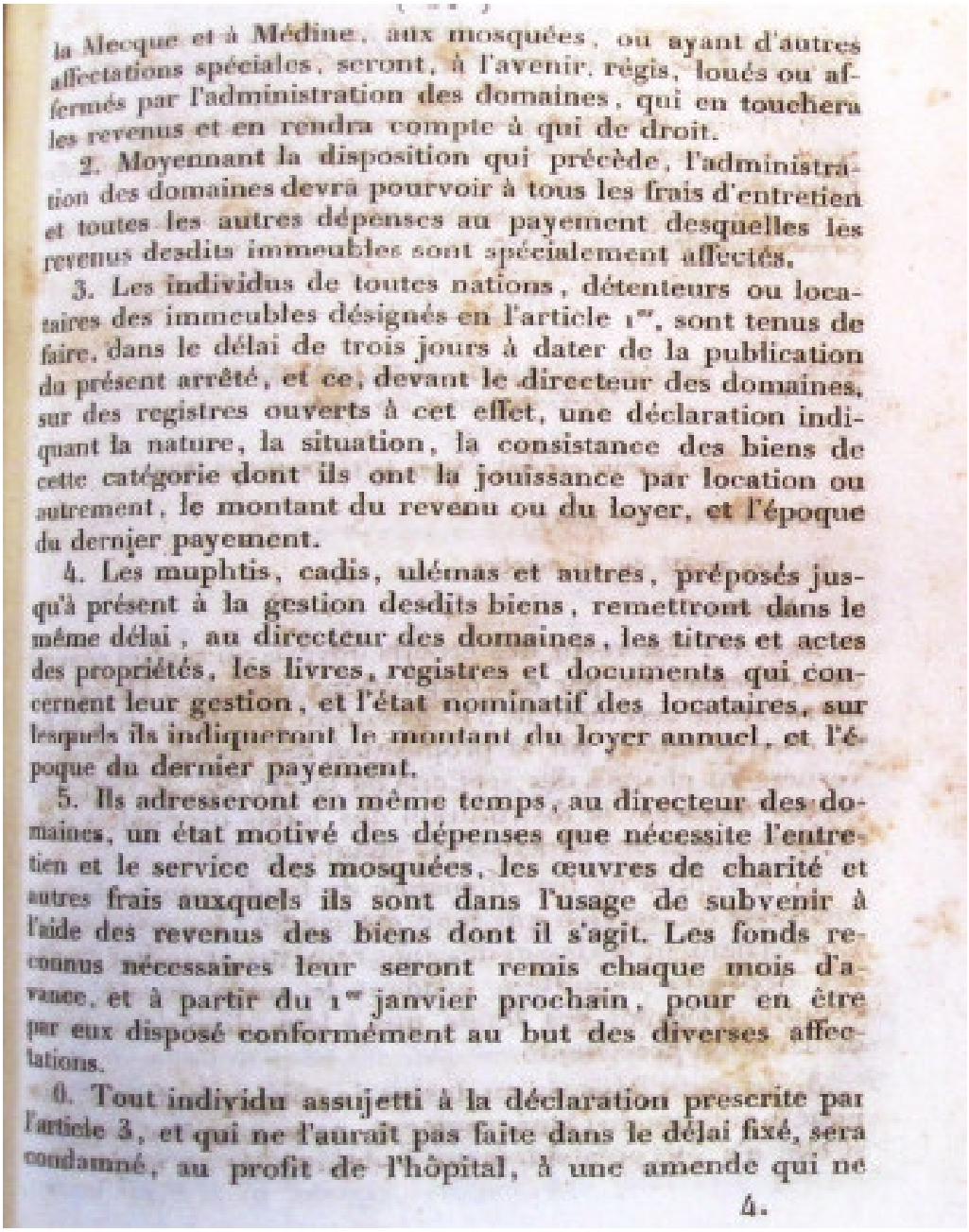

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

4. Les muphtis, cadis, ulémas et autres, préposés jusqu'à présent à la gestion desdits biens, remettront dans le même délai, au directeur des domaines, les titres et actes des propriétés, les livres, registres et documents qui concernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'époque du dernier payement.

5. Ils adresseront en même temps, au directeur des domaines, un état motivé des dépenses que nécessite l'entretien et le service des mosquées, les œuvres de charité et autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds reconnus nécessaires leur seront remis chaque mois d'avance, et à partir du 1er janvier prochain, pour en être par eux disposé conformément au but des diverses affectations.

6. Tout individu assujetti à la déclaration prescrite par l'article 3, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé, sera condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne

4.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 312

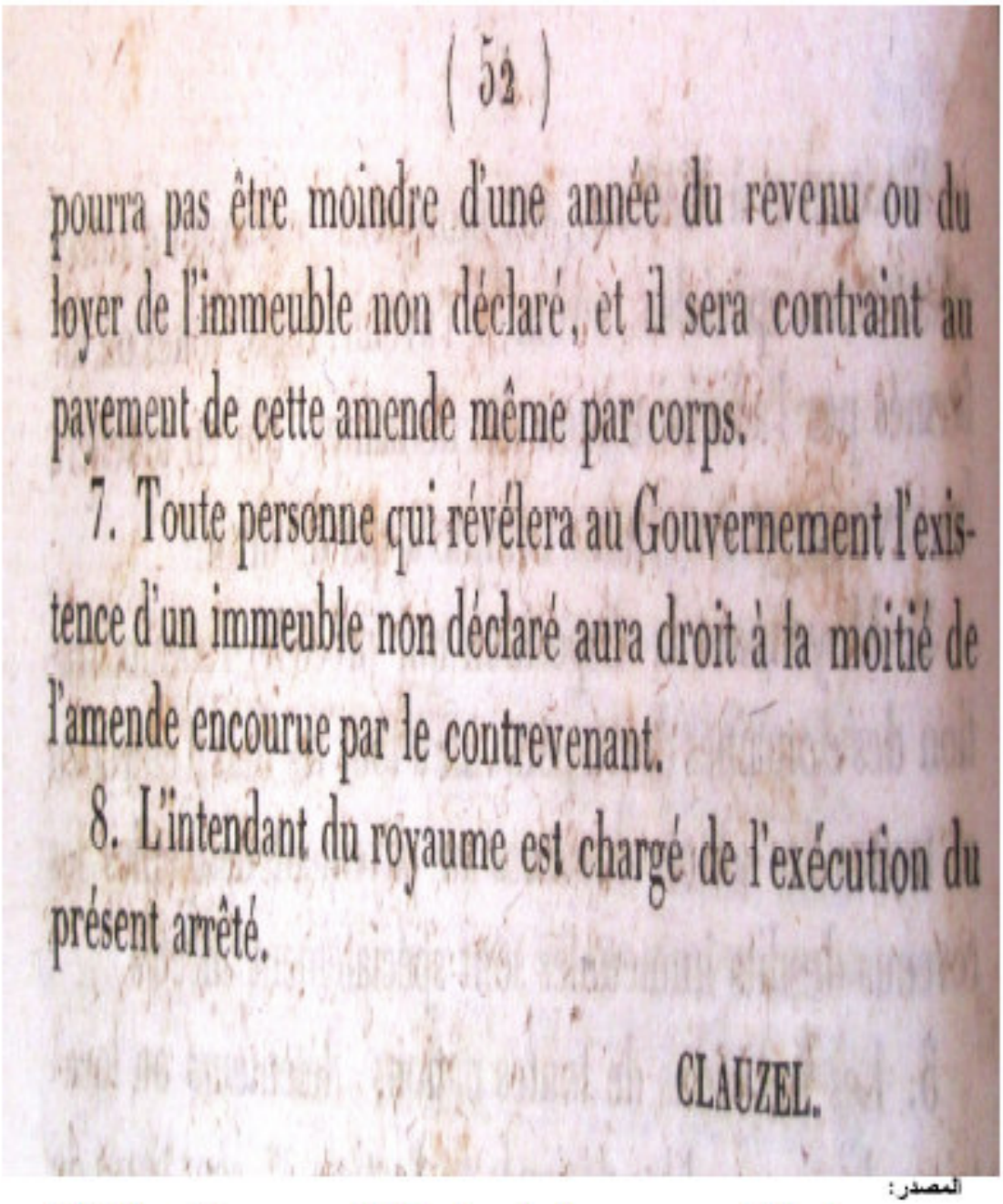

(52)

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, Op.cit, pp50-52.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 313

الملحق رقم 04: قرار 31 ديسمبر 1830 المتعلق بمصادر أملاك الحاج أحمد باي قسنطينة

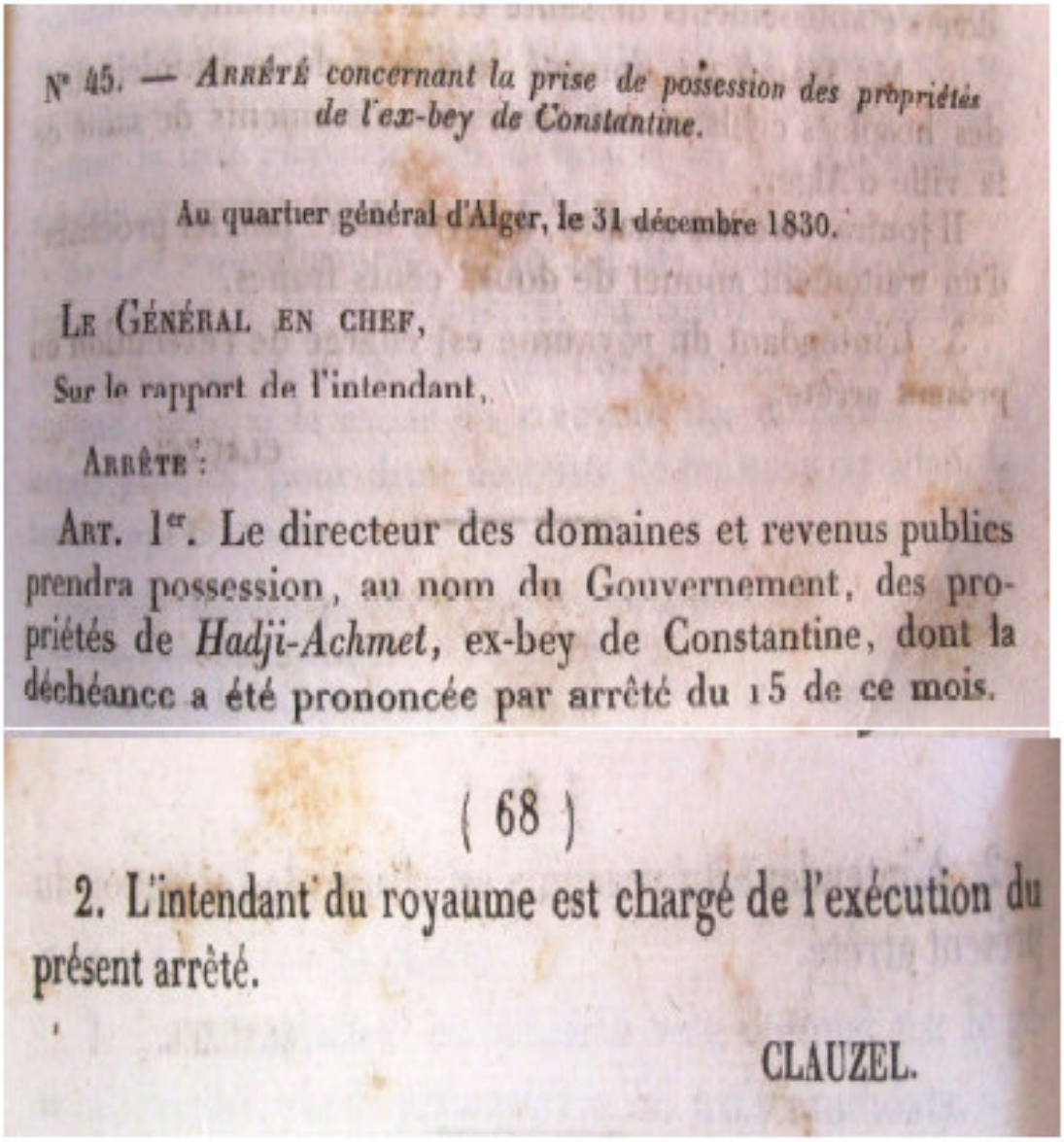

N° 45. — *Arrêté concernant la prise de possession des propriétés de l'ex-bey de Constantine.*

Au quartier général d'Alger, le 31 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur le rapport de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Le directeur des domaines et revenus publics prendra possession, au nom du Gouvernement, des propriétés de *Hadji-Achmet*, ex-bey de Constantine, dont la déchéance a été prononcée par arrêté du 15 de ce mois.

(68)

2. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر :

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, op.cit, pp67-68.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 314

الملحق رقم05: النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة العربية

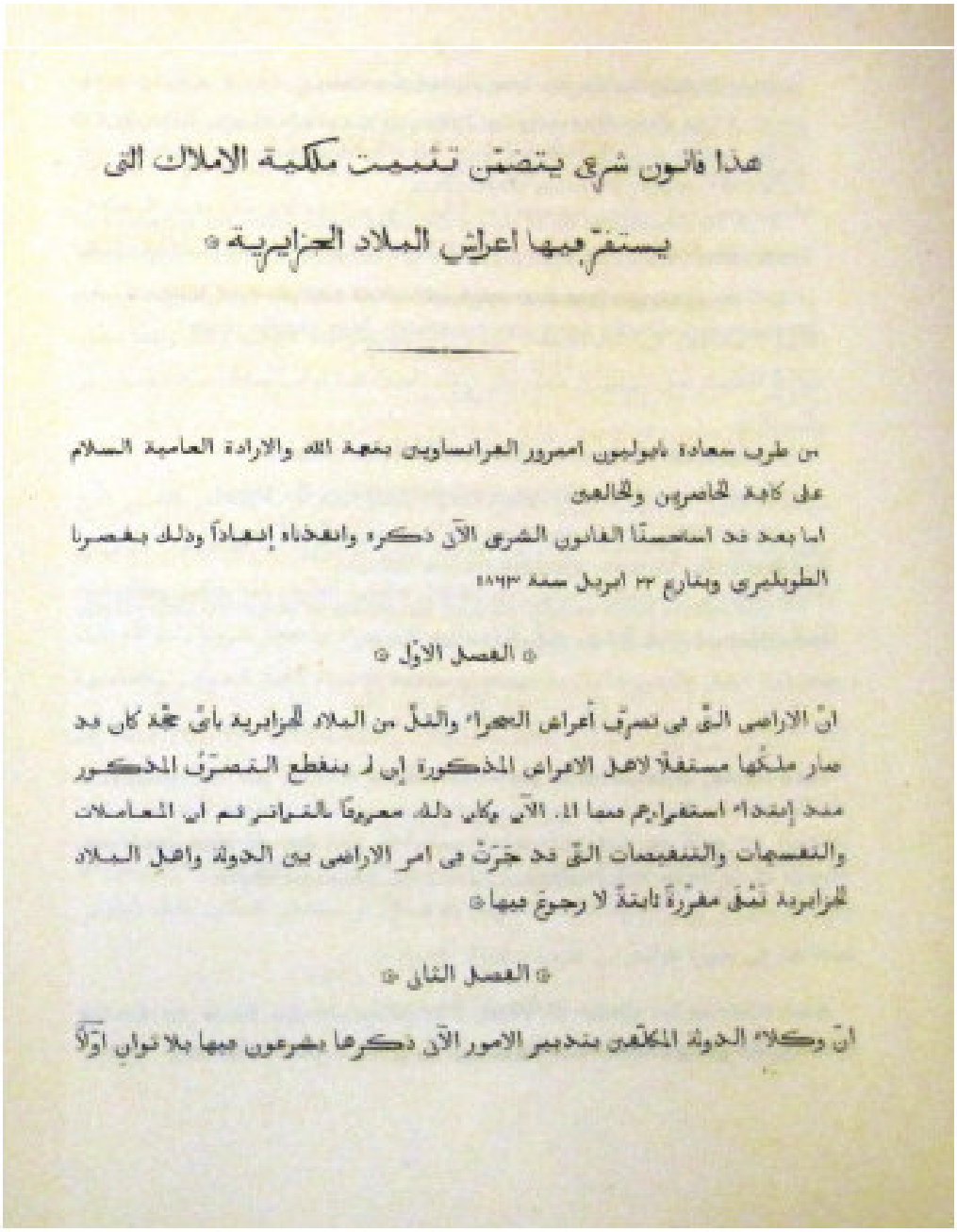

هذا قانون شرعي يتضمن تقسيمت ملكية الاملاك التي
يستقر فيها اعراش الملاد الجزايرية ٭

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد قد اسسسنا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا
الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

٭ الفصل الاوّل ٭

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الحمراء والمدّ من البلاد الجزايرية بأيّ حقّ كان قد
صار ملكها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن بكاني دلك معروفاً بالقرائن ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتفويضات التي قد جرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد
الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتة لا رجوع فيها ٭

٭ الفصل الثاني ٭

انّ وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 316

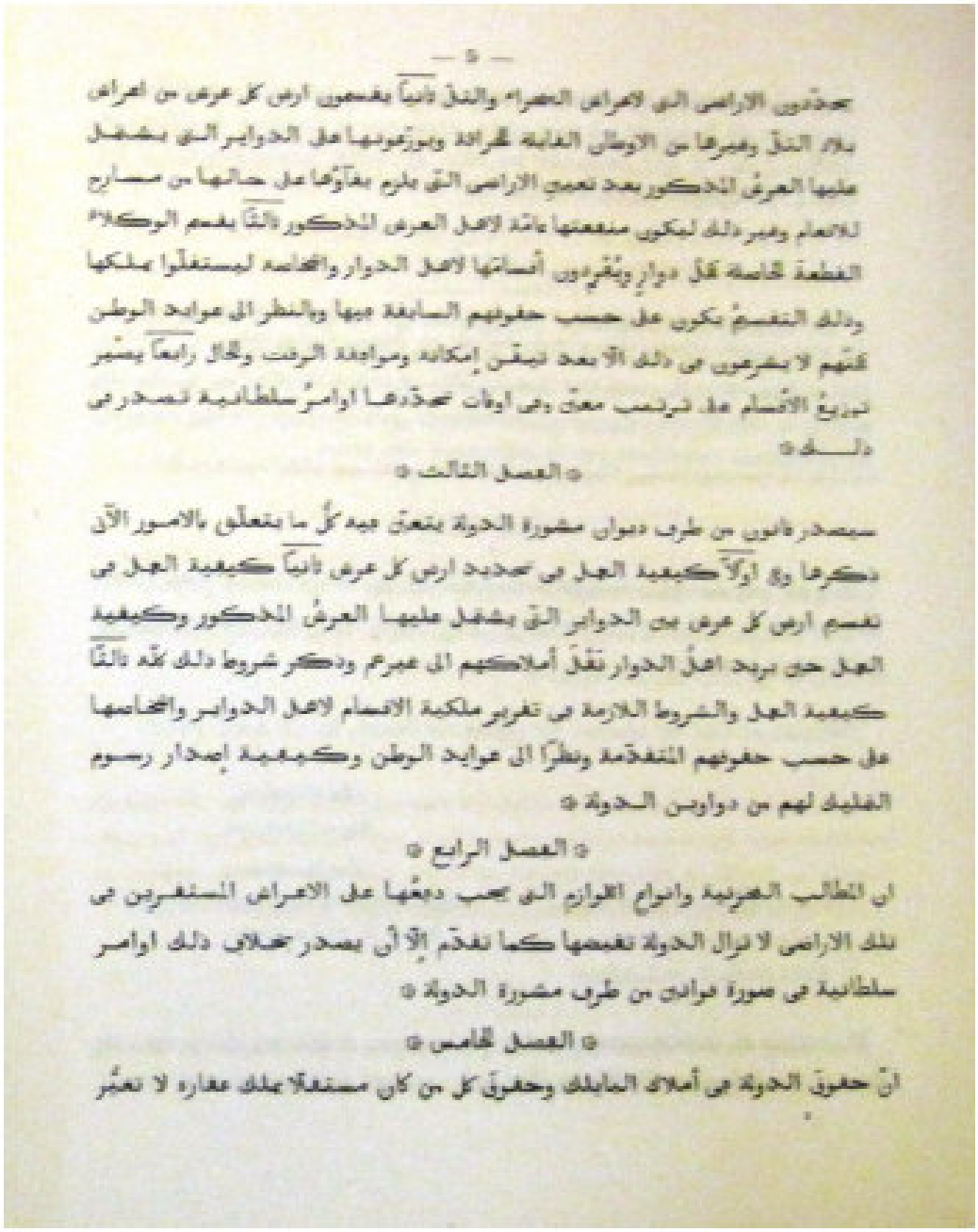

— ٥ —

تحدّدون الاراضي التي للاعراب الحمراء والبدو ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراش بلاد البدو وغيرها من الاوطان القابلة للزراعة ويوزّعونها على الدوابر التي يشغل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالتها من مسارح للانعام وغير ذلك ليتكون منفعتها عائدة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوار ويُفرزون أقسامها لاهل الدوار والخاصة ليستغلّوا ملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لكنهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تبيّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يشير تربيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ٥

٥ الفصل الثالث ٥

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلُّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشغل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك بعده ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واخصاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم القليك لهم من دواوين الدولة ٥

٥ الفصل الرابع ٥

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراش المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلا أنّي يصدر خلافُ ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ٥

٥ الفصل الخامس ٥

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستغلاً بملك عقاره لا تعتبر

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 317

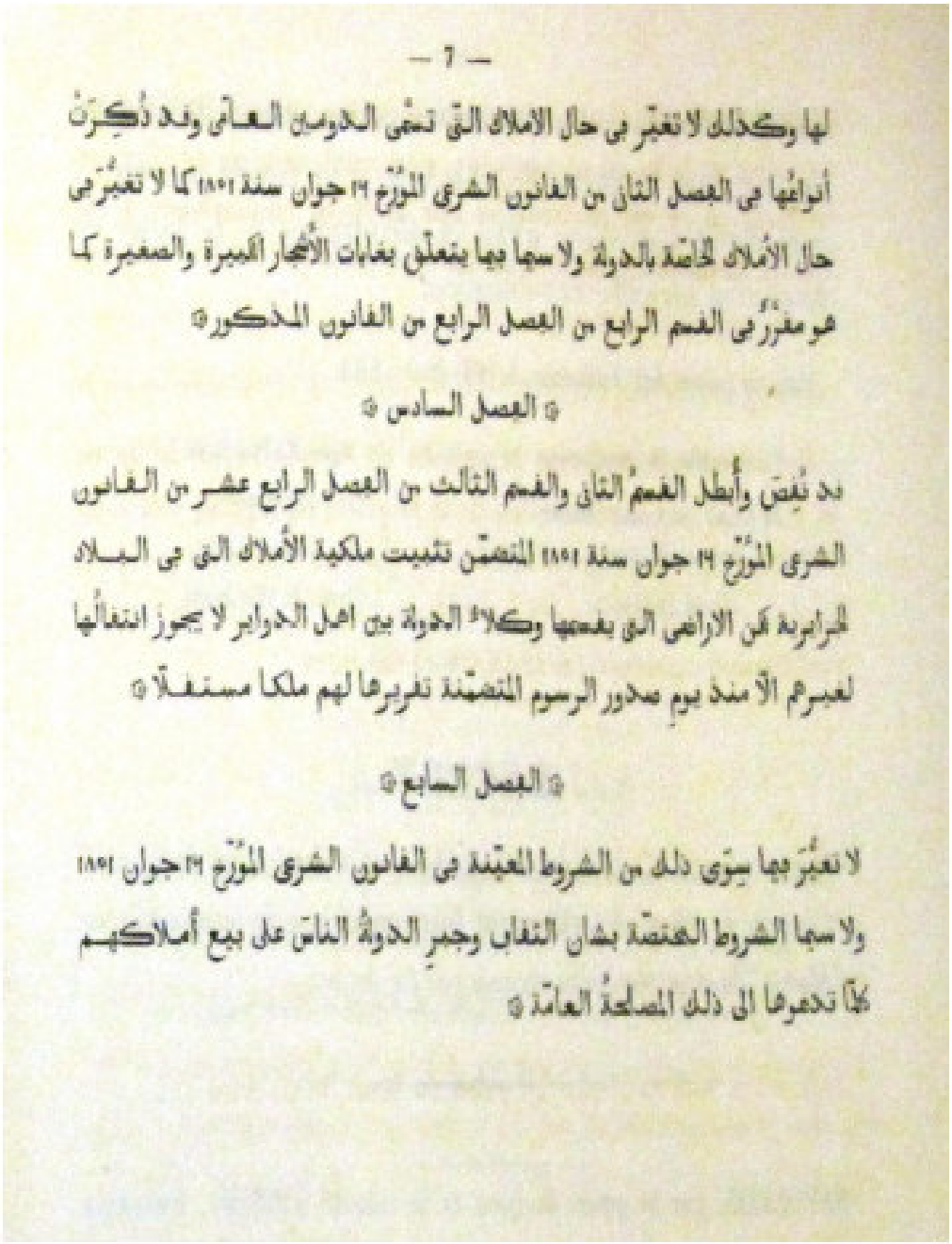

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الأملاك التي تحمي الحدود العسكري وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تغيّرُ في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطِلَ القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزائرية كالأراضي التي بقصبها وكلاك الدولة بين اهل الدوائر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الا منذ يومِ صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلاً ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة في القانون الشرعي المؤرّخ ١٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان النقاب وجبرِ الدولةِ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

المصدر :

G.G.A. Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes, Paris, SD, PP 5-7.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 318

الملحق رقم06: النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة الفرنسية

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1^er^. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 319

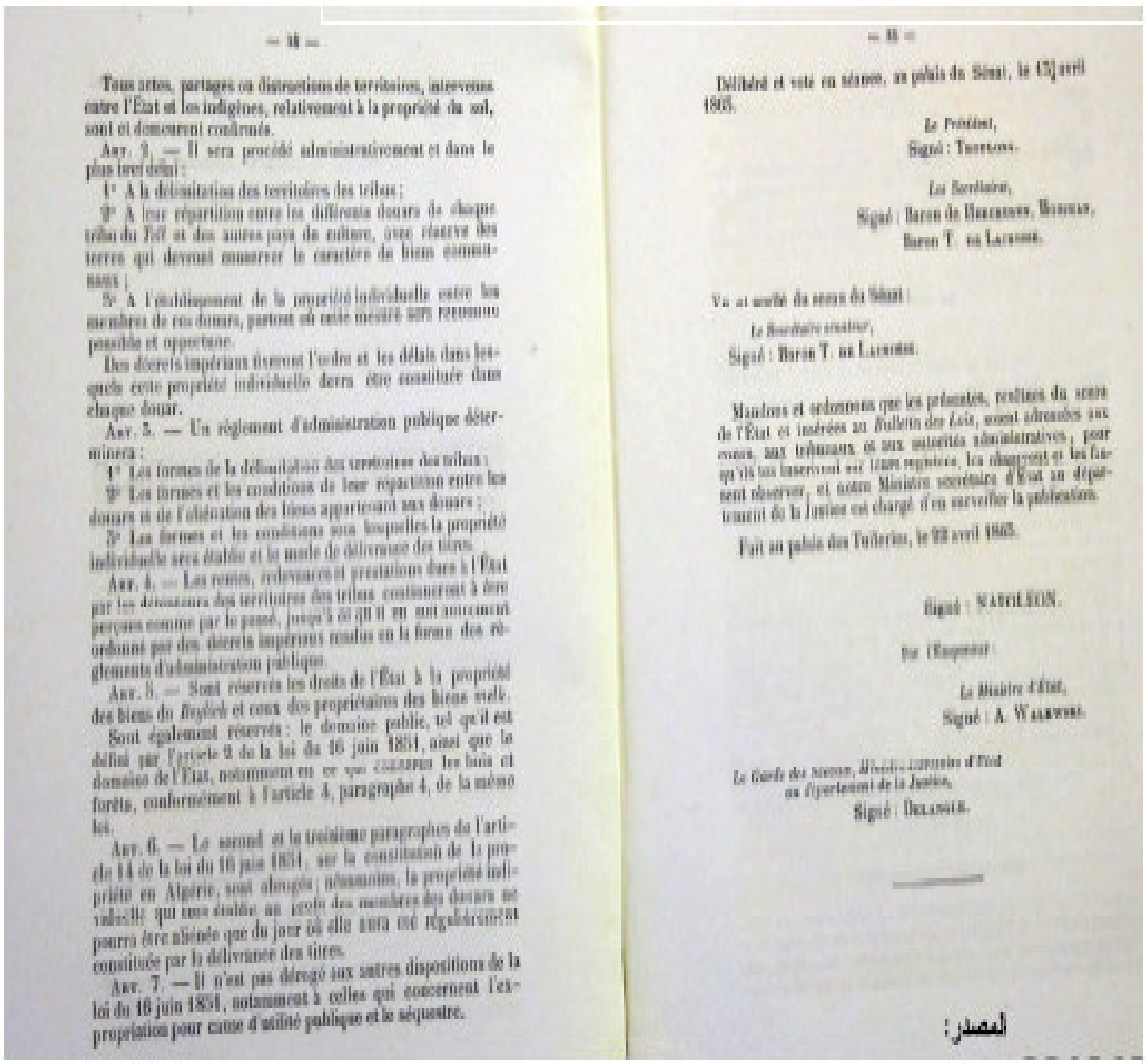

— 33 —

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 3. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du Tell et des autres pays de culture, sauf réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 5. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'délivrance des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les douars des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens melk.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 9 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui aura été établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

— 34 —

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13 avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron DE HAUSSEZ, MESNARD, Baron T. DE LAGUIONIE.

Vu au sceau du Sénat :

Le Secrétaire-archiviste,
Signé : Baron T. DE LAGUIONIE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

المصدر :

G.G.A. Documents officiels relatif à la Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes année 1863, Alger, 1864, PP 33-35

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 320

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر	
الاهداء	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي : الملكية العقارية في العهد العثماني واسباب الاحتلال الفرنسي	
تمهيد	06
المبحث الأول : الملكية العقارية الجزائرية في العهد العثماني	06
1. أراضي الملك	06
2. أراضي البايلك	07
3. أراضي العرش	10
4. الاوقاف	11
المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر	17
1. الأسباب السياسية	17
2. الأسباب العسكرية	19
3. الأسباب الاقتصادية لاحتلال الجزائر	19
الفصل الأول : موقف الاستعمار من الطبيعة القانونية للملكية العقارية	
تمهيد:	22
المبحث الأول : الاستيطان وموقف الفرنسيين منه	22
1. السياسة الابادية الفرنسية	22
2. آراء الفرنسيين في الملكية والاستيطان	30
المبحث الثاني: الاستيلاء على الاملاك الوقفية	38
1. تشريعات فرنسية فككت الأوقاف	38
2. الهدف من تفكيك الأوقاف الجزائرية:	39
خلاصة الفصل	41

الفهرس

الفصل الثاني: فرض القوانين بالقوة العسكرية وسياسة مسح الاراضي	
تمهيد:	43
المبحث الأول : طرق مصادرة الاراضي	43
1. الحجز	44
2. قانون أكتوبر 1844 م وجويلية 1846 م	47
المبحث الثاني : فرنسة الأملاك الجزائرية	52
1. مصادرة الاملاك	52
2. اضفاء الشرعية على أعمال النهب	52
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث :قانون فارنييه وتوسع الاستيطان	
تمهيد	58
المبحث الأول : التعريف بقانون وارنية	58
1. سبب تسمية القانون	58
2. مضمون القانوني وتطبيقاته	59
3. مساوئ القانون من وجهة النظر الاستعمارية:	64
المبحث الثاني: سياسة الاستيطان	64
1. الاستيطان الفرنسي في الشرق	64
2. الاستيطان الفرنسي في الغرب	66
3. الاستيطان الفرنسي في الاراضي الجنوبية	67
4. نهب الاراضي	72
خلاصة الفصل	77
الخاتمة	79
المراجع	
الملاحق	